وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة الدكتور يحي فارس بالمدية
كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية
قسم العلوم الإنسانية

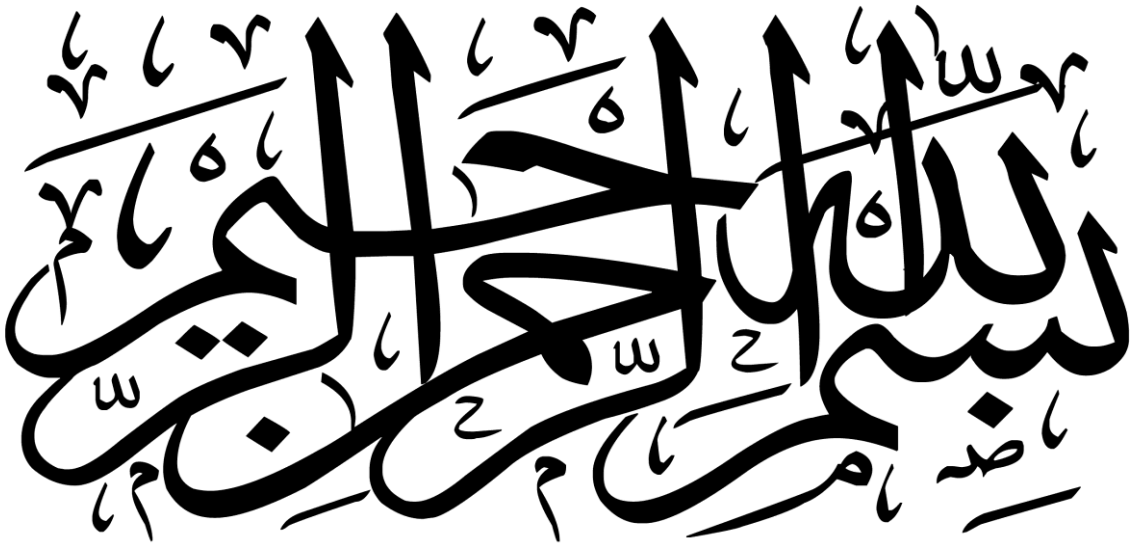
أسواق مدينة الجزائر في الفترة العثمانية خلال القرنين (10-11 هـ / 16-17م)

مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث و المعاصر

إعداد الطالبتين:
- وهيبة فرطاسي
- مدينة بن دالي براهم

إشراف أ:
- كمال بوزريعي

السنة الجامعية 1436 – 1437 هـ /2015 – 2016م


بسم الله الرحمن الرحيم

الإهـــــداء

بسم الله .....أبدا كلامي الذي بفضله ....وصلت لمقامي

إلى من أهدتني الوصل دون الخصام ... إلى معنى الحب والحنان والتفاني وإلى بسمة الحياة

إلى من كان دعائها سر نجاحي ...وحنانها بلسم جراحي أمي الحبيبة فاطمة الزهراء.

إلى مقام والدي وسندي بالحياة... إلى من رافقني بدعمه طوال مشواري خالي حناشي.

إلى المحبة التي لا تنضب... زهرة حياتي أختي زهرة و زوجها.

إلى خير ما اكتسب المرء أخي محمد.

إلى جميع أقاربي دون استثناء وخالتي كريمة و نهاد، رحاب.

إلى أحبائي مروة و مريم، باية، معاذ، حميد ورشيد.

إلى من عرفت كيف أجدهم و علموني أن لا أضيعهم مدينة ومريم، حورية، وئام

إلى كل الذين أحبهم أهدي ثمرة جهدي ... و أسأل الله أن يجعله نبراس لكل طالب علم.

وهيبة

© www.ccicestill.net

الإهـــــداء

إلى التي حملتني وهنا على وهن و أعطتني زهرة شبابها... إلى أقربهم إلى قلبي أمي الغالية.

إلى من علمني الصبر و الاجتهاد في هذه الحياة... إلى من كان سندي أبي الكريم.

إلى من أعانتني بالدعوات جدتي العزيزة.

إلى إخوتي و أخواتي أحمد و عدلان، سلمى، سميرة.

إلى شموع العائلة سارة و عبد الوهاب.

إلى من عملت معي بكد بغية إتمام هذا العمل... إلى صديقتي و رفيقتي وهيبة.

إلى صديقاتي في الدراسة... إلى كل من سقط من قلمي سهوا أهدي هذا العمل.

مدينة

© www.ccicestill.net

كلمة شكر

قال رسول الله صلى الله عليه و سلم **{مَنْ لَمْ يَشْكُر النَاسَ لاَ يَشْكُر اللهَ}**

اللهم اجعلنا من الشاكرين لك دون سواك.

الحمد لله الذي أعاننا على إتمام هذا العمل المتواضع ... و أتقدم بالشكر للأستاذ المشرف كمال بوزريعي.

كما أتوجه بالشكر و العرفان... إلى كل من أشعل شمعة في دروب علمنا... و إلى من وقف على المنابر و أعطى حصيلة فكره لينير دربنا... و إلى كل أساتذة قسم التاريخ.

نخص بالذكر كل المكتبيين بمكتبة دار الثقافة و مكتبة الجامعة، مكتبة ذراع السمار، متحف أحمد بوقرة على مساعداتهم و التسهيلات الثمينة التي قدموها لنا.

كذلك أزجي أعمق التشكرات و العرفان بالجميل... لكل الأيادي التي ساهمت في البحث بأدنى عبارات التشجيع و الدعاء و لو بكلمة طيبة... دون أن ننسى التوجه بالشكر للأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة و أن ينال هذا البحث المتواضع رضاها.

و الله ولي التوفيق

© www.celestill.net

قائمة المختصرات

تح	تحقيق
تق	تقديم
تع	تعليق
تب	تعريب
تر	ترجمة
ج	جزء
دب	دون بلد
دت	دون تاريخ
ط	طبعة
ب ش	بدقة شيك
ف	فرنك
أس	أسبر
دخ	الدينار الخمسيني
غ	غرام
ص	صولدي
ر	ريال
در	درهم
ردص	ريال دراهم صغار

مقدمة

1- التعريف بالموضوع:

إن ارتباط الجزائر بالدولة العثمانية في القرن السادس عشر ميلادي كان نتيجة اشتداد الحملات الصليبية المتتالية عليها، وكثرة الهجرات الأندلسية نحوها، هذا الوضع الجديد أدى إلى ميلاد وضع سياسي نتج عنه تطور في الحياة العسكرية والاجتماعية،ولاسيما الاقتصادية التي ازدهرت فيها الزراعة والصناعة، والتجارة بنوعيها.

وباعتبار مدينة الجزائر دار السلطان وإحدى المدن المتوسطية الهامة بفعل موقعها الجغرافي فقد حظيت بتطور اقتصادي غير معهود ، وتجسد ذلك في أهم هياكلها الاقتصادية المتمثلة في الأسواق، كونها معلما رئيسيا لتكوين المدينة ومحوراً لنشاطها التجاري، فتعددت بها المهن والحرف،وتنوعت بها السلع والخدمات.

و من هذا المنطلق يمكننا أن نتعرف على واقع الحياة الاقتصادية لمدينة الجزائر العثمانية خلال القرنين 10 - 11هـ/ 16 – 17م، و دور الأسواق في تنشيط الحياة التجارية بها و انعكاسات ذالك على الصعيد الداخلي و الخارجي.

2- أسباب اختيار الموضوع:

من أهم الأسباب التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع هو ميول الدراسات التي تمس الجانب الاقتصادي ،فلم تحض بالقسط الوافر مقارنة بالجانب السياسي و العسكري، الاجتماعي ، كذلك أردنا أن نتعرف على أهم الأسواق التي كانت منتشرة بمدينة الجزائر خلال القرنين 10-11هـ / 16-17م، و الدور الذي لعبته –الأسواق- في تطوير النشاط الاقتصادي بالمنطقة.

أما فيما يخص الإطار الزماني الذي تم تحديده لهذا الموضوع أي القرنين 10-11هـ/16-17م، فقد غطى موضوعنا فترة زمنية تعتبر بحق حافلة بالنشاط الاقتصادي و التجاري من حيث توفر السلع و البضائع في الأسواق، بالإضافة إلى نشاط البحرية بها

3- أهمية الموضوع

تكمن أهمية الموضوع في إظهار مكانة الحياة الاقتصادية بمدينة الجزائر من خلال الأسواق، الدور الذي لعبته في تنشيط التجارة و فعاليتها من حيث توزيعها و تخصصها و تنظيمها لإعطاء فكرة متكاملة عن أنواع السلع و البضائع المحلية منها و المستوردة و كذا الحرف والخدمات المتوفرة فيها، وإسهامات الجماعات الحرفية في دعم النشاط التجاري بها، إذ لا يمكننا دراسة موضوع الأسواق دون التطرق للوسط البشري الذي ينشط داخلها، بالإضافة إلى معرفة طبيعة المعاملات المالية و التجارية ولاسيما في مجال الأسعار و الأوزان و الكشف عن مختلف المبادلات الداخلية و الخارجية، ودور الغنائم البحرية في تنشيط الأسواق، وأهم الضرائب المفروضة بها،كل هذه الحيثيات تحتاج لمن يزيل الغموض عنها و يكشف عن حقيقتها.

4- الإشكالية

و قد أردنا من خلال دراستنا هذه الإجابة على الإشكالية التي مفادها:

كيف أسهمت الأسواق في تفعيل الحياة الاقتصادية بمدينة الجزائر، و ما مدى أهمية نشاطاتها التجارية؟

مما نتج عن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

ما هي أهم الأسواق التي انتشرت بمدينة الجزائر؟ و ما المعايير المعتمدة في توزيعها؟ وكيف ساهمت الجماعات و الطوائف الحرفية في تنشيط التجارة بالأسواق؟ فيما تمثلت ملامح التنظيم و ضبط العمليات التجارية بالأسواق؟ و كيف كانت طبيعة ونوعية المعاملات المالية والتجارية بها؟ و ماذا تمثل الغنائم البحرية بالنسبة للأسواق؟ وما هي مختلف الضرائب المفروضة عليها ؟

5- المنهج المعتمد

و للإجابة على هذه الإشكالية، اعتمدنا على المنهج التاريخي الوصفي الذي يرتكز على سرد مختلف النشاطات الاقتصادية الناتجة عن وجود الأسواق، كما اعتمدنا ايضا على المنهج الإحصائي في تحديد عدد الأسواق المنتشرة بمدينة الجزائر خلال القرنيين 10-11هـ/ 16-17م.

6- الخطة

من أجل الإحاطة بالموضوع من جميع جوانبه اعتمدنا على خطة ضمّت: مقدمة و مدخل تمهيدي، أربعة مباحث.

حاولنا في المدخل إعطاء "**نبذة تاريخية عن مدينة الجزائر خلال العهد العثماني**" مبرزين أهم التغيرات التي طرأت عليها و التي مسّت مختلف الجوانب السياسية و الاجتماعية، الاقتصادية منذ إلحاق الجزائر بالدولة العثمانية.

في المبحث الأول تحدثنا عن " **واقع الحياة الاقتصادية بمدينة الجزائر العثمانية خلال القرنين (10-11هـ/16-17م)**" وقسمناه إلى مطلبين، تطرقنا في المطلب الأول إلى المعايير الأساسية لتوزيع الأسواق بمدينة الجزائر العثمانية، وفي المطلب الثاني تحدثنا عن تصنيف الأسواق بمدينة الجزائر و تحديدها، وأهم المرافق التجارية المرتبطة بها.

بينما تناولنا في المبحث الثاني "**تنظيم أسواق مدينة الجزائر العثمانية خلال القرنين (10-11هـ/16-17م)**" وقسمناه كذلك إلى مطلبين، المطلب الأول تحدثنا فيه عن أهم الشخصيات التي كانت تعمل على مراقبة و تنظيم الأسواق و تسييرها، بينما المطلب الثاني خصصناه للحديث عن التنظيم الحرفي و خصائصه، وأهم الطوائف الحرفية و التجارية التي أثّرت و خضعت لتنظيمات النشاط الحرفي .

أما المبحث الثالث " **المعاملات المالية و التجارية بمدينة الجزائر العثمانية خلال القرنين (10-11هـ/16-17م)**" وقسمناه هو الآخر إلى مطلبين، تعرضنا في المطلب الأول إلى العملة المتداولة بأسواق مدينة الجزائر العثمانية بأنواعها الجزائرية و الأجنبية ، و في المطلب الثاني تطرقنا إلى أسعار المنتوجات بأسواق مدينة الجزائر العثمانية خلال القرنين (10-11هـ/16-17م)، وذكرنا أيضا أدوات الوزن و القياس في المبادلات التجارية.

أما المطلب الرابع والأخير "**العلاقات التجارية بمدينة الجزائر العثمانية (10-11هـ/16-17م)**"، قسمناه إلى ثلاث مطالب، تعرضنا في المطلب الأول إلى المبادلات التجارية الداخلية مع مدن إيالة الجزائر و الخارجية مع الأقطار الإسلامية (تونس، المغرب الأقصى،

السودان) و الأقطار الأوروبية (فرنسا، إسبانيا، إيطاليا)، و أهم الطرق التجارية البحرية و البرية المعتمدة في المبادلات التجارية بين الجزائر و الأسواق الخارجية، وتعرضنا في المطلب الثاني إلى الغنائم البحرية بمدينة الجزائر خلال العهد العثماني ،ودورها الكبير في التأثير على اقتصاد مدينة الجزائر من خلال عملية الجهاد البحري و افتداء الأسرى، و في المطلب الثالث و الأخير تحدثنا فيه عن انواع الضرائب التي فرضت على الأسواق والسلع و الميناء .

و في الختام أنهينا بحثنا بخاتمة تضم مجموعة من الاستنتاجات الهامة مجموعة من الملاحق.

7- مصادر و مراجع البحث

اعتمدنا في دراستنا هذه على مجموعة من المصادر و المراجع و التي كان أهمها:

أ- المصادر:

1- الوزان محمد الحسن الفاسي: وصف إفريقيا، تكمن أهميته في وصفه لمدينة الجزائر خلال زيارته لها سنة 1516م.

2- شالر وليام: مذكرات قنصل أمريكا في الجزائر، أفادنا في معرفة أهم الصناعات الحرفية بأسواق مدينة الجزائر.

ب- المراجع:

1- الشويهد عبد الله بن محمد: قانون أسواق مدينة الجزائر (1107-1117هـ/1695-1705م) تحقيق ناصر الدين سعيدوني، تكمن أهمية هذا الكتاب في أن صاحبه أحصى لنا عدد الأسواق بمدينة الجزائر و كيفية تصنيفها و مختلف المبادلات التجارية بالأسواق، معتمدا في ذلك على ترجمته لمخطوط المسجل بعنوان "أوامر تركية"، مما جعلنا نعتمد عليه بالدرجة الأولى.

2- سعيدوني ناصر الدين: النظام المالي للجزائر (أواخر العهد العثماني 1792-1830م)، و تكمن أهميته في أنه أفادنا في معرفة العملة التي كانت مستعملة بالجزائر خلال القرنين (16-17م) و أنواعها، كذلك الرسوم المترتبة على الأسواق.

3– حنيفي هلايلي: أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، أفادنا في معرفة التطور الاقتصادي خلال العهد العثماني، كذلك عن أنظمة التعامل التجاري للمدينة معتمدا على قانون أسواق مدينة الجزائر.

4– عبد القادر نور الدين: صفحات من تاريخ مدينة الجزائر من أقدم عصورها إلى انتهاء العهد التركي، تكمن أهميته في نظرته لصناعة و تجارة مدينة الجزائر مركزا على أهم الصناعات بها، و عن قوافلها التجارية.

5– مروش المنور: دراسات عن الجزائر في العهد العثماني: العملة و الأسعار، المداخيل بجزئيه الأول و الثاني، وضّح لنا في جزئه الأول العملة التي كانت متداولة في الأسواق و حركية الأسعار، كذلك أدوات القياس و المكاييل و الموازين، أما في الجزء الثاني فقد تحدث عن المبادلات الداخلية و الخارجية لمدينة الجزائر و عن الغنائم البحرية و الأسرى.

كما اعتمدنا على مجموعة من الرسائل الجامعية و التي كان أهمها:

1– غطاس عائشة: الحرف و الحرفيون بمدينة الجزائر 1700-1830م مقاربة اجتماعية اقتصادية أطروحة دكتوراه دولة في التاريخ الحديث، و أفادتنا هذه المذكرة في معرفة كيفية تنظيم تلك الأسواق و كيفية تسييرها، و التعريف بخصائص التنظيم الحرفي و كذا الضرائب و الرسوم.

2– بن كردرة زهية: أسواق مدينة الجزائر من الفتح الإسلامي إلى العهد العثماني دراسة تحليلية لمذكرة ماجستير في الآثار الإسلامية، أفادتنا هذه المذكرة في إعطاء مفهوم شامل للسوق و معايير توزيع تلك الأسواق، كما أغنتنا بمعنى كل حرفة و تنظيمها بالتفصيل معتمدة في ذلك على مجموعة من المصادر الأولية.

8– الصعوبات

أما الصعوبات التي واجهتنا في هذا البحث هو أن جل المصادر التي تتحدث عن الأسواق و ما يجري بها من معاملات يومية هي مصادر تتعلق بالوثائق الأرشيفية و سجلات بيت المال و دفاتر البايلك، التي يصعب في اغلب الأحيان الوصول إليها وفهم لغتها وقـــراءتهـا .

و لكن بفضل الله و العزيمة و المثابرة استطعنا أن نتغلب على جزء من هذه الصعوبات، فإن كنا قد وفقنا فذلك من عند الله ،و ان أخفقنا فحسبنا أنا بذلنا المستطاع لإتمام هذا العمل و الإلمام بمختلف جوانبه.

مدخل تمهيدي: نبذة تاريخية
عن مدينة الجزائر خلال
العهد العثماني خلال القرنين (10-11هـ/16-17م)

مدخل تمهيدي: نبذة تاريخية عن مدينة الجزائر خلال العهد العثماني

– أوضاع إيالة جزائر الغرب.

1 – الأوضاع السياسية و الإدارية

أ– نظام الحكم

ب– التنظيم الإداري

2 - الأوضاع الاجتماعية

أ– الأتراك

ب– الكراغلة

ج– الحضر

د– البرانية

هـ– الدخلاء

و– سكان الريف

3– الأوضاع الاقتصادية

أ– الزراعة

ب– الصناعة

ج– التجارة

*** نبذة تاريخية عن مدينة الجزائر خلال العهد العثماني**

عرفت مدينة الجزائر أسماء مختلفة، فأطلق عليها البربر اسم "أرجيل "[1]، و اليونانيون "أقسيون"[2]، و أطلقوا عليها ذلك الاسم بسبب الجُزر و الصخور العشرين التي كانت موجودة عند مدخلها، و قد حوّل الرومان هذا الاسم إلى "أقسيوم"[3]ثم خرّبت [4]بسبب الدمار الذي حدث في عهد الوندال، و أصبحت مستقرا لقبيلة بربرية [5] تدعى "بني مزغنة"[6]، وثم تطورت التسمية إلى أن أصبحت تدعى الجزائر[7] و التي تعني « جمع جزيرة في البحر »[8].

لقد ذاع صيت الجزائر في البحر المتوسط خاصة بعد اتساع رقعتها الجغرافية، حيث تمكنت من إقامة علاقات في البر و البحر مما أكسبها أهمية كبيرة في المنطقة، و أصبحت محلّ إعجاب الكثير خاصة بعد إزدهار تجارتها و انتعاش اقتصادها، إضافة إلى كثافة سكانها و كثرة عمرانها، كل هذا جعلها محل أطماع الدول الغربية [9]، فوصفها "ابن زاكور الفاسي " قائلا: « ...مدينة الجزائر ذات الجمال الباهر، و حلول مغانيها النّواضر، التي غص بهجتها كل عدو كافر، فلذلك يتربصون بها الدوائر، في الموارد و المصادر، و يرسلون عليها صواعق لم تعهد في الزمن الغابر، أبرأني من غليلي و وجدي ما عانيته من روائها العسجدي، و بحرها الازوردي، إذن هي كما قيل :

---

[1]– أرجيل: تعني المكان المغطى أو العميق. مبارك بن محمد الهلالي الميلي، تاريخ الجزائر في القديم و الحديث، ج 3، مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر، 1964م، ص 41.

[2]– أقسيون: هي كلمة مشتقة من الكلمة اليونانية "ايقوسي" و تعني "عشرين". نفسه، ص41.

[3] - نفسه ،ص 41.

[4] - مبارك بن محمد الهلالي الميلي، تاريخ الجزائر في القديم و الحديث، ج1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر ،دت، ص45 .

[5]– عزيز سامح ألتر، الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية، تر محمود علي ع ـامر، ط 1، دار النهضـة العربيـة، بيروت، 1919 م، ص 125.

[6]– مارمول كربخال، إفريقيا، تر أحمد التوفيق، ج 2، الجمعية الغربية للتأليف و الترجمة و النشر، د ب، 1989م، ص 362.

[7]– مبارك الميلي، تاريخ الجزائر في القديم و الحديث، ج 3، المرجع السابق، ص 41.

[8]– ويليام شالر، مذكرات قنصل أمريكا في الجزائر، تع و تع و تق : إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر ، 1982 م، ص 72.

[9]– نوال سقاي وشريفة يوسف عشيرة ، الحياة الاجتماعية و الثقافية في مدينة الجزائر في أواخر العهد العثماني، مذكرة لنيل شهادة أستاذ التعليم الأساسي في التاريخ و الجغرافيا، المدرسة العليا للأساتذة في الأدب و العلوم الإنسانية، بوزريعة، الجزائر، 2007 – 2008م، ص 02.

بلـد أعـارتـه الحمـامـة طـوقـهـا و كساه حلّـة ريـشـة الطـاووس [1]

إذ أنّها خضعت لحكم عدد من الدول، كالدولة الزيرية و الحمادية، الموحدية، ومع ضعف هذه الأخيرة أصبحت في تارة و أخرى بين الحفصيين و الزيانيين و المرينيين حتى هاجمتها قبائل عربية وأصبحت تحت إمارة [2] قبيلة الثعالبة [3] التي انتزعها منهم الإسبان و أسسوا عليها حصن عرف بحصن صخرة البينون، حيث أصبح يشكل مركز تهديد مستمر للمدينة الذي يمكن من خلاله مراقبة المدينة و قمعها بالمدافع[4].

و نظرا للتهديدات الإسبانية المتتالية على الجزائر، قرر الجزائريون الاستنجاد بالإخوة بربروس[5] "عروج" و"خير الدين " لتخليصهم من الخطر الإسباني [6]، فاستجاب "عروج" لطلبهم هذا و قصدا الجزائر، وبدأ مباشرة في قصف الإسبان و التوسع على حسابهم بالتخلص أوّلا من حركة التمرد التي أعلنها "سالم التومي الثعالبي"، ثم دخوله في حملات متتالية ضدّ الإسبان باءت كلها بالفشل حتى تم القضاء عليه سنة 1515م، و جاء بعده أخوه "خير الدين" الذي دخل هو الأخير في صراع مستمر مع الإسبان، ولذلك طلب الجزائريون الحماية من الدولة العثمانية ، فحظي الطلب بالقبول من خلال دعمهم لهم بألفي جندي من الجيش الإنكشاري[7]،

---

[1]– ابن زاكور الفاسي، نشر أزاهير البستان فيمن أجازني بالجزائر و تطوان من فضلاء أكابر الأعيان، المعرفة الدولية للنشر و التوزيع، الجزائر، 2011م، ص 40.

[2]– نوال سقاي، المرجع السابق، ص 02.

[3]– أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 1989م، ص 207.

[4]– مبارك الميلي، تاريخ الجزائر في القديم و الحديث، ج 3، المرجع السابق، ص 43.

[5]– الإخوة بربروس: نشأ هؤلاء الإخوة في جزيرة مدلي، و تربيا تربية إسلامية، انصرفا للجهاد و اختاروا البحر ميدانا لهم أطلق عليهم الفرنسيون صفة ذوي اللحية الشقراء. بسام العسلي، خير الدين بربروس (و الجهاد في البحر) 1470– 1547م، ط 2، دار النفائس، بيروت، 1983م، ص 27.

[6]– محمد الطيب العقاب، مدخل إلى العمارة الجزائرية قصور مدينة الجزائر في أواخر العهد العثماني، ط 1، دار الحكمة ، الجزائر ،2000م ، ص 32 .

[7]– الجند الإنكشاري: الإنكشارية كلمة تركية (يني جيري) بمعنى القوات الجديدة،هي عبارة عن فيالق عسكرية مكونة من رعايا الدولة عمرهم ما بين (06–15)، من مختلف الولايات العثمانية في أوروبا، قدمت للدولة العثمانية خدمات كبيرة خلال القرنين 17 – 18م، كانت نهايته سنة 1826م على يد السلطان محمود الثاني. سهيل صابان، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2000م، ص 41.

وعدد من المدافع والذخائر الحربية[1]، وتم تعيين"خير الدين"بايلرباي الجزائر (أي أمير أمراء الجزائر)[2]، وتحولت الجزائر من مدينة تجارية بسيطة إلى عاصمة البلاد تحمل اسم جزائر الغرب[3].

– أوضاع إيالة الجزائر

1– الأوضاع السياسيــة و الإداريــة:

عرفت مقاطعة الجزائر عدّة نظم سياسية خلال القرون الثلاثة منذ إلحاقها بالدولة العثمانية، ففيما تمثل هذا النظام و من كان يسيره؟

أ– نظام الحكــم:

كان حكام الجزائر في بداية العهد العثماني من رجال البحرية، الذين عرفــوا بطائفــة رياس البحر[4]، و كان "خير الدين" أوّل حاكــم حمـل لقب البايلربــاي [5] منذ عام 1519م ، و انتهت هذه المرحلة بمغادرة "علج علي" للجزائر عام 1587م[6].

إذ كان الحكام يتولون رئاسة التنظيم الإداري بمساعدة بعض الرياس و الضبّاط، كما أنهم كانوا يستشرون أعيان وعلماء البلاد في بعض المسائل الداخلية، ويقودون الجيوش البرّية والأساطيل البحرية بأنفسهم، و قد دفع دورهم الجهادي سكان البلاد إلى الالتفاف حولهم ممّا ساعدهم على تثبيت حكمهم في الجزائر[7]، و حتى لا تراود البيلربايات فكرة الانفصال عن الدولة

---

[1]– عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية و لغاية 1962 م، ط 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997 م، ص ص 52 – 54.

[2]– مؤلف مجهول، مذكرات خير الدين بربروس، تر محمد دراج، ط 1، شركة الأصالة للنشر و التوزيع، الجزائر، 2010م، ص 94.

[3]– عبد الرحمن بن محمد الجيلالي، تاريخ المدن الثلاث (الجزائر، المدية، مليانة)، ط 2، وزارة الثقافة مديرية الأدب و الفنون، الجزائر، 2007 م، ص 64.

[4]– رياس البحر: هم المقاتلون الذين ينجحون في أداء الاختبار الذي يعدّ من قبل مجموعة من رجال البحر ذوي الخبرة و الحنكة في فنون الملاحة، يُمنح المقاتل بعد نجاحه اسم (ريّس)، و كان الرياس من أصول مختلفة، يعتمدون في تمويلهم على الخزينة العامة و غنائم القرصنة (الجهاد البحري). وليم سبنسر، الجزائر في عهد « رياس » البحر ، تع و تق عبد القادر زبادية، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2006 م، ص ص 74 – 75.

[5]– أرزقي شويتام، المجتمع الجزائري و فعالياته في العهد العثماني 926 – 1246هـ / 1519 – 1830م، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2009 م، ص 33.

[6] -ناصر الدين سعيدوني ،النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية (1800–1830)،الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، ص32.

[7]– أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص 34.

العثمانية التي أصابها الضعف بعد الهزيمة التي مُني بها أسطولها في معركة "ليبانت LEPANTE" عام 1571م،تم إلغاء نظام البيلربايات و استبداله بنظام [1] الباشاوات الذي دام 72 سنة أي من 1587 م إلى 1659م[2].

عرفت البلاد في عهد الباشاوات كثرة الاضطرابات و الفوضى، ممّا ساعد الأغوات الذين كانوا قادة للجيش من الاستيلاء على الحكم تدريجيا عن طريق مجلس الأوجاق الذي يرأسه عادة أحد الأغوات، و بذلك بدأت المرحلة الثالثة للحكم و هي مرحلة حكم الأغوات من بداية 1659م إلى غاية 1671م[3].

كان الأغوات يصلون للأغوية عن طريق الأقدمية، و قد تناوب على منصب الأغا أربعة أغوات و كلهم أُغتيلوا لعجزهم عن دفع رواتب الجند [4]، و الوقوف أمام قوّة الرياس و عدم توفير الاستقرار الداخلي[5]، عندئذ اجتمع الديوان [6] و أصحاب الحل و العقد ،و قرروا إلغاء نظام الأغوية و تعويضه بنظام آخر يكون أكثر استقرارا، و أضمن للراحة و الهدوء، فأحدثوا نظام الدايـات بداية من 1671 م – 1830[7] و الذي مر بمرحـلتين متمـيزتين وهمـا :

1 – مرحلة القوة و الاستقرار 1671 – 1805م:

تمكن الحكام خلال هذه الفترة من تحقيق عدّة انجازات [8]،كان أهمها استرجاع وهران من يد الإسبان عام 1708م[9]،والتصدي للحملات الاوروبية،حيث عرفت البلاد استقرارا نسبيا ، تمكن

---

[1]– أرزقي شويتام ،المرجع السابق، ص 35.

[2]– أحمد شريف الزهار، مذكرات أحمد الشريف الزهار نقيب أشراف مدينة الجزائر، تح و نشر أحمد توفيق المدني، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، 1974م، ص 39.

[3]– ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق ، ص 23.

[4]– أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص 37.

[5]– ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص 23.

[6]– الديوان: كان يطلق على مجلس يجمع كبار ضباط الإنكشارية ، لا يقل عددهم على 700 شخص، حيث يتخذ القرارات السياسية المهمة. مصطفى أحمد بن حموش، فقه العمران الإسلامي من خلال الأرشيف العثماني الجزائري956 – 1246هـ / 1549 – 1830م، ط 1، دار البحوث للدراسات الإسلامية و إحياء التراث، دبي، 2002م، ص 271.

[7]– أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص 31.

[8]– أررزقي شويتام، المرجع السابق، ص 40.

[9]– محمد بن ميمون الجزائري، التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية، تق و تح محمد بن عبد الكريم، الطباعة الشعبية للجيش، الجزائر، 2007م، ص 30.

الحكام خلالها من السيطرة على الأوضاع و الانفراد بالسلطة [1]،و هنا يقول "سيمونوف": « إنّ دايات الجزائر لم يكونوا ملوكا وارثين، بل كانوا رؤساء جمهورية عسكرية، لم يبق لها قبل آخر عهدها إلاّ مجرد علاقة اسمية باسطنبول »[2]، و قد أطلق قناصل الدول الأجنبية على الداي [3]لقب الداي[3]لقب الملك[4]

لم تعُد الدواوين تعقد جلساتها كما هو الحال في العهود الأولى [5]، حيث تم تعويضه بمجلس خاص يتكون من خمسة أعضاء أساسيين: الخزناجي [6] و أغا العرب [7]وخوجة الخيل[8] و وكيل الحرج[9]وبيت المالجي[10].

2- المرحلة الثانية من عهد الدايات 1805- 1830م:

كانت بمثابة نهاية الحكم العثماني حيث عرفت البلاد خلال هذه الفترة انتفاضات داخلية، و تدهور الحياة السياسية والعسكرية،كان له آثار سلبية على الأوضاع العامة،وما زادها تفاقما الحملات المتتالية التي كانت تشنها الدول الأوروبية، فمهما كانت نوعية الحكم المتبع في الجزائر

---

[1] -أرزقي شويتام ، المرجع السابق، ص 40 .

[2]- عبد الرحمن بن محمد الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، ج 4، ط 8، شركة دار الأمة، الجزائر، 2008م، ص 94.

[3]- الداي: معناه باللغة التركية الخال و الزعيم. أحمد الشريف الزهار،المصدر السابق ، ص 60.

[4]- أ و هاينسترايت، رحلة العالم الألماني: ج- أو – هاينسترايت إلى الجزائر و تونس و طرابلس، تر ناصر الدين سعيدوني، دار الغرب الإسلامي، تونس، د ت، ص 28.

[5]- وليام شالر، المصدر السابق، ص 43.

[6]- الخزناجي: حساب الدولة، كان يقوم بتسليم المداخيل، مشرف على الإنفاق، مراقب السكة، يساعده أمين السك و بعض الموظفين (الحضر واليهود). ناصر الدين سعيدوني و الشيخ المهدي بوعبدلي، الجزائر في التاريخ العهد العثماني ج 4، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984م، ص 17.

[7]- أغا العرب أو أغا العسكر: قائد فرقة الإنكشارية "الأوجاق" و جماعات فرسان المخزن "الصبانجية"، كان يتلقى أمره من الداي مباشرة، أوكل إليه مراقبة قيادات متيجة و الساحل و أوطان دار السلطان... زاد نفوذه أواخر العهد العثماني .نفسه، ص 17.

[8]- خوجة الخيل: موظف يدير أملاك البايلك ويشرف على مواشي الدولة التي يقدمها الأهالي كضرائب عينية، يشرف على تجنيد الفرسان المتعاونين مع السلطة. مؤيّد محمود حمد الشهداني و م-م سلوان رشيد رمضان، "أوضاع الجزائر خلال الحكم العثماني 1518 – 1830م"، مجلة الدراسات التاريخية و الحضارية، مج 5، عد 16 نيسان 2013م جمادى الأخرى 1434هـ، جامعة تقرت، ص 420.

[9]- وكيل الحرج: الموظف المسؤول عن مراقبة النشاط البحري و أعمال الترسانة و توزيع الغنائم. نفسه، ص420.

[10]- بيت المالجي: المكلف بالمواريث. محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية للشرق الجزائري، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، 1972م، ص 20.

طوال القرون الثلاثة إلا بقي محصورا في أيدي الأتراك العثمانيين، الذين سهروا منذ بداية عهدهم على تعزيز وجودهم في الجزائر، وضمان استمرار حكمهم فيها، و كان ذلك بإقصائهم للعنصر المحلي من المناصب العليا في الدولة، و اعتمادهم سياسة التجنيد من الولايات المشرقية، و هنا ربما يكمن سبب ضعف حكمهم و زواله فيما بعد[1].

ب- التنظيم الإداري:

قسم الأتراك العثمانيون الجزائر لأربعة مقاطعات إدارية، و كل واحدة تعرف بالبايلك[2]:

1- دار السلطان:

و هي قاعدة الملك و مقر الإمارة و الديوان[3]، و تمتد هذه المقاطعة من مدينة دلس شرقا إلى إلى مدينة شرشال غربا، و بايلك التيطري جنوبا[4].

2- بايلك التيطري:

كان أول بايلك ظهر في الوجود بعد دار السلطان، و ذلك بحكم قربه من مركز السلطة، و كان باي في التيطري يحتل المرتبة الثانية بعد الداي، و يتقدم زملاءه البايات في المراسم العامة، و قد تعود هذه المكانة التي حَظي بها بايات التيطري إلى كون البايلك من المقاطعات الأولى التي أدخلت تحت الإدارة العثمانية[5]. كان يحد بايلك التيطري من الشمال سهل متيجة، و من الشرق الشرق وطن بني سليمان و بني جعد، غريب و قيادة سباو و حمزة[6].

3- بايلك الشرق:

اختلفت المصادر و المراجع في تحديد تاريخ استقرار العثمانيون بقسنطينة باعتباره من أكبر البايلكات مساحة و ثروة، إذ يمتد إلى الحدود التونسية شرقا، حيث يعتبر وادي سراط الحد الفاصل بين الطرفين[7]، و يحده من الشمال البحر المتوسط، و من الناحية الغربية جبال البيبان حتى حتى

---

[1]- أرزقي شويتام ،المرجع السابق ، ص 41.

[2]- نفسه، ص 41.

[3]- عبد الحميد بن أبي زيان بن اشنهو، دخول الأتراك العثمانيين إلى الجزائر، 1972م، ص 215.

[4]- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 63.

[5]- أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص 43.

[6]- أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص ص 47 – 48.

[7]- نفسه، ص 48.

قرى بني منصور و سهل وادي الساحل، و من الجنوب الغربي سيدي هجرس و سيدي عيسى، اللذان يعتبران الحد الفاصل بينه و بين بايلك التيطري[1].

4- بايلك الغرب:

يعتبر في الحقيقة الثاني في المرتبة، لكون الأتراك استولوا على الجهة الغربية وجعلوا فيها بايا قبل الجهة الشرقية و قاعدته وهران، ثم انتقلت إلى مازونة ثم معسكر وعادت من جديد إلى وهران بعد الفتح الثاني لها و استمر الحال على ذلك حتى خروج الأتراك من الجزائر[2]، و كان يحد هذا البايلك من الغرب وادي ملوية الفاصل بينه و بين المغرب الأقصى، و من الناحية الشرقية تصل حدوده إلى بوحلوان الفاصلة بينه و بين دار السلطان، أما من الناحية الشمالية البحر المتوسط، و من الناحية الجنوبية الواحات الصحراوية[3].

2- الأوضاع الاجتماعية:

طرأ على تعداد السكان بمدينة الجزائر تغير واضح و كبير أثناء القرون الثلاثة التي خضعت فيها لحكم الأتراك[4]، ففي عام 1518م كان عدد سكان المدينة حوالي ثلاثين ألف نسمة [5]، و بلغ في أوساط القرن 10هـ / 16م حوالي ستين ألف نسمة [6]،و كان التزايد مذهلا حيث قفز العدد إلى مائة ألف نسمة عام 1030هـ/1620م، و بذلك يكون قد تضاعف بنحو ستة مرات قرابة 100 سنة[7]، ثم إلى أكثر من مائة ألف نسمة سنة 1755م[1]، أما من حيث التركيب الاجتماعي فهي قد ضمّت العديد من الطوائف مما أدّى لتعدد لغوي عجيب[2].

---

[1]- أرزقي شويتام، المرجع السابق ، ص 45.

[2]- الآغا عودة المزاري، طلوع سعد السعود في أخبار وهران و الجزائر و اسبانيا و فرنسا في أواخر القرن التاسع عشر، تح : يحي بوعزيز، ج 1، دار البصائر، الجزائر، 2009 م، ص 271.

[3]- أرزقي شويتام، المرجع السابق ، ص 47.

[4]- عبد الرحمن الجيلالي، تاريخ المدن الثلاث، المرجع السابق، ص119.

[5]- نفسه، ص 141.

[6]- عبد القادر نور الدين، صفحات من تاريخ مدينة الجزائر من أقدم عصورها إلى انتهاء العهد التركي الأول، مطبعة البعث، قسنطينة، 1965م، ص 143.

[7]- لطيفة بورابة، التصوير في سقوف المنشآت المدنية في العهد العثماني بمدينة الجزائر و المدن السورية (حلب و دمشق) دراسة أثرية فنية، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في الآثار الإسلامية، جامعة الجزائر، 2008 – 2009م، ص 39.

و من أهم الفئات الاجتماعية التي كانت موجودة بمدينة الجزائر خلال العهد العثماني نجد:

أ- الأتراك:

كان الأتراك ينتمون إلى جنسيات مختلفة، فمنهم البلغاريين و اليونانيين، الألبان و الإيطاليين و الروسيين و غيرهم[3]، فهؤلاء الأتراك عاشوا منعزلين عن المجتمع الجزائري متمسكين بلغتهم التركية و مذهبهم الحنفي، كما كانوا يتمتعون بامتيازات خاصة [4]. و رغم قلة عدد أفراد هذه الجالية إلا أنها كانت المسيطر الوحيد على مقاليد الحكم حتى نهاية التواجد العثماني بالجزائر عام 1830م، و قد حرص أفرادها على إبقاء المناصب الحكومية في أيديهم[5]

ب- الكراغلة[6]:

كانت طائفتهم أكثر عددا من الأتراك و أكثر انتشارا في الجزائر[7] لدرجة أن عددهم وصل نهاية القرن 18م حوالي 6000 نسمة، و قد كان لهؤلاء الكراغلة ثروات يستثمرونها في المزارع و يترفعون عن خدمة الأرض أو القيام بأعمال يدوية [8]، فكان لدى آبائهم خوف و ارتياب مما دفع الحكام الأتراك إلى الحيلولة دون توليتهم وظائف سامية في الجيش و الإدارة[9].

قام هؤلاء الكراغلة بالتمرد على السلطة التركية عدّة مرات في مدينة الجزائر من خلال احتفاظهم ببعض الامتيازات[10]، و كانت أخطر ثورة قاموا بها ضدّ الحكم التركي بالجزائر ثورة سنة 1633م[11]، ومنذ ذلك الحين تحسنت أوضاعهم و أسندت إليهم بعض الوظائف[1].

---

[1]- عبد القادر نور الدين، المرجع السابق، ص 77.

[2]- صالح عباد، الجزائر خلال الحكم التركي 1515 – 1830م، دار هومة للنشر، الجزائر، 2005م، ص 545.

[3]- أحمد بحري، الجزائر في عهد الدايات دراسة للحياة الاجتماعية إبان الحقبة العثمانية، ج2، دار الكفاية، الجزائر، 2013م، ص 05.

[4]- صالح عباد، المرجع السابق ، ص 546.

[5]- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 79.

[6]- الكراغلة: هم الأشخاص المولودين من آباء أتراك و أمهات جزائريات. أحمد بحري، المرجع السابق ، ص 17. حنيفي هلايلي ،أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، دار الهدى، الجزائر، 2008م، ص 162.

[7]- صالح عباد، المرجع السابق، ص 548.

[8]- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 79.

[9]- عائشة غطاس، الحرف و الحرفيون بمدينة الجزائر 1700- 1830 مقاربة اجتماعية-اقتصادية، أطروحة لنيل دكتوراه دولة في التاريخ الحديث، ج1، جامعة الجزائر، 2000 – 2001م، ص 15.

[10]- صالح عباد، المرجع السابق، ص ص 548 – 549.

[11]- حنيفي هلايلي، المرجع السابق، ص 163.

ج–الحضر :

يقصد بالحضر اصطلاحا مجموعة سكانية قاطنة بالمدن تضم العلماء و التجار، أصحاب الحرف، الصنّاع، الكتاب[2]، و توجد بمدينة الجزائر صنفان من الحضر: البلديين و الأندلسيين فالبلديين هم جزائريون أصالة، توطنوا الجزائر منذ زمن طويل [3] واستقروا بعائلاتهم [4]، و كان أغلب البلديين يزاولون التجارة[5]، كما كانوا يمتلكون دكاكين و مرافق للتجارة [6] القائمة أساسا على المواد الغذائية، إضافة إلى اشتغال بعضهم بالصناعة و يملك البعض الآخر البساتين، و كانوا أحسن وضعية من غيرهم من الأهالي[7].

أمّا المهاجرون الأندلسيون، وجدوا بمدينة الجزائر أرضا استوطنوها و أسهموا في الحياة الاجتماعية من خلال إدخالهم لعنصريين هامين: الأول مضاعفة الكفاح ضدّ الإسبان في البحر و الثغور، و الثاني نشر أنماط حضارتهم بين الجزائريين [8]، و كان لنشاطهم دور كبير في ازدهار الجزائر[9]، كما قاموا باستحداث أنماط الزراعة [10]، و أنشئوا صناعات رفيعة بالبلاد مثل صناعة الأسلحة و البارود، صناعة الخزف و الخياطة، و اشتهروا بتمويل السفن بالبضائع و تجارة

---

[1]– عائشة غطاس، المرجع السابق، ص 15.

[2]– صبرينة شبيرة، حضر مدينة الجزائر و موقفهم من الاحتلال الفرنسي (1830 – 1848م)، مذكرة الماستر في التاريخ الحديث و المعاصر، جامعة خيضر، بسكرة، 2013 – 2014م، ص 8.

[3]– عبد القادر نور الدين، المرجع السابق، ص 143.

[4]– حنيفي هلايلي، المرجع السابق، ص 167.

[5]– صالح عباد، المرجع السابق ، ص 549.

[6]– محمد الطيب العقاب، المرجع السابق، ص 20.

[7]– صالح عباد، المرجع السابق، ص 549.

[8]– أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي 1500 – 1830م، ج 1، عالم المعرفة، الجزائر، 2011م، ص ص148 – 149 .

[9]– ناصر الدين سعيدوني، دراسات و أبحاث في تاريخ الجزائر الفترة الحديثة و المعاصرة، ج 2، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1988م، ص 143.

[10]– محمد الطيب العقاب، المرجع السابق ، ص 20.

الجملة[1]، فنشاطهم الاقتصادي الواسع مكنهم من تكوين ثروات ضخمة ساهمت في فعالية اقتصاد اقتصاد إيالة الجزائر[2]، فضلا عن هذا، فوجودهم بالجزائر كان له دور كبير في تنظيم الحكومة[3]

د- البرانية:

تكونت فئة البرانية من المجموعات السكانية[4] التي هاجرت إلى الجزائر[5] بحثا عن مصدر رزقها[6]، رزقها[6]، ثم إن وضعهم ونوعية نشاطهم الاقتصادي فرض عليهم تنظيمات حسب أصولهم الجهوية الجهوية ومواطنهم الأصلية [7] فهم حالوا دون الاندماج بشكل عملي في حياة المجتمع، وظلوا يعتبرون أجانب بسبب انغلاقهم ضمن المجموعات التي ينتمون إليها أهمها: الميزابيون [8]، الأغواطيون الأغواطيون و البسكريون[9]، القبائل[10] و الجيجليون[11].

هـ- الدخلاء[12] :

كان هناك أنواع من الدخلاء من بينهم: العبيد السود و المسيحيون، اليهود [1]، فالعبيد السود نقلهم التجار من إفريقيا فكانوا موضع تجارة مربحة لهم[2]، حيث أصبح الأتراك و الكراغلة و حضر

---

[1]- عمار بوحوش، المرجع السابق ، ص 79.

[2]- حنيفي هلايلي، المرجع السابق ، ص 168.

[3]- حمدان بن عثمان خوجة، المرآة، تق تع تح: محمد العربي الزبيري، الشركة الوطنية للنشر، الجزائر1975م، ص 109.

[4]- أحمد بحري، المرجع السابق، ص 31.

[5]- محمد الطيب العقاب، المرجع السابق ، ص 20.

[6]- أحمد بحري، المرجع السابق، ص 31.

[7]-محمد الطيب العقاب ،المرجع السابق، ص20.

[8]- الميزابيون: كانوا يسكنون منطقة ميزاب، يعتبرون أغنى مجموعات البراني، و كانوا يتمتعون بامتيازات هامة مما جعلهم يحتكرون قسم هام من النشاطات التجارية. سيمون بفايفر، مذكرات أو لمحة تاريخية عن الجزائر، تق و تع: أبو العيد دودو، الشركة الوطنية للنشر، الجزائر، 1974م، ص 130. صالح عباد، المرجع السابق، ص 551.

[9]- الأغواطيون و البسكريون: وفدوا من مناطق الزيبان و واد سوف و ريغ وتوقرت...، احتكر الأغواطيون أعمال التنظيف في الشوارع وتصفية الزيوت، بينما البسكريون اشتغلوا بحفر الآبار و حراسة الموانئ ...، وصفهم شالر بأنهم مخلصون. حنيفي هلايلي، المرجع السابق، ص 170.

[10]- القبائل: جاءوا من المناطق الجبلية المحيطة بالمدن، فهناك قبائل العاصمة الذين جاءوا من جبال جرجرة بحثا عن مصادر الرزق، يعتبرون من أهم مجموعات البرانيين عددا بمدينة الجزائر، لم ينالوا ترحيبا من قبل العثمانيين بسبب ثوراتهم ضد السلطة، احتكروا صناعة الفحم و بيعه. أحمد بحري، المرجع السابق ، ص 36. حنيفي هلايلي، المرجع السابق ، ص 171.

[11]- الجيجليون: هم من أقدم عناصر البرانية التي استقرت بالجزائر، عملوا بالمطاحن و المخابز، تمتعوا بعدد من الامتيازات، من أهم نشاطاتها الغزو البحري. نوال سقاي، المرجع السابق، ص18 . حنيفي هلايلي، المرجع السابق، ص 172.

[12]- الدخلاء: هم الأجانب عن البلاد. صالح عباد، المرجع السابق ، ص 551.

حضر مدينة الجزائر يقتنون هؤلاء العبيد [3]. أما المسـيحيون فهم تجار أجانب و قناصـل، رجـال

البعثات الدينية و التبشيرية [4]، و كان مصدرهم القرصنة [5]. أما اليهود فقد كانت تشكل العنصر المهم بين الدخلاء[6] من حيث قدم تواجدهم بالمنطقة[7]، فاليهود الأوائل قدموا إلى الجزائر فارّين من التطهير العرقي الذي حصل بالأندلس بعد سقوط غرناطة، و حسب "أحمد بحري" فقد قسمهم "**هايدو**" إلى ثلاث: القادمون من إسبانيا و جزر البليار، و المقيمين في البلد منذ الجلاء، و قام بإحصائهم سنة 1550م بـحوالي 150 عائلة و كانوا يمارسون مهن مختلفة [8]، فضلا عن ارتفاع شأنهم بالجزائر[9] لكونهم كانوا يستحوذون على الكثير من المال[10].

و- سكان الريف:

حسب "صالح عباد" فإنّ "لويس رين" قد صنّف قبائل الأرياف بالجزائر إلى:

* **قبائل الأجواد:** و هم النبلاء الذين فرضوا سلطتهم و اعترف الأتراك بنفوذهم، كان أهمهم الدواودة و أمراء بني عباس، أحرار الحنانشة الخ.[11]

* **المرابطون:** الذين كانوا يلعبون دور وسيط الخير بين الأتراك و القبائل[12]، كما كان لهم دور في تجنيد المتطوعين لمحاربة الإسبان و مواجهة الحملات الصليبية على الجزائرية، و كان نفوذهم لا يختلف كثيرا عما كان يتمتع به الأجواد و القادة[13].

---

[1]- حنيفي هلايلي، المرجع السابق، ص 173.

[2]- صالح عباد، المرجع السابق، ص 551.

[3]- نفسه، ص 551.

[4]- نوال سقاي، المرجع السابق، ص 20.

[5]- صالح عباد، المرجع السابق، ص 551.

[6]- نوال سقاي، المرجع السابق، ص 19.

[7]- صالح عباد، المرجع السابق، ص 551.

[8]- أحمد بحري، المرجع السابق، ص ص 43 – 44.

[9]- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 79.

[10]- علي خلاصي، قصبة مدينة الجزائر، ج 1، ط 1، دار الحضارة، الجزائر، 2007م، ص 33.

[11]- صالح عباد، المرجع السابق، ص ص 555 – 556.

[12]- حنيفي هلايلي، المرجع السابق، ص 174.

[13]- صالح عباد، المرجع السابق، ص 561.

***قبائل المخزن** : فهي تعتبر من الطبقات الاجتماعية ذات الصبغة الفلاحية العسكرية الإدارية، وكانت بمثابة حلقة وصل بين الحاكم و المحكوم [1]، استعملتها السلطة التركية كقوة ضاربة في الريف، و ازداد نفوذها أواخر العهد العثماني مع تراجع قوة السلطة التركية[2].

* **قبائل الرّعية:** فكانت تمثل قاعدة الهرم الاجتماعي، و هي خاضعة لجميع المطالب المخزنية و الفروض الضريبية[3]، كانت هذه القبائل تسكن مناطق وعرة يصعب على القوات التركية الوصول الوصول إليها، فلم تكن تحظى هذه القبائل بأي امتيازات من السلطة التركية[4].

3- الأوضـاع الاقتصاديــة

من خلال بحثنا عن الأوضاع الاقتصادية للجزائر خلال العهد العثماني ذكر بعض المؤرخين أن الأتراك لم يوّلوا هذا القطاع أهمية كبيرة [5]، و لم يكن لهم دور في تطويره، و حسب "هلايلي" فإنّ "ستاندار" ذكر عند زيارته للجزائر أنه متعجب من ضعف النشاط الاقتصادي للبلاد [6] وانحطاطه إذ ما قُورن بغنى البلاد و خصبة تربتها و عدد سكانها. أما ما ذكراه لنا "ROZET" و"المنور مروش" فكان عكس ذلك، إذ أشارا إلى غنى الجزائر اقتصاديا[7].

و لكـن الغالب أن الجزائر كانـت ترتكز على الفلاحة و تربيـة المواشي، و التجارة في الحبــوب و الشمع و أنواع الجلد والحلفاء، و معالجة صناعة الصوف و نسج الحرير و التقاط المرجان، و صنع الفخار، الحلي الخ حيث قال "التمغروتي " في رحلته: «... فبلادهم – يعني الجزائر – كانت لذلك أفضل من جميع بلاد إفريقيا و أعمر و أكثر تجارا و فضلا، و أنفذ أسواقا و أجود سلعا و متاعا، حتى أنّهم يسمونها إسطنبول الصغرى.»[8].

وبالتالي فما هي مميزات كل قطاع وعلى ماذا ارتكز ؟

وللإجابة على هذا التساؤل فان وضع الجزائر الاقتصادي كان قائما على :

---

[1]- أحمد بحري، المرجع السابق، ص 59.

[2]- صالح عباد، المرجع السابق، ص 562.

[3]- أحمد بحري، المرجع السابق، ص 59.

[4]- صالح عباد، المرجع السابق، ص 564.

[5]- صليحة جبار، الجزائر في عهد الداي علي باشا (1754 – 1766م)، مذكرة الماجيستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر 2، 2011 م، ص 24.

[6]- حنيفي هلايلي، المرجع السابق، ص 151.

[7]- صليحة جبار، المرجع السابق، ص 24.

[8]- عبد الرحمن الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، ج 4، المرجع السابق ، ص 127.

أ- الزراعــة:

تعد الزراعة المورد الأساسي الذي يؤمّن معيشة غالبية السكان بالجزائر [1]، فكان الشعب الجزائري يعمل بالأرض خاصة و أما العثمانيون فقد ترفعوا عن الاهتمام بها [2]، و تميزت الزراعة بالبساطة و البدائية مما أثّر على مردودية الأرض وكميات الإنتاج [3]، و عبّر "صالح العنتري " في كتابه "سنين القحط و المسبغة " عن الملكيات الزراعية بقوله: « لا تجد في ذلك الزمان و لا في الذي قبله من يهتم بأمر الزرع أبدا... »[4]، غير أنّه طيلة القرن 16م و النصف الأول من القرن 17م كثر الإنتاج الفلاحي[5]، و اختصت كل منطقة بإنتاج نوع من المحاصيل[6].

تميّز الإنتاج الزراعي بنواحي العاصمة بالتنوع [7] حيث انتشرت مزارع البرتقال و حقول العنب حول البليدة و الجزائر [8]، فأشجار الكرم كانت في فحوص مدينة الجزائر، و كان يحفظ جزء من الإنتاج على شكل زبيب[9].

لقد بلغت عدد الملكيات الزراعية بإقليم دار السلطان عام 1580م حوالي 10000 مزرعة، أما خلال القرن 17م أصبحت 16000 أو 18000 مزرعة، كما شهدت الجزائر بعض الزراعات الصناعية و التجارية مثل: التبغ و القطن، الكتان و بعض النباتات العطرية[10].

كانت مدينة الجزائر تنتج التبغ و تصدر كمية منه إلى تونس و طرابلس، إضافة إلى إنتاج القطن الذي قال في شأنه القنصل الفرنسي بالجزائر السيد "DTHANVILLE" « مهما كانت المرتفعات التي تتخلل أراضي الجزائر فإنّها منتجة، و من شأنها أن تكون صالحة لزراعة المحاصيل

---

[1]- صليحة جبار، المرجع السابق، ص 24.

[2]- عثمان سعدي، الجزائر في التاريخ، دار الأمة، الجزائر، 2013م، ص 420.

[3]- حنيفي هلايلي، المرجع السابق ، ص 152.

[4]- نفسه ، ص 156.

[5]- ناصر الدين سعيدوني،الجزائر في التاريخ، المرجع السابق، ص49.

[6]- حنيفي هلايلي، المرجع السابق، ص 153.

[7]- أمين محرز، الجزائر في عهد الأغوات (1659 – 1671م)، دار البصائر الجديدة، الجزائر، 2013م، ص176.

[8]- سعيدوني، الجزائر في التاريخ، المرجع السابق ، ص 59.

[9]- أمين محرز، المرجع السابق، ص 177.

[10]- نفسه، ص 175 – 178 .

المحلية و الأجنبية، و قد جربت شخصيا زراعة القطن بضواحي مدينة الجزائر فكانت النتيجة جيدة»[1].

أمّا فيما يخص الثروة الحيوانية، فقد كانت الجزائر تتوفر على أعداد ضخمة من الحيوانات كالأغنام و الماعز، الأبقار، الخيل، البغال و الحمير، وأغلب أصنافها استعملت في النقل والجر[2].

إلّا أنّ الطبيعة الزراعية لدار السلطان لم تكن تسمح بنماء تربية الماشية على نطاق أوسع[3].

ب– الصناعـة:

اعتمدت الصناعة في نشاطها على إرضاء متطلبات أسواق المدن و الأرياف حيث كانت قائمة على المصنوعات البدوية، التي اعتمدت على الموارد الأولية، و خضعت صناعة المدن هي الأخرى لتحكم و مراقبة النقابات المهنية [4].و من أهم الصناعات الجزائرية التي انتشرت خلال العهد العثماني نجد صناعة السفن و الأسلحة، الصناعات التحويلية و الغذائية، و صناعة النسيج و الجلود و الشاشية و الحلي إلخ[5] أما عن أهم المنشآت الصناعية المتمركزة بالجزائر بصفتها عاصمة عاصمة البلاد نذكر: دار الصناعة و دار النحاس (مسبك المدافع)، و دار البارود و دار السكة إلخ[6].

الإنتاج الصناعي في الأساس كان مرتبطا بعاملين هما: الاستغلال المنجمي و الإنتاج الغابي، اللّذان يزودان العاصمة بالجزء الأكبر من الموارد الأولية الضرورية [7]، ثم إن العمل الصناعي بمدينة الجزائر أكسبها جوا اقتصاديا جديدا[8]، حيث نجد أهم مسبكة للصناعة المعدنية كانت بضواحي

---

[1]– أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص 216.

[2]– سعيدوني، الجزائر في التاريخ، المرجع السابق، ص 60.

[3]– أمين محرز، المرجع السابق، ص 179.

[4]– حنيفي هلايلي، المرجع السابق، ص ص 157 – 158.

[5]– سعيدوني، الجزائر في التاريخ، المرجع السابق، ص 65 – 70.

[6]– أمين محرز، المرجع السابق، ص179.

[7]– نفسه، ص 180.

[8]– زهية بن كردرة، أسواق مدينة الجزائر من الفتح الإسلامي إلى العهد العثماني من خلال المصادر، دراسة تحليلية، مذكرة ماجستير في الآثار الإسلامية، جامعة الجزائر، 2000م، ص 53.

باب الوادي المعروفة بدار النحاس[1]، و هناك الكثير من الدكاكين (حوانيت) لصنع المنسوجات الحريرية و صناعة دباغة الجلود التي كان لها رواجا كبيرا[2].

أما فيما يتعلق بالصناعة الحرفية، فقد كانت تمثل أهم المشاغل بالنسبة لسكان المدينة، و ذاك نظرا للعدد الكبير من الحرفيين الذين ضمّتهم [3]، فقد تجاوز عدد المهن بها الأربعين [4]، و بالتالي فالفن الحرفي كان له دور مهم في ازدهار اقتصاد المدينة، و كان وراء نشوء أغلب أسواقها[5].

و بما أنّ موضوعنا يتعلق بالجانب الصناعي و التجاري لأسواق مدينة الجزائر ، ارتأينا التوسع فيه في مباحثنا اللاحقة لإعطاء صورة شاملة عن ذلك.

ج- التجارة:

استقطبت الجزائر خلال العهد العثماني حركية النشاط التجاري سواء داخليا أو خارجيا. لفتت من خلالها أنظار زائريها كما ذكرنا سابقا، وعرفت التجارة نوعا من الحرية، حيث نجدها قد انتعشت في عهد "الحاج علي آغا" عقب انتهاء الحرب الجزائرية الفرنسية عام 1666م[6].

كانت تجارة الجزائر متواضعة، تراعي مصلحة الحكومة كقاعدة للتوسع التجار والصناعي،لكن العائق الأساسي أمامها كان الاحتكار الحكومي لها [7]، إلا أن حركة التصدير و الاستيراد تعززت باستمرار هجرة الأندلسيين [8]، فكانت القوافل التجارية تُجلب إلى داخل البلاد الجزائرية خاصة قافلة الحجاج و بعض السفن من الشمال عامة ، فمدينة الجزائر كان لها طابع تجاري و بها سكان من مختلف الأوطان يشتغلون بمختلف التجارات، و يستهلكون كل ما تنتجه المصانع المحلية وبصورة مستمرة، و للأندلسيين فضل و مساهمة في تجارة المدينة و بصورة كثيفة حيث أنهم برعوا في عدّة نشاطات [9]، كانت مدينة الجزائر خاصة تأتيها المواد الغذائية وغيرها من مزارع المناطق المجاورة لها مثل الفحوص وسهل متيجة ، شرشال و البليدة و غيرها من مزارع المناطق الجبيلة و

---

[1]- أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص 244.

[2]- عبد القادر نور الدين، المرجع السابق، ص 145.

[3]- أمين محرز، المرجع السابق، ص185.

[4]- سعيدوني، الجزائر في التاريخ، المرجع السابق، ص 61.

[5]- زهية بن كردرة، المرجع السابق ، ص 54.

[6]- أمين محرز، المرجع السابق، ص 190.

[7]- حنيفي هلايلي، المرجع السابق، ص 160.

[8]- زهية بن كردرة، المرجع السابق ، ص 54.

[9]- نفسه، ص ص 53 – 54.

الجنوبية، و الشارع الرئيسي الممتد من باب عزون إلى باب الواد كان عامرا بعدد لا يحصى من الحوانيت التجارية[1].

قامت التجارة الداخلية في الأسواق المحلية أو الجهوية و في الحوانيت و المعارض السنوية أما التجارة الخارجية فكانت تتم مع أوروبا عبر الموانئ و مع إفريقيا عن طريق القوافل بواسطة الأهالي وحدهم يساعدهم أحيانا جماعة من اليهود[2].

[1]- أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص 233.

[2]- محمد العربي الزبيري، ، المرجع السابق، ص 66.

المبحث الأول: واقع الحياة الإقتصادية بمدينة الجزائر العثمانية خلال القرنين (10-11هـ / 16-17 م)

المبحث الأول: واقع الحياة الاقتصادية بمدينة الجزائر العثمانية خلال القرنين

(10 – 11هـ / 16 – 17م)

المطلب الأول: المعايير الأساسية لتوزيع الأسواق بمدينة الجزائر العثمانية

1- مفهوم السوق

2– معيار القرب و البعد عن المسجد.

3– نظام التخصص.

المطلب الثاني: الأسواق التجارية بمدينة الجزائر العثمانية واهم المرافق المرتبطة بها

1– تصنيف و تحديد أسواق مدينة الجزائر

2– المرافق التجارية العامة المرتبطة بالأسواق.

أ– الفنادق (الخانات)

ب– السويقات أو الحوانيت

ج– الرحبات

د– المقاهي

هـ– الحمامات

و– الكوشات (الأفران).

المطلب الأول: المعايير الأساسية لتوزيع الأسواق مدينة الجزائر العثمانية:

1- مفهوم السوق :

يقصد به المجال الذي تجرى فيه العملية التجارية ،وحسب بن كردرة فان ابن خلدون عرفه بأنه: "يشمل حاجات الناس"،كما أنه الشريان الرئيسي و الحيوي للمدينة [1]،وبما أن مدينة الجزائر تستمد أهميتها التاريخية من أسواقها [2] فهي تعتبر حجر الزاوية للنشاط الاقتصادي نظرا لوظيفتها المزدوجة، وتعدّ مقرات للصناع و أصحاب الحرف من جهة، و مراكز لعرض المنتجات على الزبائن و نقطة لتسويق الإنتاج من جهة أخرى، كان بمدينة الجزائر عدد كبير من الدكاكين و الحوانيت التي يصطف بعضها إلى جانب بعض و يطلق عليها العرب اسم السوق [3] الذي نعني به أيضا الهيئة المعمارية التي يتناولها البحث داخل الفضاء العمراني للمدينة، كونه أحد الملامح الطبوغرافية الرئيسية لها، بالإضافة إلى الخدمات الاجتماعية التي تقدمها أهم المرافق المتفرعة عنه كالفنادق و غيرها، إلى جانب المؤسسات الأخرى التي تزيد من أهمية المدينة و تدعم اقتصادها كالمقاهي و الأفران إلخ[4].

2-معيار القرب والبعد عن المسجد:

كانت مدينة الجزائر في الفترة العثمانية تنقسم إلى قسمين: أحدهما تجاري يقع بالمنطقة السفلى للمدينة "لوطا"[5] و الآخر سكني بالمنطقة العليا للمدينة "الجبل"[6]، حيث كانت ترتكز في شارعين رئيسيين، أحدهما يمتد من باب عزون[7] إلى الوادي، و الآخر ينحدر وسط المدينة نحوى المرسى[8].

---

[1] - زهية بن كردرة، المرجع السابق، ص ص 79- 80.

[2]- نفسه ، ص 20 .

[3]- هاينريش فون مالتسان، ثلاث سنوات في شمال غربي إفريقيا،ط1 ترتق أبو العيد دودو، دار الأمة ،الجزائر، 2008 ص31.

[4]- نجوى طوبال، طائفة اليهود بمجتمع مدينة الجزائر 1700 – 1830م من خلال سجلات المحاكم الشرعية، الجزائر، 2008م، ص 242. أنظر الملحق رقم 01 ،ص ص 103-105 .

[5]- لوطا: تعني الأرض المنخفضة، و يقصد بها الأرض المستوية التي تؤلف الجزء الأسفل من مدينة الجزائر حيث يسهل نقل البضاعة بين مختلف الأسواق و الدكاكين و الفنادق. عبد الله بن محمد الشويهد، قانون أسواق مدينة الجزائر(1107– 1117هـ/1695–1705م)، تح و تق و تع: ناصر الدين سعيدوني، البصائر الجديدة، الجزائر، ص 73.

[6]- زهية بن كردرة، المرجع السابق، ص 122.

[7] - باب عزون: يحمل اسم نافورة أوقفتها قبيلة بني عزون قبل عدة قرون ، يربط المدينة بالمناطق الداخلية وعن طريقه تدخل المواد الأولية الضرورية للعمل الحرفي. هاينريش فون مالتسان المرجع السابق ،ص 27 . أمين محرز، المرجع السابق ص 180.أنظر الملحق رقم 02 ،ص 106.

[8]- سعيدوني، الشيخ المهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص 72.

ومن منظور الشرعية العمرانية الإسلامية ،كانت السوق تحاذي المسجد الجامع وذلك لجذب الناس باعتبار المسجد مكان التجمع والقلب النابض للمدينة ،ويحاذي هـ الاسكافيون والعطارون[1]و تحاذيه المكتبات و المدارس والقيسارية [2] والنساجون أيضا (أي صناعة النسيج المتمركزة بالقيساريات أو بالحوانيت المجاورة للمسجد الكبير)، و كانت هناك صناعات أخرى تتحكم في تواجدها شروط بيئية خارج الأسوار أو قرب الأبواب و لاعتبارات اجتماعية كالصوت المزعج والروائح الكريهة و دخان الأفران و ثقل بعض المواد المنتجة و أوساخ المواد الأولية ونذكر منها الفخارين [3] والدباغين[4] وكذلك المذابح ،أمّا أسواق الحبوب فتقام بجوار الأبواب لتوفر المساحات لاستعمالها وخزنها، و كلما ابتعدنا عن الأبواب وجدنا الخضر واللحوم ثم النحاس والنجارة. [5] فالحرف النبيلة تتوسط المدينة وبين المسجدين الكبيرين بالقصبة السفلى [6] أما الحرف الوضيعة مث ل ا لخضارين والحدادين والدباغين فهي تقع سواء عند البوابات أو خارج الأسوار مما، يؤكد قاعدة التقارب والتباعد عن المسجد[7].

فمن باب عزون تنتشر نشاطات و حرف مختلفة ،تقل أهمية كلما ابتعدنا عن مراكز المدينة ابتداء من تجار السوق الكبير [8] حتى الحدادين والصفارين [9] بجوار الباب، أما بمحاذاة المسجد الكبير الذي

---

[1] – العطارون : هو بائع العطر ومواد أخرى كالسكر و الأرز وغيرها . نجوى طوبال، المرجع السابق ، ص258.

[2] – القيسارية: بمعنى سوق صغير، وهو مؤسسة واسعة مخصصة لبيع سلعة معينة. مثلا الكتب .نبيلة أيت سعيد ، التحف المعدنية العثمانية المحفوظة بالمتحف الوطني للآثار القديمة – دراسة أثرية فنية ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الآثار الإسلامية، معهد الآثار، الجزائر،2008 م، ص 307 ،و عبد الرحمان بن محمد الجيلالي المرجع السابق ، ج 4 ،ص 159، انظر الملحق رقم 03، ص107.

[3] –الفخارين:هم صانعي الأدوات الفخارية،كما أنها بالغة الأهمية . الشويهد ،المرجع السابق ،ص 113 . محمد العربي الزبيري، المرجع السابق ،ص63 .

[4] – الدباغين أو الصباغين: الذين يصبغون الأقمشة داخل الدكانين ،والجلود وغيرها .شريفة طيان ،ملابس المرأة بمدينة الجزائر في العهد العثماني،رسالة الماجستير للآثار الإسلامية في العهد العثماني،جامعة الجزائر 1990-1991، ص60 . الشويهد، المرجع السابق،ص 59

[5] – زهية بن كردرة ، المرجع السابق ،ص (101-105)

[6] -أنظر الملحق رقم 04 ص108.

[7] – مصطفى بن حموش، المدينة والسلطة في الإسلام نموذج الجزائر في العهد العثماني، وزارة الثقافة، الجزائر،2013 ، ص 123.

[8]– السوق الكبير: تباع فيه الأقمشة و أنواع المخيط وأشرطة الحرير، أنواع الأزرا ر، القيطان، الظفائر. عبد الرحمان بن محمد الجيلالي، المرجع السابق، ص135. أنظر الملحق رقم 05 ،ص 109.

[9]– الصفارين: المختصين بصناعة الأواني و الأدوات النحاسية (النحاسين) . الشويهد، المرجع السابق ، ص 83.

يقع في شارع البحرية أو طريق باب الدزيرة (الجزيرة) [1] المطل على البحر، فتقوم الحرف الأساسية ذات الأهمية الاقتصادية العالية كالصّاغة، والبادستان (سوق النخاسة) التي تقع إلى يمين القهوة الكبيرة بالقرب من باب عزون، حيث كانت تباع فيه الغنائم و الأسرى، ولكنه تحّول فيما بعد إلى سوق لبيع القماش و الملابس... [2] و أصبح يعرف بالبازار [3]، أو القيسارية والنساجين، و تتوزع داخل داخل المثلث الذي تشكله مساجد الجامع الكبير [4] و الجامع الجديد [5] ومسجد السيّدة [6]، أسواق الرصايصية التي تمتمد من شمال البادستان لتنتهي عند الشماعين [7] والفراغين [8] والنحاسين، و هي حرف مربحة و مكسبة جدّا قامت حيث يكثر الناس، كان الصبّاغون يقومو ن أيضا أمام ساحة الجنينة[9] وراء القيسارية قرب النساجين و الجزارين، كما يوجد غير بعيد عنها سوق الذوابة و سوق البشماقجية[10] الإسكافية) [11] و الممتد من شارع الشماعين محاذيا لجامع السيّدة و ينتهي عند الباب الغربية للبادستان [12]،كما يوجد سوق الشمع الذي يمتد من باب الواد [13] إلى البشماقجية محاذيا

---

[1]– باب الجزيرة: أحد أبواب مدينة الجزائر الخمسة يؤدي إلى المرسى و يسلكه عادة رياس البحر، و تدخل منه الغنائم و السلع التي تحملها السفن لتوزع في أسواق المدينة. الشويهد، المرجع السابق، ص60.

[2]– نفسه، ص 39.

[3]– عائشة غطاس، المرجع السابق، ص 225.

[4] – الجامع الكبير : يقع بشارع البحرية ويسمى الجامع الرئيسي ، له منارة مربعة،أنشئ بداية القرن 14م. هاينريش فون مالتيسان، المرجع السابق ،ص 22-24 .

[5] – الجامع الجديد: يوجد في شارع البحرية، تم بناؤه تحت إشراف بناء مسيحي ، ويتبع المذهب الحنفي. نفسه ص25.

[6]– مسجد السيدة: يقع قبالة المدخل الرئيسي لقصر الجنينة (قصر باشاوات الجزائر)، تذهب بعض الروايات أنه بني من قبل بنت الناصر الحمادي صاحب بجاية، حيث يرجع تاريخ إنشائه إلى سنة 1027هـ / 1561م، و قد أصبح المقر المعتاد لاجتماع مجلس الأمناء لتبادل الرأي و المشورة و اتخاذ القرارات و إصدار الأوامر التي تمس الحياة الاجتماعية و النشاط الحرفي و المعاملات التجارية . الشويهد، المرجع السابق، ص 92.

[7]– زهية بن كردرة ، المرجع السابق ،ص 137.

[8]– الفراغين أو الخراطين: معناه إذابة القطع المعدنية و سبكها و لهذه الصناعة مصنع كبير معروف بدار النحاس لصنع القنابل و القذائف النارية و لفرغ المدافع. عبد الرحمن الجيلالي، المرجع السابق ، ص 135.

[9]– الجنينة: أو قصر الباشاوات، واجهتها تطل على باب عزون و مقابلة لساحة الفوارة و مسجد السيدة و بيت المال و القيسارية، و تحاذيها دار السكة أو سوق الأتراك.زهية بن كردرة ، المرجع السابق ، ص139. أنظر الملحق رقم 06 ،ص 110 .

[10] - صانعوا البشماق ،الخف أو البابوش بألوان مختلفة . نفسه، ص 300.

[11]– نفسه ،ص 122 – 130.

[12]– نفسه، ص 137.

[13] – أنظر الملحق رقم 07 ، ص 111 .

لمسجد السيّدة، و تقوم في ساحة الديوان تجارة الخضر و الفواكه، و كان فيها سوق الدباغين الذي يتمركز داخل المدينة كون تجارة الجلود من احتكار الدولة، إضافة إلى وجود سوق اللوح بالمدينة مقابلا لقصر الجنينة، و سوق الخراطين عند مسجد خيضر باشا، تليها أسواق السمن، اللّحامين، سوق الكتان، أما سوق الكساكسية فكان يقوم في سوق السمن محاذيا لسوق العقارين و سوق الخضارين، و غير بعيد يوجد سوق الملح و الذي يأتي بعده سوق الدكير و سوق القزادرية[1]، سوق الصفارين. أما أما السمارون الذين يقيمون في مدخل باب عزون و الحدادون فيقعون عند مدخل المدينة لإبعاد الضجيج الصادر عنهما، و لتسهيل تمويلها بالمواد الأولية، و كانت مقالع الحجر والجير و الصناعات الفخارية توجد ضاحية باب الواد خارج الأسوار، و تتوزع داخل الأحياء أو الحارات أسواق صغيرة مكونة من أعداد محدودة من الحوانيت [2] لتلبية حاجيات السكان دون الاضطرار للتنقل إلى الأسواق الكبيرة[3].

2- نظام التخصص:

تميزت أسواق مدينة الجزائر بما يعرف بالاختصاص [4] الذي يعد إحدى الخصائص المميزة للمدينة العربية و أحد القواعد السارية على النشاط الاقتصادي، و هذا ما تعكسه بجلاء الأسماء المعطاة للأسواق لكن بصفة غير صارمة، إذ توجد نشاطات بأسواقٍ لا تمت لها بصلة، فقد وجد حانوت لصنعة القنداقجية[5] بسوق الشماعين، كما وجدت حالات كانت فيها النشاطات متقاربة كوجود حانوت لصناعة البابوجية[6] بسوق الشبارلية[7].

يهدف هذا التوزيع إلى أمرين: أولهما تمكين القاضي و المحتسب و عمالهما من مراقبة الحرفيين (يجتمع أهل الحرفة الواحدة في نفس السوق)، و ثانيها الحد من المنافسة غير المشروعة بين

---

[1] – القزادرية: صانعوا المواد و الأواني من مادة القصدير . الشويهد ، المرجع السابق ص83.

[2] - أنظر الملحق رقم 08 ،ص ص 112-113 .

[3] – زهية بن كردرة ، المرجع السابق، ص 130-137.

[4] – آيت سعيد نبيلة، المرجع السابق، ص 45.

[5] – القنداقجية: هو سوق في شارع القفطان، يمتد من باب عزون إلى شارع حمام العرصة أي من مدخل سويقة عمورو الخضارين. زهية بن كردرة ، المرجع السابق ، ص 142.

[6] – البابوجية: بابوج أو بابوش لفظ فارسي أطلق على نوع من الأحذية بدون عقب أو رقبة، أقرب ما يكون إلى الخف الشويهد المرجع السابق ، ص86.

[7] – عائشة غطاس، المرجع السابق، ص 256.

أهل نفس الحرفة، كما لعب دورا آخر هاما ألا و هو خلق جو التعاون و التضامن بين أهل الحرفة الواحدة و التجار[1].

لقد خضع توزيع الأسواق و الحرف عامة إلى منطق خاص هو قرب ما هو راق و نظيف من المسجد كبيع الكتب و العطارة و غيرهما، أما الحرف الكريهة فكانت بعيدة عن مركز المساجد [2]، فالدباغة مثلا تعد النشاط الأساسي لصناعة الجلود، التي خضع تمركزها إلى شروط في غاية الدقة، منها حاجة المدابغ لوفرة المياه، و ضرورة قربها من المسالخ و كذا إبعاد الروائح الكريهة الناجمة عنها، حيث يحرص على إبعادها إلى أقصى حد عن المدينة، إلا أنها وجدت داخل المدينة و تحديدا بحومة سيدي رمضان[3].

المطلب الثاني: الأسواق التجارية بمدينة الجزائر العثمانية وأهم المرافق المرتبطة بها

لم تستقطب حركة النشاط التجاري أنظار الأوروبيين فقد انصبّ اهتمامهم على الغزو البحري و وضع الأرقاء المسيحيين بالمدينة، مما جعل مؤلفاتهم تخلو من أي وصف ،و ما وصلنا من أخبار عبارة عن إشارات عابرة وردت في مصادر الرحالين العرب [4] الذين نزلوا بها أو زاروها، و قد ترك لنا الرحالة و السفير المغربي "علي بن محمد التمقروتي" الذي زار المدينة عام 1591م وصفا لا يخلو من المدح فيقول: « الجزائر عامرة كثيرة الأسواق فبلادهم لذلك أفضل من جميع بلاد إفريقيا و أعمر و أكثر تجارا وفضلا و أنفذ أسواقا و أوجد سلعة حتى يسمونها اسطنبول الصغرى »[5]، و أشاد "الحسن "الحسن بن محمد الوزان الفاسي" الذي نزل بالمدينة عام 1516م بأهمية الأسواق قائلا: «...فيها دور جميلة و أسواق منسقة كما يجب، لكل حرفة مكانها الخاص و فيها كذلك عدد من الفنادق و الخدمات »[6].

---

[1]- آيت سعيد نبيلة، المرجع السابق، ص 46.

[2]- نفسه، ص 46.

[3]- عائشة غطاس، المرجع السابق، ص 257

[4]- نفسه ، ص 258.

[5]- مولاي بالحميسي، الجزائر من خلال رحلات المغاربة في العهد العثماني، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر،1979م، ص 24.

[6]- حسن بن محمد الوزان الفاسي، وصف إفريقيا، ج 2، تر محمد حجي و محمد الأخضر، ط 2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1983م، ص 37.

و على ما يبدوا فإنّ أسواق المدينة لم تستقطب في الفترات اللاحقة اهتمام الذين نزلوا بها أو زاروها، لكن بعد عملية التدمير التي أقدم عليها الفرنسيون ترك لنا الرحالة الألماني "فاغنر" وصفا[1] قائلا: «... و كانت للجزائر أسواق تحتوي على أكثر من أربعين محلا...أما دكاكين التجار من الأهالي فهي عبارة عن ثقوب مربعة تغلق في الليل بباب خشبي...»[2].

أما "هاينريش فون مالتسان" فقد وصفها قائلا: « و لم تكن أسواق الجزائر تشبه أسواق بغداد أو أسواق القسطنطينية... فهي فقيرة بالمقارنة مع تلك الأسواق، كونها عبارة عن دور تشبه الدور العربية، مع فارق واحد هو أن جانبي الفناء يحتويان على حجرات، الواحدة منها منفصلة عن الأخرى، أو بها ثلاث طوابق و غرف كثيرة... أما تأثيث المحلات فقد كان بسيطا، فهي عبارة عن حجرات مربعة ، أثاثها مقصور على رفوف، تحيط بجدرانها صناديق، تشحن فيها البضاعة العادية و بساط أو حصير بمثابة أرضية »[3].

1- تصنيف و تحديد أسواق مدينة الجزائر:

تصنف أسواق مدينة الجزائر العثمانية حسب مواقعها إلى مجموعتين رئيسيتين هما: أسواق المدينة السفلى المنفتحة على البحر، و أسواق وسط المدينة المتصلة بالجهات العليا الموصلة إلى حصون القصبة، و كلاهما تتكون من أسواق المهن و الحرف اليدوية و من أسواق السلع و المواد الغذائية[4]

و حسب مخطوط قانون أسواق مدينة الجزائر قدرت بحوالي ثلاثة و خمسين سوقا و هي :

أ- أسواق مدينة الجزائر السفلى المنتشرة في باب عزون إلى باب الواد و حولها:

* أسواق المهن و الحرف اليدوية:

من بين الأسواق التي كانت منتشرة نجد: سوق البرادعية الخاص بصناعة البرادع للبغال و الحمير[5] سوق الحاشية[6]، سوق الحدادين، الحلفاوين[7]، الخراطين الواقع على شارع باب عزون [8] و كان

---

[1]- عائشة غطاس، المرجع السابق، ص 259.

[2]- أبو العيد دودو، الجزائر في مؤلفات الرحالين الألمان 1830 -1855م، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1989م، ص 83.

[3]- نجوى طوبال، المرجع السابق، ص 243.

[4]- الشويهد، المرجع السابق، ص 28.

[5]- نفسه، ص 112.

[6] - الحاشية : هو الشريط الذي تضعه النساء فوق شعورهن. زهية بن كردرة ، المرجع السابق ، ص 300.

[7] - الحلفاويين : صانعو الضفائر من الحلفاء للسجادات. نفسه ، ص 300.

[8] -انظر الملحق رقم 09، ص114.

كان يسمى بحومة السكاجين (صانع السكاكين) ، سوق الدكير الواقع في زنقة الحوا (Aigle)[1]، سوق الرقاعين (صانعو أحذية الرجال أو الخرازون)[2] و السراجين، سوق السمارين،سوق الشبارلية الشبارلية [3]

و سوق الصفارين، سوق الطماجين، القبابطية و سوق القنداقجية [4](صانعي الخشب الموجه لصناعة الأسلحة).[5]

*** أسواق السلع و المواد الغذائية:**

لقد انتشرت بمدينة الجزائر العديد من الأسواق الخاصة بالسلع و المواد الغذائية كان أهمها: سوق الجرابة و سوق الخضاريـــن الذي كانوا يسمونـــه بخضاري سوق الســمن لتمركزهـم بالقرب منهـم حتى شارع مخزن دار الأغا[6]، سوق الدلالة(البائعون المتجّولون)[7]، سوق الزرع أو حبة الشعير، الشعير، سوق السمن الواقع بالقرب من الشبارلية و يتصل بشارع الديوان [8]، إضافة إلى وجود سوق العطارين و سوق الفكاهين (بائع الفاكهة) [9]الواقع بالقرب من مدخل شارع حمزة خوجة على يسار باب عزون[10]، سوق القبائل [11] و سوق الكبير الموجود بين باب عزون و باب الواد، كان معروفا بسوق الملاحين ثم بسوق القبائل، و كانت تباع فيه الأقمشة و الخردوات و لوازم الخياطة، و قد تعرض للهدم بأمر من كلوزيل[12].

كما كان هناك سـوق الكتان الموجود فوق سـوق الـسمن و الذي يمـتد إلى باب الجـديد[13]

---

[1]-زهية بن كردرة، المرجع السابق، ص 142.

[2] - نفسه ، ص 301.

[3] - الشبارلية : أو الشباغلية ، الشبغل وهو خف النساء. نفسه، ص 301.

[4]– الشويهد، المرجع السابق، ص 29.

[5] - عائشة غطاس ، المرجع السابق ، ص476.

[6]– زهية بن كردرة ، المرجع السابق ، ص 29.

[7] - نفسه، ص 301.

[8]– الشويهد، المرجع السابق ، ص 130.

[9] - نفسه، ص 96.

[10]– زهية بن كردرة ، المرجع السابق، ص 142.

[11]– سوق القبائل: يقع بين رحبة الشعير و مخزن الزرع في الجانب الأيمن لمدخل باب عزون. الشويهد، المرجع السابق، ص 95.

[12] - كلوزيل ،جنرال فرنسي تولى قيادة الإدارة الفرنسية بالجزائر مرتين ،كان شديد الحماس للاستعمار. عبد الرحمان الجيلالي ، المرجع السابق، ج 4 ،ص 355.

[13]– زهية بن كردرة، المرجع السابق، ص 141،انظر الملحق رقم 10 ،ص 115.

وسوق الملاحين، سوق رحبة الفحم الخاص بحرفة الفحامين و المتاجرون في مادة الفحم[1].

ب- أسواق وسط المدينة:

*** أسواق المهن و الحرف اليدوية:**

توجد العديد من الأسواق وسط مدينة الجزائر و التي كان لها دور في تنشيط الحركة الاقتصادية داخلها و التي من بينها: سوق البشامقجية و الخرازين، سوق الحصارين، سوق الحياكـةو الذوابة، سوق الرصايصية[2] و الشقماقجية، سوق الشماعين [3]، سوق الصباغين، و سوق الصاغة الواقع بمركز المدينة فهو قريب من الجامع الأعظم و من بيت المال و مسجد السيدة، و يجاوره سوق القسارية و قد استقر به الحرفيون و اختصوا في صناعة نوع معين من الحلي [4]، سوق الغزل و سوق الفراجة أو الفراقة، سوق الفرارية، سوق القزازين الخاص بصناعة الحرير مثل الحواشي و الأحزمة و خيوط الحرير الرفيعة[5]، إضافة إلى و جود سوق المقايسة و الذي يقع بين السياغين و ينتهي عند الخراطين [6]،و سوق المقفوجلية و سوق زنقة النحاس[7].

*** أسواق السلع و المواد الغذائية:**

إن أهم الأسواق الخاصة بالمواد الغذائية و السلم المختلفة في وسط مدينة الجزائر تمثلت في: سوق بادستان و سوق البحر، سوق الجديد الذي ينطلق من شارع سوق اللوح الممتد من باب عزون إلى الشياغلية عند مدخل باب الجديد و يتسع في وسط مساره ليكون بازارا، نجد به مكتب الوزان و فندقي السوق الجديد الذي يلجأ إليه الأتراك، كان يعرف بسوق الدخان و بعد تجديد حوانيته سمي بالسوق الجديد[8]، كما كان هناك سوق الحواتين المطل على شارع البحرية [1] و سوق الخضارين، سوق

---

[1]- الشويهد، المرجع السابق، ص 59.

[2]- سوق الرصايصية:هو شارع مستقيم ينطلق من شمال البادستان لينتهي عند الشماعين. زهية بن كردرة ، المرجع السابق ص 137.

[3]- سوق الشماعين: هو سوق طويل يمتد من باب الواد مرورا على الرصايصية و الفراغية و البشماقجية جنوبا، و هو محاذي لجامع السيدة. نفسه، ص 138.

[4]- نجوى طوبال، المرجع السابق، ص 245 - 255.

[5]- نفسه، ص 258.

[6]- زهية بن كردرة ، المرجع السابق، ص 137.

[7]- الشويهد، المرجع السابق، ص 29 - 31.

[8]- زهية بن كردرة ، المرجع السابق، ص 140.

سوق الدخان الذي أصبح يسمة بالسوق الجديد و هذا ما تطرقنا إلية سابقا، سوق القيصرية [2] و سوق اللوح الواقع عند بداية باب عزون ما بين السباغين و سوق الزيت [3]، و هناك أيضا سوق الديازين...[4]

2 – المرافق التجارية العامة المرتبطة بالأسواق

عرفت مدينة الجزائر العديد من المرافق التجارية العامة منها ما كان مرتبطا بالأسواق و ذلك من خلال عملها على الترويج لسلعة معينة أو البيع و الشراء. [5]كما كانت أماكن للاجتماع والتسلية وتناول الطعام و تبادل البضائع و عقد الصفقات [6]و من بين تلك المرافق :

أ–الفنادق[7] (الخانات) :

كانت عبارة عن بنايات كبيرة نوعا ما، اشتملت على فناء أو عدّة أفنية و مخازن للبضاعة، وعدد من الغرف[8]، فهي منشآت متخصصة في التجارة الكبرى و في بيع السلع بالجملة، و غالبا ما تكون متخصصة في بيع مادة معينة بعينها، و يعّد عدد الفنادق أو الخانات مؤشرا أكيدا للنشاط الاقتصادي لمدينة ما، و قد رصدت "عائشة غطاس " استنادا إلى الوثائق نحو أربعين فندقا بمدينة الجزائر و خارجها[9].

عرفت هذه المنشآت بتسميات لا تعكس دائما النشاط الممارس، فبفندق الزيت [10] مورست الحرارة و الصباغة، بل أن بعضها عرف بأسماء أصحابها كفندق علي بتشين و فندق بن تركية، فندق بن الزرقي...، و اشتملت على عدد من الغرف، فعلى سبيل المثال اشتمل فندق يني مسلمان الذي

---

[1]– نفسه، ص 137.

[2]– الشويهد، المرجع السابق، ص 31.

[3]– زهية بن كردرة، المرجع السابق، ص 140.

[4]– الشويهد، المرجع السابق، ص 31.

[5]- أمين محرز، المرجع السابق، ص 192 .

[6] - سعيدوني، تاريخ الجزائر في العهد العثماني ، المرجع السابق ص 196.

[7] -أنظر الملحق رقم 11 ،ص 116.

[8]– أمين محرز، المرجع السابق، ص 192.

[9]– عائشة غطاس، المرجع السابق، ص 270.

[10]– فندق الزيت: يقع بشارع باب عزون جنوب السوق الكبير. الشويهد، المرجع السابق ، ص 70. أنظر الملحق رقم 12 ،ص 117.

كان وقفا على مسجد عبدي باشا على سبع غرف و ستة بيوت، و ضم فندق كتجاوة [1] المعروف بفندق المرجاني على ستة عشر غرفة، أما فندق المحتسب فقد اشتمل على أزيد من أربعة غرف و أربعة بيوت، و الفندق الواقع أسفل جامع حسن باشا الذي كانت تمارس فيه مختلف النشاطات التجارية اشتمل ثلاث عشر حانوت و التي كانت وقفا على مسجد حسن باشا، أما الفندق الصغير فقد ضم ستة حوانيت و علويا[2].

و يظهر لنا من خلال عدد حالات المتوفين بالفنادق ما بين 1807 – 1817م، أنّ أكثرها أهمية فندق كجاوة باثني عشر حالة، ثم يليها كل من فندق القهوة الكبير و فندق العسل بسبع حالات، ثم فندق باب الوادي بست حالات[3].

كان ينزل بهذه الفنادق أو الخانات التجار و المسافرين [4] القادمين من المناطق الداخلية [5]، من قسنطينة و تلمسان و غيرهما، كما اتخذتها عناصر الجيش الانكشاري مأوى لهم أيضا، ففندق المرجاني الواقع بكجاوة كان عام 1736م في اكترائهم دون غيرهم، و كانت إحدى عشر غرفة بفندق المحتسب في اكترائهم أيضا، كان يقيم بها أيضا الأشخاص الذين يتعاطون مهنا متواضعة و بصفة غير دائمة كالحمالين و بعض الجيجلية...، و تختلف أسعار الغرف في الفندق الواحد، فعلى سبيل المثال تراوحت أسعار كراء غرف المرجاني بين ثمانية و أربعة عشر ريالا، و خصصت بعض الفنادق لأغراض محددة كفندق المكاويين الذي كان مخصصا لإقامة الحجيج الذين يتوقفون بمدينة الجزائر أثناء رحلتهم إلى البقاع المقدسة[6].

تتوزع هذه الفنادق على أحياء مدينة الجزائر و إن كان أغلبها في مركز المدينة الواقع بين باب عزون و باب الوادي و باب الجزيرة حيث يرتكز النشاط الاقتصادي و تنتشر الأسواق [7]، و من بين الفنادق الأكثر انتشارا نذكر:

---

[1]– كتجاوة: أنشئ على ربوة تعرف برحبة الماعز فأخذ اسمها منها كجاوة، يقع مكانها أسفل القصبة بشارع الديوان أما السوق المعروف بسوق كتشاوة. نفسه ، ص 73.

[2]– عائشة غطاس، المرجع السابق ، ص 271.

[3]– نفسه ، ص 271.

[4]– أمين محرز، المرجع السابق، ص 192.

[5]– أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص 337.

[6]– عائشة غطاس، المرجع السابق، ص ص 271 – 272.

[7]– الشويهد، المرجع السابق، ص ص 31 – 32.

1– فندق المدينة ناحية باب عزون.

2– فندق الغزارة ناحية باب عزون أيضا.

3– فندق العسل.

4– فندق حسين ناحية باب عزون.

5– فندق اللباد الناحية الشرقية.

6– فندق الهوى أيضا في الناحية الشرقية للمدينة.

7– الفندق الجديد بسوق السمن الناحية الشرقية.

8– فندق المحتسب في الناحية الوسطى.

9– فندق الكرموس بالناحية الوسطى أيضا

10– فندق الشماعين بوسط المدينة.

11– فندق الخطيب ناحية باب الواد.

12– فندق القشاش ناحية باب الجزيرة [1]، إضافة إلى وجود عدد من الفنادق خارج المدينة، كفندق بن تركية و فندق الذهب، فندق سالم، فندق الشطبة[2].

ب– السويقات و الحوانيت:

إن مصطلح "السويقة" في اللهجة المحلية لسكان مدينة الجزائر هو تصغير لكلمة سوق، و قد وجدت هذه الأسواق الصغرى لتلبية الحاجيات الضرورية و المستعجلة لسكان الأحياء بهدف تجنيبهم عناء الانتقال إلى الأسواق الكبرى [3]، إذ وجدت ثلاث سويقات: سويقة عمور [4] و سويقة باب الوادي، سويقة سيدي محمد الشريف[5].

و قد استبدل في بعض الأحيان اسم السويقات في النصوص الإدارية باسم الحوانيت [6]، كحوانيت بابا أحمد القسنطيني و حوانيت جلبي، حوانيت غربية، حوانيت سيدي عبد الله...،

---

[1] - الشويهد،المرجع السابق، ص 32–33.

[2]– عائشة غطاس، المرجع السابق ، ص ص 272 – 273.

[3] – نجوى طوبال، المرجع السابق، ص 246.

[4]– سويقة عمور:عبارة عن سوق صغير إزاء حمام العرصة بين دكاكين القنداقجية و الغرابلية.الشويهد، االمرجع السابق، ص 130.

[5]– عائشة غطاس، المرجع السابق، ص 262.

[6]– نجوى طوبال، المرجع السابق، ص 246.

و كانت مدينة الجزائر في الربع الأخير من القرن 16م تضم حسب "هايدو" حوالي 2000 حانوت[1] من بينها:

1- حوانيت العطارين: فضلا عن وجود سوق للعطارين، تمركزت حوانيت خاصة بحرفة العطارة توزعت خارج فضاء السوق الجغرافي منها:

* حانوت بيد الحاج عبد الرحمن العطار بالقرب من مجزرة اليهود.
* حانوت بيد الحاج حميدة بعطارين اليهود.
* حانوت بيد الحاج إبراهيم بن المليح قرب ضريح سيدي علي الفاسي.
* حانوت سيدي عبد الرحمن بن الحاج ساعد بسوق السمن.
* حانوت الحاج أحمد بن ساعد العطار قرب جامع خيضر باشا.
* حانوت لبيع العطرية قرب حمام السبوعة.
* حانوت لبيع العطرية قرب حمام عين كتشاوة.
* حانوت لبيع العطرية أعلى سوق السراجين[2]

2- حوانيت الحلاقين:

تجمعت بالقرب من جامع علي بتشفين استنادا لما نصته الوثيقة: «... جلسة الحانوت الكاينة بالحفافين جامع علي بتشفين (كذا عام 1194هـ) »[3]، كما أشار قنصل أمريكا "شالر" الحلاقين تمركزت بالشارع الرئيسي باب الواد – باب عزون قرب المقاهي الرئيسية أين تتمركز حركة المارة[4].

كما توزعت حوانيت للغرض نفسه في مواقع مختلفة من المدينة، لكي يتيسّر للسكان العثور على حلاقين في مواقع مختلفة و قريبة منهم و هو ما تبينه الأمثلة التالية:

* حانوت الصفارين.
* حانوت قرب باب عزون ملاصقة لدار الانكشارية.
* حانوت بالشماعين.
* حانوت قرب جامع علي بتشين.

---

[1] -Haédo, D .de, la vie à Alger les années 1600.Topographie et histoire générale D'Alger,trad par Monnereau et Berbrugger, Alain Spenato ,Alger ,1870, p92.

[2]- عائشة غطاس، المرجع السابق، ص 264.

[3]- نفسه، ص 262.

[4]- وليام شالر، المصدر السابق، ص 97.

* حانوت قرب باب عزون أسفل جامع ميزو مورطو.
* حانوت قرب ضريح سيد محمد الشريف.

* حانوت أسفل جامع علي بتشين[1]

إن تواجد الحلاقين (الحفافين) في كل من باب الواد و باب عزون، باب البحر، هو ما يفسّر إقبال الوافدين عليهم ليكونوا أنظف عند دخولهم المدينة[2].

ج- الرحبات:

كانت عبارة عن ساحات عامة مكشوفة مخصصة للمتاجرة في مواد معيّنة منها [3]: رحبة الزرع و رحبة الفحم، رحبة الشعير، الرحبة القديمة و رحبة الدواب، و قد خضع تسييرها إلى موظف يدعى "قائد الرحبة" و يساعده عدد من الموظفين على رأسهم "خوجة أنيطت" به مهمة جباية الضرائب على ما يجلب إلى المدينة من حبوب، و يعاضده هو الآخر في مهمته أعوان من بينهم "وكيل الحرج" و الصايجي " و هو العداد، و عدد من الوزانين لمراقبة الأوزان و المكاييل، و لم تقتصر النشاطات الاقتصادية على داخل المدينة فحسب، بل امتدت الأنشطة خارج أسوارها، حيث وجدت المحاجر و أفران الجير و مصانع القرميد، فبريض باب عزون أقيمت دار الدباغة و هذا قبل 1068هـ / 1657- 1658م، و يبدوا أنّها كانت في فترة سابقة خاصة بالأتراك، بينما وجدت دار الدباغة الخاصة بالأهالي داخل المدينة ، و قد ذكر "روزي " أنه وجدت ورشتان للدباغة بباب عزون، و أقيم فرن خارج باب عزون سمي بفرن الشعبة خصص لرحي الدباغة الموجهة للاستخدام في صناعة الجلود، و كان من جملة أوقاف سيدي رمضان[4].

د- المقاهي:

تعتبر من الأماكن التي يقصدها خاصة الرجال في الجزائر، فهي بمثابة مؤسسة يتم فيها عقد الصفقات، كما أنه المكان الذي يقصده الأجنبي قصد الاحتكاك بالشعب الجزائري بهدف التعرف على حقيقته و تعلم لغته، و قد عرفت المقاهي انتشارا واسعا في الجزائر خاصة في الطريق المؤدي إلى

---

[1] -عائشة غطاس ،المرجع السابق ،ص266 .

[2]- حنيفي هلايلي، المرجع السابق، ص 191،انظر الملحق رقم 13،ص 118.

[3]- أمين محرز، المرجع السابق، ص 193. أنظر الملحق رقم 14 ،ص119.

[4]- عائشة غطاس، المرجع السابق، ص 275.

الميناء و الذي أصبح يعرف فيما بعد بحي المقاهي، و قدر عددها نحو ستين مقهى [1] منها: المقهى الكبيرة[2]، يجتمع فيها الناس منذ الصباح الباكر حتى تمتلئ القاعة تدريجيا، و ما يميزها هو طريقة الجلوس، حيث يجلس الأتراك على المقاعد لتناول الشاي أو القهوة لكونهم الطبقة الأرستقراطية، أمّا البقية فيجلسون على الحصير المفروش على الأرض، هذا و أنها لا تخلو من الموسيقى و الغناء بعد صلاة الظهر، إذ كانت تلقى إقبالا كبيرا من الزبائن[3].

لقد وصف الرحالة الألماني "موريتس فاغنر" (1836م) المقاهي قائلا: « و تقدم القهوة في فناجين مصنوعة من الخزف فوق صحون من الصفيح و يوضع فيها مسحوق السكر، و هي قوية الطعم إلى حدّ ما و لكنّها لذيذة، و تكاد رواسب البن تملأ الفنجان، و يقدم للمرء معها غليون أحمر ذو قصبة طويلة و تبغ من النوع الممتاز »، و قال أيضا: « و ثمن ذلك كله سنتيم واحد، و لا يتصور المرء أن هناك متعة أقل ثمنا من هذا »[4].

هـ- الحمامات:

تعدّ الحمامات من الأماكن العامة التي تظهر في الأحياء الجزائرية[5] حتى أنه يصعب التفريق بينها و بين البيوت العادية، تتميّز هذه الحمامات ببناياتها الواسعة و المجهزة بالماء البارد و الساخن، كما تتوفر على كل ما يحتاجه الزبون من راحة و استجمام كونها نظيفة و مضاءة في السقوف، إضافة إلى وجود غرف واسعة و جانبية توضع فيها ثياب الزبائن، و فيها خدم يحرصون على راحة الزبون و تلبية طلباته[6]مثل : الحمايمي (الحمامجي)[7].

---

[1]- سيمون بفايفر، المصدر السابق، ص 112، انظر الملحق رقم 15 ،ص120.

[2]- أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص 338.

[3]- سيمون بفايفر، المصدر السابق ، ص 113.

[4]- أبو العيد دودو، المرجع السابق، ص 64.

[5]- يبلغ عددها في المدينة ثلاث و عشرين حيا أو حومة، يوجد معظمها في القصبة العليا، و ما يلاحظ على أسمائها أنّها لا تعبر عن هوية ساكنيها بل تكتفي بالإشارة إلى بعض المعالم بها. مصطفى بن حموش، المرجع السابق، ص 108.

[6]- وليم سبنسر، المرجع السابق، ص 97.

[7]- الحمايمي: هو الذي يقوم بأعمال الحمام، من تنظيف و تقديم الخدمة للزبائن، تقديم الماء الساخن لهم، و عادة ما يتولى أعمال الدلك. الشويهد، المرجع السابق، ص 46 ، انظر الملحق رقم 16 ،ص121.

كان للحمامات أغراض مختلفة خاصة الاجتماعية، كونها تعدّ مقصد الناس و بالأخص النساء، حيث كانت في الحمامات تناقش كل الأعمال منها التجارية، و تحكى في الأمور العائلية بين الأصدقاء، كما تعالج أمور الزواج[1] و من أهم تلك الحمامات نذكر:

حمام سيدنا بشارع احمد ، حمام سيدي بوقدور الموجود بالقرب من مسجد سيدي محمد الشريف .

حمام باب الجديد، حمام سيدي عبد الرحمان الموجود بشارع البحرية[2]،حمام باب الواد و حمام الجنينة، حمام طاق طاق، حمام القصبة، حمام الصغير و حمام القرون، حمام المالح، حمام السبوعة[3]

و حمام زوج ديار الذي يتألّف من غرفتين إحداهما حارة و الأخرى باردة [4]، قام كل من"حسن باشا" و "محمد باشا بن صالح باشا" ببناء عدد من الحمامات المجانية لعامة الناس[5].

و- الكوشات (الأفران):

توجد الأفران في كل أحياء مدينة الجزائر، و قد أشار إليها "أحمد الشريف الزهار" عندما تحدث عن مجاعة 1230هـ / 1814م، إذ أمرت السلطات من الفرانين توزيع الخبز على الأهالي بالقسط، مع المحافظة على الأثمان كما كانت عليه في السابق[6].

كانت الأفران في يد جماعتي الجيجلية و الميزابية و التنافس الحاد بين المجموعتين حول من يتصدر زعامة الأفران[7] و التي كانت حسب "أرزقي شويتام" حوالي أربعة عشر كوشة [8] و من بين الأفران التي التي كانت منتشرة في تلك الفترة نذكر:

* كوشة مقابلة لفندق العزارة.
* كوشة سويقة عمور
* كوشة باب البحر
* كوشة الوقيد بباب الجديد.

---

[1]- وليام سبنسر ، المرجع السابق، ص 97.

[2] - سليمة موساوي عربية ، الحمامات الجزائرية من العصر الإسلامي إلى نهاية العهد العثماني ، دراسة أثارية معمارية ، رسالة ماجستير،جامعة الجزائر،1990-1991 م ، ص121.

[3]- أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص 338.

[4]- الشويهد، المرجع السابق، ص 45.

[5]- عزيز سامح آلتر، المرجع السابق، ص 148.

[6]- أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص 117.

[7]- حنيفي هلايلي، المرجع السابق، ص 192.

[8]- أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص 338.

إضافة إلى كوشة الناصري و كوشة كتشاوة، كوشة الدروج، كوشة حمام طاق طاق، كوشة بورعدة، كوشة دار سنتي....[1]

[1]– نفسه، ص 338.

المبحث الثاني:
تنظيم أسواق مدينة الجزائر العثمانية خلال القرنين (10-11 هـ/ 16-17 م)

المبحث الثاني: تنظيم أسواق مدينة الجزائر العثمانية خلال القرنين (10 – 11هـ/16 – 17م)

المطلب الأول: تنظيم و مراقبة الأسواق و تسييرها.

1 – المحتسب.

2– شيخ البلد.

3 – أمين الأمناء.

4– البساكرة و حراسة الأسواق.

5– الدلال (البراح).

المطلب الثاني: التنظيم الحرفي بأسواق مدينة الجزائر

1– بنية الحرفة.

أ– الأمين.

ب– المعلم (الأوسطا).

ج– المتعلم.

د– اللباس.

2– خصائص التنظيم الحرفي.

أ– تقسيم العمل.

ب– وراثة الحرفة.

3– الإنتاج الحرفي.

4– الجماعات و الطوائف التي أثّرت و خضعت لتنظيمات النشاط الحرفي.

أ– اليهود.

ب– بني ميزاب.

ج– الجيجليون.

د–الأندلسيون

المطلب الأول: تنظيم و مراقبة الأسواق و تسييرها

كانت أسواق مدينة الجزائر العثمانية خلال القرنين (10 – 11هـ / 16- 17م) تحت مراقبة كل من:

1– المحتسب:

استمد المحتسب وظيفته من التقاليد التي ورثها حكام الأتراك بالجزائر من أنظمة العهود الإسلامية السابقة[1]، فهي وظيفة إسلامية بحتة نابعة من الأمر القرآني القاضي بالأمر بالمعروف و النهي عن المنكر، إذ قال عز وجل في محكم تنزيله: « و لتَكُن منكم أمّة يدعون إلى الخير و يأمرون بالمعروف و ينهون عن المنكر»[2].

فالمحتسب بمثابة الناطق الرسمي للقاضي، و هو الحارس المسؤول عن السير الحسن للمدينة على المستويين المادي و الأخلاقي، و اتسعت صلاحياته حيث ارتبطت وظيفته في الدولة الإسلامية في جميع عصورها بجودة الأسواق، فالسوق بما يتضمنه من بضائع و أسعار و معاملات يدخل في دائرة مسؤولية المحتسب، فهو صاحب السوق و مهمته مراقبة المكاييل و الموازين و النشاط التجاري و الحرفي، كالتأكّد من وجود البضائع و من مطابقة المواد المصنوعة للقواعد المرسومة و المتعارف عليها، و تسجيل و تقييد الأسعار للحيلولة دون أي تلاعب، فعمله عمل ميداني لذلك نراه يجوب الشوارع حيث تقام الأسواق[3].

أما في مدينة الجزائر فكان يعرف ب "وكيل السوق"، و قد قام بدور بارز في مسألة تسعير بضائع معينة و تحديد أوزان و مكاييل عديدة، و على وجه التحديد المواد التي كانت من احتكار الدولة كالزيت و الصابون، و كانت البعض من حرف الخدمات كالحمالة و السياقة تحت إشرافه مباشرة، فحصرت صلاحياته في السهر على تنفيذ أسعار الأسواق و مراقبة جودة الخبز [4] ومنع الاحتكار و الغش[5]، معاقبة المخلين بالنظام بالجلد على الفور[6].

---

[1]- حنيفي هلايلي، المرجع السابق، ص 187.

[2]- سورة آل عمران، الآية 110.

[3]- عائشة غطاس، المرجع السابق، ص 107.

[4]- نفسه، ص 108.

[5]– عبد الرحمن دويب، تاريخ المدن، ط 1، عالم المعرفة، الجزائر، ص 58.

[6] - عائشة غطاس ،المرجع السابق، ص 108.

كما يسهر المحتسب على المحافظة على المصلحة العامة لسكان المدينة، كصيانة الشوارع و منع كل ما من شأنه إعاقة حركة المرور و عرقلتها بالمدينة، حيث يحضر على الحمالين [1] حمل الأثقال، و تواجد الدواب بكثرة و له صلاحيات الأمر بتدمير البنايات القديمة المهددة بالانهيار، و يسهر أيضا على إنارة المدينة[2].

و قد استعان المحتسب لأداء مثل هذا المهام بمساعدة القاضي و الأمناء[3] و شيخ البلد، مما أدّى إلى تقلص مهمته بمدينة الجزائر حيث اقتصر دوره في معظم الأحيان على الإشراف على عدد محدود من الحرف، و لا سيما المتعلّقة منها بالتغذية كالقصابة و الفرانين، الكواشين، و رقابة الأسواق المتصلة بتلك الحرف، و كانت هذه الحرفة متوارثة[4].

أما بالنسبة لأجرته، فهي عبارة عن مبلغ يتقاضاه من السلع الواردة في السوق، فهو يأخذ مثلا عن أمين الأمناء رطلا عن كل حمل تمر، ويأخذ سبعة قطع ذهبية عن كل حمل من التمر الوارد من الجنوب[5].

و في غالب الأحيان كان يقع الاتفاق بين أمين الأمناء و المحتسب حول تحديد أثمان السلع في السوق، و مما جاء في المخطوط: « اتفاق مع محمد بن الحاج يوسف و سليمان المحتسب بأمر صاحب السعادة (الداي بابا حسن) على أن يكون رطل السمن بثمانين درهما عام 1110هـ/1698م»[6].

2- شيخ البلد:

يعدّ شيخ البلد من الموظفين المهمين الذين يختارون من ذوي المكانة و النفوذ [7]، يتولى الإشراف على النقابات المهنية و الطوائف السكانية، فهو يتصل بأمناء هذه المهنة و رؤساء هذه الطوائف ليتعرف على مشاكلهم و يلبي حاجاتهم عند الضرورة، و هو في مقابل ذلك كان يتسلم من هؤلاء

---

[1]- الحاملين: جمع حمال، و هو الذي يشتغل بنقل البضائع، كان في الغالب من جماعة البرانية باعتبار مهنة الحمل عملا متواضعا لا يقبل عليه الحضر و الكراغلة أو الأتراك. الشويهد، المرجع السابق، ص 70.

[2]- عائشة غطاس، المرجع السابق ،ص 109.

[3]- حنيفي هلايلي، المرجع السابق، ص 187.

[4]- عائشة غطاس، المرجع السابق، ص 109.

[5]- حنيفي هلايلي، المرجع السابق، ص 187.

[6]- نفسه، ص 187.

[7]- الشويهد، المرجع السابق، ص 77.

الأمناء الضرائب و الرسوم ليودعها في الخزينة العامة كل شهرين، و بذلك يصبح شيخ البلد بمهامه الاجتماعية و سلطته الأدبية أداة وصل بين النقابات الحرفية و الطوائف العرقية من جهة، و بين سلطة الإيالة من جهة أخرى[1].

يساعده في مهامه "الشاوش" الذي يقوم مقام "الكاتب العام" بل ينوبه أحيانا، و يقع اختياره من عالم الأسواق أو خارجه كـ "أحمد الكواش"، و يبدوا أنّ شيخ البلد لم يكتف بشخص واحد يؤازره في مهماته المتعددة الجوانب، فقد وجدت بمدينة الجزائر هيئة مساعدة لشيخ البلد تدعى "المجلس البلدي"، و من المحتمل أنّها كانت تضم ممثلين عن أعيان المدينة و أمناء الجماعات الحرفية البارزة و أمناء الجماعات البرانية، لكن دورها كان استشاريا.

أما عن مقر شيخ البلد فكان بالقرب من أهل الصنائع و الحرف حتى يتابع عن كثب ما يجري في عالم الأسواق، فكان له مكتب خاص عبارة عن حانوت بأحد الأسواق، فكانت علاقة شيخ البلد بالسلطة العليا أي الداي علاقة مباشرة، فلا وجود لوسيط بينهما و حتى يبقى شيخ البلد على اتصال دائم بالسلطة، وجد مقر سكناه على مقربة من الإمارة، فهو بمثابة همزة وصل بين سكان المدينة و السلطة، و تقع على إشرافه مختلف المصالح المدنية من نظافة المدينة و صيانة الطرقات، توفير المياه و ما إلى ذلك، إذ خضع لسلطته جميع الموظفين الساهرين على تلك المصالح و الذين عرفوا عادة بالقادة، كقائد العيون و قائد الشوارع، قائد الزبل[2]، بوجه عام، فإنّ لشيخ البلد اختصاصات و صلاحيات واسعة، فهو صاحب المدينة مثلما يعرفه البعض و المسؤول عن كل ما يحدث فيها و المشرف الأعلى على شؤونها و منصبه أصبح وراثيا منذ 1708 – 1709م[3].

و بوجه عام، فإنّ لشيخ البلد اختصاصات و صلاحيات واسعة، فهو صاحب المدينة مثلما يعرفه البعض و المسؤول عن كل ما يحدث فيها و المشرف الأعلى على شؤونها و منصبه أصبح وراثيا منذ 1708 – 1709م[4].

---

[1]- حنيفي هلايلي، المرجع السابق، ص ص 186 – 187.

[2]- نفسه، ص 99.

[3]- عائشة غطاس، المرجع السابق، ص ص 98 – 100.

[4]- نفسه ، ص ص 98 – 100.

3- أمين الأمناء (متولي السوق):

وجد بمدينة الجزائر في فترة سابقة لعام 1608م و استمر بقائه إلى غاية أواخر القرن 18م، و جاء ذكر أمين الأمناء أحيانا مباشرة بعد "كاهية البايلك"[1] فهو يحظى بمنزلة خاصة[2].

أما صلاحياته تتمثل في مراقبة الموازين و المكاييل و الأسواق [3] و يصبح حينئذ دوره شبيه بدور المحتسب، فوظيفته كانت وظيفة حكومية يجمع فيها بين عدّة سلطات، إذ هو المشرف و المسؤول عن سجلات الحكومة الخاصة بالنشاط الحرفي و المسؤول أيضا عن النظام الضريبي الذي تخضع له الجماعات الحرفية[4].

و من الأمثلة حول هذا المنصب لدينا عائلة "الشويهد" التي توارثت منصب أمين الأمناء منذ أوائل القرن 17م إلى نهاية القرن 18م، و يبدوا أنّ أوّل من تولاه هو "سليمان شويهد" في الفترة الممتدة ما بين 1609 – 1626م الذي كان تاجرا، أما والده "سعيد" كان من رياس البحر مما سمح له بالوصول إلى هذه الوظيفة الهامة و الجاه العريض، الثروة الطائلة من الغزو البحري الذي عرف عصره الذهبي الأول في الثمانيات من القرن 16م، و كان آخر من تولى هذه الوظيفة من أسرة الشويهد هو "مصطفى" عام 1750م[5].

آل هذا المنصب الاجتماعي المرموق و المهمة الاقتصادية ذات التأثير و النفوذ إلى أسرة "ابن حساين" التي تحتكر بدورها أمانة الأمناء بمدينة الجزائر ابتداءً من منتصف القرن 18م . أي منذ (1752م)[6].

---

[1]- كاهية البايلك: هو ضابط يمثل الداي، يسهر على الشؤون المتعلقة خاصة بالمعاملات الاقتصادية من خدمات و وظائف، معاملات، يلازم الآغا (المسؤول العسكري) و ينوبه لدى أمناء الجماعات و الحرف و مقدمي الطوائف، له صلاحية اقرار الاتفاقيات و مراقبة الطوائف و النقابات الحرفية. الشويهد، المرجع السابق، ص 43.

[2]- عائشة غطاس، المرجع السابق، ص 181.

[3]- حسين بن رجب شاوش بن المفتي، تقييدات ابن المفتي في تاريخ باشاوات الجزائر و علمائها، جمعها و اعتنى بها فارس كعوان، بيت الحكمة، الجزائر، د ت، ص 81.

[4]- عائشة غطاس، المرجع السابق، ص 182.

[5]- نفسه ، ص ص 183 – 184.

[6]- حنيفي هلايلي، المرجع السابق، ص 186.

4- البساكرة و حراسة الأسواق:

لقد أولى الحكام عناية بالغة بتنظيم الأسواق و تسييرها و تميّزت حراسة الأسواق بدقة متناهية، فقد أحيطت بموظفين عرفوا بالأمناء، إذ يتم تعيين "أمين العساسين" من قبل أعيان البلد دون سواهم، بحيث أن أصحاب المحلات التجارية أي الحوانيت هم الذين يتحملون العبء المالي للحراسة، فهم يساهمون في ذلك شهريا، و تختلف مساهمة الحرفيين من سوق لآخر، إذ يساهم أصحاب الحوانيت بسوقي العطارين و السمن بعشرين درهما، و لعل تحديد القيمة ارتبط بنشاط كل سوق و حركته و أهميته و بموقعه الجغرافي أيضا، و لم يقتصر إسهام الجماعات الحرفية في الحراسة الليلية على الإسهام المالي فحسب بل فرضت عليهم مساهمة بالرجال أيضا[1].

لقد أسندت الحراسة الليلية للمدينة أو العسة إلى البساكرة[2]، إذ كانوا يكلّفون بحراسة الدكاكين و الأسواق ليلا، و كان أمينهم يوزعهم كل ليلة على أزقة المدينة حيث كانوا ينامون أمام أبواب الدور و الدكاكين التي يتولّون حراستها، و إن حدث أن سرقت إحداهما فإنه كان عليهم تعويض صاحبها[3].

5- الدلال (البراح)[4]:

هو بائع متجوّل يقوم بتعريف البضائع المنتقلة بالمناداة عليها بصوت مرتفع في السوق مقابل الحصول على سهم من ثمن البضائع، يقدر بدرهم [5] واحد عن كل دينار [6] تباع به هذه السلع[7]، و مما مما جاء في المخطوط: « الحمد لله، هذا القانون سن على بركة الله، و هو خاص بمدينة الجزائر، و يتضمن ما تم الاتفاق عليه بشأن بعض القضايا و حسب القوانين الشرعية المعمول بها.

و فيما يتعلق أيضا بالدلالين حسب أصنافهم و ما يؤخذ عليهم من رسوم في السوق و هو درهم عن كل قيمته دينار، و ما يتوجب من جباية عن الدلالين و المشهرين بها (البراحون) بالبايستان...»[8].

---

[1]- حنيفي هلايلي ، المرجع السابق ، ص 268.

[2] -أنظر الملحق رقم 17،ص122.

[3]- أمين محرز، المرجع السابق، ص 154.

[4]- البراح: هو الذي يشهر بالبضائع و السلع بصوت عال. الشويهد، المرجع السابق، ص 39.

[5]- الدرهم: قطعة نقدية من الفضة (اليوقوف) تعرف عادة بالبوجو، ضربت بالجزائر و كانت شائعة في الاستعمال اليومي حتى اعتبرت الوحدة النقدية الأساسية، وزنها 10 غ. نفسه، ص 39.

[6]- دينار: عملة نقدية من الفضة متميزة بارتفاع قيمتها و اقبال الناس على اقتنائها، عرفت بالدويلة ثم تحولت إلى الدبلون أو الضيلون، و ظلّت مستعملة لجودتها ، و قد قدّرت قيمتها ب 40.5 ف سنة 1830م. نفسه، ص 39.

[7]- حنيفي هلايلي، المرجع السابق، ص 187.

[8]- الشويهد، المرجع السابق، ص 39.

المطلب الثاني – التنظيم الحرفي بأسواق مدينة الجزائر :

عرفت مدينة الجزائر العديد من المهن و الصناعات التي و إن لم ترتق إلى المستوى المعروف آنذاك بالبلاد الأوروبية، إلاّ أنّها كانت تمثل نشاطا تقليديا مهما يعتمد على المهارة اليدوية و التقاليد المتوارثة، و يهدف إلى سد الحاجيات الضرورية للسكان [1]، و قد انتشرت أغلب المشاغل اليدوية و المهن التقليدية في أزقة تنسب إليها[2] يراقبها موظفو البايلك[3].

و عليه فما هو المصطلح الذي استعمل في مدينة الجزائر للدلالة على التجمعات الحرفية؟

استعملت في أدب الأصناف مصطلحات عديدة للدلالة على التجمعات الحرفية عبر فترات زمنية مختلفة، كمصطلح طريق أو طريقة و مصطلح سياج، و هما مصطلحان باتا غير مستعملين ابتداءً من القرن 18م[4].

أما في مدينة الجزائر، فإنّ المصطلح الشائع وقتئذ هو الجماعة، و يكاد يكون الاستعمال الوحيد سواء للدلالة على التنظيمات الحرفية أو التنظيمات البرانية، حيث تجد جماعة بني ميزاب و جماعة الجيجلية، جماعة الحرارين[5]، جماعة البنائين، كما سنرى مصطلح جماعة عن تنظيمات أخرى من من ذلك جماعة الصبايحية[6] و جماعة زواوة[7] و جماعـة الأندلسـيين، بل و كان ساريا حتى على أهل الذمّة[8] و يتعلق الأمر بجماعة اليهود حيث وجد في أحد العقود «...الذمي يعقوب المدعو عقيبات مقدم جماعة اليهود...»[9].

---

[1]– الشويهد، المرجع السابق، ص 25.

[2]– سعيدوني، تاريخ الجزائر في العهد العثماني، المرجع السابق، ص 180.

[3]– الشويهد، المرجع السابق، ص 25.

[4]– عائشة غطاس، المرجع السابق، ص 144.

5-الحرارين :صانعي المنتجات الحريرية،(مناديل، أحزمة حريرية حمراء،شالات...) . ياسين بودرية ، أوقاف الأضرحة والزوايا بمدينة الجزائر وضواحيها،خلال العهد العثماني من خلال المحاكم الشرعية وسجلات بيت المال والبايلك، مذكرة الماجيستير ،جامعة بن يوسف بن خدة، 2006-2007 م،ص 132.

[6]– الصباحية: الجند الذي يستخدم الخيل في تنقله، يقيمون في الغالب خارج مدينة الجزائر بحوش الأغا. الشويهد، المرجع السابق، ص 111.

[7]– جماعة زواوة (أزواوة): إحدى جماعات الدخلاء (البرانية) يعرفون عادة بالقبائل، و يعتبرون أكثر جماعات البرانية عددا لقرب موطنهم بجبال زواوة (جرجرة) من مدينة الجزائر، اشتغلوا في أعمال البناء و في حمل البضائع و وزنها. نفسه، ص132.

[8]– أهل الذمة: هم المعاهدون من أهل الكتاب ومن جراهم والمقصود به جماعة اليهود و النصارى نفسه، ص 62.

[9]– عائشة غطاس، المرجع السابق، ص 145.

و يدل مصطلح الجماعة على التنظيم الاقتصادي و الاجتماعي بمعنى Corporation أما مصطلح الصنعة أو الحرفة فيقابله Metier حيث أشارت إليه الوثائق: «...أن يجتمع أمناء الصنائع و الحرف مع أمين الأمناء » و أيضا «...و كل أمين أتى معه بكبرياء أهل صنعته...» و عرّف بعضهم الجماعة على أنّها: «...تنظيمات اقتصادية و اجتماعية ذات أسس أخلاقية خاصة تحمي أصحاب كل حرفة من النقدي و تضمن مستوى مقبولا للحرفة و تحديد أسعار منتجاتها و تنظيم العلاقة بين الدولة و أرباب الحرفة »[1].

و فيما يتعلق بالاختلاف القائم بين الصناعة و الحرفة عرفها صاحب قاموس الصناعات الشاملة كما يلي: « و الصناعة هي كل ما اشتغل به الإنسان و مارسه حتى صار ملكة فيه. فالصناعة في العلم المتعلق بكيفية العمل و الملكة هي الكيفية الراسخة في الذهن، و من أسمائها الحرفة لأن الإنسان ينحرف إليها أي يميل. و لقد فرق بينهما فقال: الصناعة ما حصلت بالممارسة و التمرن فهي أخص من الحرفة التي لا تحتاج إليهما، و قيل أن الصناعة ما كانت بالأعمال اليدوية حتى قيل فلان صناع اليدين بخلاف الحرفة فإنّها تكون بدون ذلك أما المهنة فهي الخدمة »[2] و من هنا فالصناعة و الحرفة مصطلحان يرمزان إلى شيء واحد[3].

و حتى يمكن التعرف أكثر على نوعية النشاط الحرفي و مكانته في الحياة الاقتصادية لمدينة الجزائر في العهد العثماني، فهذه قائمة بأهم الحرفيين مع إثبات صيغة المفرد لكلّ حرفة اعتمادا على مخطوط "قانون أسواق مدينة الجزائر":

اسم الحرفة	صيغة المفرد	اسم الحرفة	صيغة المفرد
1– الياشماقجية	ياشماقجي	**2–** الحلفاويون	حلفاوي
3- البرادعية	البرادعي	4- الحمالون	حمال
5- البراملية	مراملي	6- الحواتين	حوات
7- البلاغجية	بلاغجي	8- الخراطون	خراط[4]

[1]–عائشة غطاس، المرجع السابق ، ص 143.

[2]– محمد سيد القاسي، قاموس الصناعات الشامية، ج 1، تحق و تقد: ظافر القاسمي، دار الطلاس للدراسات و الترجمة و النشر، دمشق، 1911م، ص 13.

[3]– عائشة غطاس، المرجع السابق، ص 147.

[4] – أنظر الملحق رقم 18 ،ص123.

9-التبانون[1]	تبان	10- الخضارون	خضار
11-الحاكة أو الحوكية	حوكي	12- الخياطون	خياط
13- الحدادون	حداد	14- الدباغون	دباغ
15- الحرازون	حراز	16- الدلالون	دلال
17- الحصارون	حصار	18- الفحامون	فحام
19- الذوابة	ذواب	20- الفخارون	فخاري
21- الرصاصون	رصاص	22- الفراجية	الفراغية
23 -الرقاعون	رقاع	24- الفرانون	فران
25- السراجون	سراج	26- الفكاهون	فكاي[2]
27- السمارون	سمار	28- الفنداقجية[3]	فنداقجي
29- الشيارلية	شيارلي	30- القبايطية	قبايطي
31 الشماعون	شماع	32- القبارون	قبار
33- الشواشية	شواشي	34- القزادرية	قزادري
35- الصاغة	صايغي	36- القزازون[4]	قزاز
37- الصباغون	صباغ[5]	38- القنداقجيون	قنداقجي
39- الصيانون	صيان	40- الكواشون	كواش
41- الصفارون	صفار	42- اللبانون	لبانجي
43- الطماجون	طماج	44- المقايسة[6]	مقايسي
45- الطيابون	طياب	46- المقفولجية[7]	مقفولجي

[1]- التبانون: المشتغلون بالتبن المستعمل كوقود بجانب الحطب و الفحم في الأفران و الحمامات و المنازل.الشويهد، المرجع السابق، ص 113.

[2] - أنظر الملحق رقم 19 ، ص124.

[3]- الفنداقجية: العامل بالفندق أو صاحب الفندق. نفسه، ص 94.

[4]- القزازون، هم مربوا دودة القز لاستخراج الحرير منها. نفسه، ص59.

[5] - أنظر الملحق رقم 20 ، ص125.

[6]- المقايسي: صانع الزينة كالأساور من العاج غالبا.نفسه ، ص 93.

[7]- المقفولجية: صانع الأحذية نفسه ، ص 126.

47- العرابجيون[1]	عرابجي	48- المكاحلية[2]	مكاحلي
49- العطارون	عطار	50- الملاحون	ملاح
51- الغمادون[3]	غمادي	52- الميارون	ميار
53-النجارون	نجار[4]		

من خلال هذه القائمة يمكن القول أنّها اشتملت على أغلب ما تحتاجه المدينة من منتوجات و خدمات مختلفة، و رغم صعوبة التمييز بين الجماعات التي عنيت بالإنتاج و تلك التي عنيت بالتسويق لأنّ بعضها قام بالعملين معا، في حين يسهل فرز الجماعات التي اختصت في الخدمات كالدلالين و الحمالين، العساسين، إلاّ أنّه يمكن التمييز بين ثلاثة أصناف من الجماعات الحرفية المتخصصة و ذلك من حيث وظيفتها[5]:

1- جماعات متخصصة في الإنتاج.

2- جماعات متخصصة في الخدمات.

3- جماعات متخصصة في التجارة و التسويق[6].

و يمكننا تصنيف هذه الصنائع من حيث مجموعها على النحو التالي:

1- حرفة إنتاجية.

2- حرفة تخص الخدمات.

3- حرفة تخص التجارة و التسويق.

ويظهر أنه لم يطرأ على عدد الحرف خلال القرنين 17 و 18م تغيير كبير حيث تحكمت في أسباب تقنية أخرى اقتصادية اجتماعية في تطوير البنية الحرفية، بل نشاهد تدهور بعض الصناعات مثل: صناعة الشاشية، كما نلاحظ غياب بعض الصناعات الكمالية حتى في مجال صناعة الحلويات و السكريات إذ لم نرصد سوى حرفة واحدة و هي الحلواجية، كما تزايد عدد الجماعات الفرعية التي

---

[1]- العرابجيون: ج عرابجي و هو سائق العربات التي تجرها الخيل و البغل.الشويهد ،المرجع السابق ، ص 111.

[2]- المكاحلية: بائع المكاحل أي البنادق. نفسه، ص93.

[3]- غمادون: صانعوا غمد السيوف و غطاء السكاكين، نفسه ص 93.

[4]- نفسه، ص 26 - 28.

[5]- عائشة غطاس، المرجع السابق، ص 154.

[6]- أمين محرز، المرجع السابق، ص 187.

عنيت بالخدمات[1]، أما "عائشة غطاس" فقد أجملتها استنادا إلى المصادر المحلية في قائمة ضمن ما يقارب المئة جماعة حرفية بمدينة الجزائر[2].

1- بنية الحرفة:

إنّ حاجات الإنسان عديدة و تتطلب لتلبيتها إلى أنواع متعددة من الصناعات، و كون الإنسان لا يقدر على تعلمها كلها احتاج الناس إلى الاجتماع معا و اتخاذ المدن و تخصص كل منهم في حرفة ما، و مبدأ التخصص هذا يؤدي إلى إتقان الصنعة و التفنن فيها، و قد جرت العادة في مجال الصناعة أن يتّخذ الصانع حانوتا يديره بنفسه أو تساعده عائلته أو شركاء له، و قد يعمل الصانع أحيانا في بيته، و كذلك يعمل بمفرده أو معه جماعة من المتدربين أو الصبيان، و كان صاحب المحل هو الصبي، و في العادة يكون بعض الصبيان هم أبناء المعلم نفسه و بهذا فإنّ الحرفة تنتقل إليهم و تكون وراثية، حيث يشرف على هذه الجماعة رجل منهم يعرف بالأمين يدينون له بالاحترام[3].

أ- الأمين:

يمثل السلطة العليا للحرفة و رمز وجودها و هو مصطلح سابق للعثمانيين، و هو ما تؤكده أول رسالة بعث بها سكان مدينة الجزائر إلى السلطان "سليم الأول" [4] عام 1519م حيث نقرأ: « رسالة القاضي و الخطيب و الأئمة و الفقهاء و التجار و الأمناء... »، و على خلاف الجماعات الحرفية الأخرى، فإنّ بعضها اختيارية لتسمية الأمين تسمية باش أي الرئيس[5].

إنّ اختياره يتم من قبل رفقائه و ضمن المعلمين المهرة و على من يتسمون فيه الأمان مثلما يتجلى في الصفة المعطاة لصاحب المنصب و حسن أخلاق الحرفة، و يتعيّن بعد موافقة السلطة متمثلة في الباشا أو الداي و بحضور القاضي، كقرار تعيين الداي "أحمد باشا" للمكرم "الحاج سعيد" أمينا للكواشين بمدينة الجزائر عام 1807م: « الحمد لله... ليعلم من يقف على هذا الكريم

---

[1]- عائشة غطاس، المرجع السابق، ص 155.

[2]- نفسه، ص 147.

[3]- آيت سعيد نبيلة، المرجع السابق، ص 49.

[4]- سليم الأول: (918 – 926 هـ/ 1512 – 1520م)، استولى السلطان سليم على السلطة بعد الفتنة التي عصفت بحكم والده و إجباره على التنازل عن العرش لإبنه سليم، استهل عهده بقتل عدد كبير من إخوته و رعاياه، كان يحب الأدب و الشّعر الفارسي و التاريخ، و كان يميل لصحبة رجال العلم، كما حدث صراع صفوي شيعي في عهده و ألحقت الجزائر بالدولة العثمانية. اسماعيل أحمد ياغي، الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي، ط 2، مكتبة العبيكان، د ب، 1998م، ص ص 55 – 56.

[5]- عائشة غطاس، المرجع السابق، ص 189.

والخطاب الواضح...فإنّ حاملة المكرم الحاج سعيد قد أنعمنا عليه و وليناه أمينا مرضيا و ثقة (كذا) و كافة أسبابهم و شؤونهم جاريا في أموره و أحواله عادة الأمناء المتقدمين أمثاله...»[1].

و واضح بجلاء أنّ قرار التعيين قد حدّد الصلاحيات و المسؤوليات المنوطة بالأمين و هي النظر في جميع المسائل و الأمور المتعلقة بالحرفة من ناحية، كما ألزمه أدبيا باحترام التقاليد والعرف بحيث لا يجوز له الحياد على مرجعية محددة و راسخة من جهة أخرى، و تضمن القرار تنبيها لأعضاء الجماعة بعدم معارضة أو الاختلاف حوله، فضلا عن ذلك أكّد أنّ مسألة التعيين قد بتّ فيها هذا، و كفل القرار لصاحبه حقوقا معنوية كوجوب الاحترام من قبل الآخرين بل يخصه بمكانة مميزة فهو لا يقاس بما يقاس به غيره[2].

إنّ بقائه على رأس الجماعة غير محدد بمدّة معيّنة، ففي استطاعته البقاء في منصبه مدى الحياة ما لم يصدر منه ما بشيء يؤدّي إلى استبداله[3].

و من مهامه أنه يمارس على مستوى الجماعة مهام عديدة فهو المسؤول الأول عن الجماع رمز وجودها، و مهامه شبيهة بمهام المحتسب، ففي المجال الاقتصادي يقوم بدور الرقيب على الصنعة وجودة البضائع، فهو حامي الصنعة و حارسها و تمتد عملية الرقابة من أول مرحلة أي بدء باستخدام المواد الخام إلى غاية آخر مرحلة و هي انجاز البضاعة، و تهدف مهمته إلى حماية الصنعة من جهة و حماية المستهلك من جهة أخرى، و يؤدي الأمين دورا بالغا في النظام الضريبي، و إذا ظلّت المستحقات عالقة بذمة الحرفيين بعد وفاتهم، يشرف على تصفية الديوان فمثال ذلك حين توفي "محمود العطار" مخلفا مغرما، قام السيد "علي بن راشد" أمين الجماعة ببيع جلسة الحانوت على يد سماسرة البلد لاقتطاع المبلغ[4].

ب– المعلم (الأوسطا):

يعتبر المعلم صاحب السلطة في ورشته، يسيرها و ينظم العمل فيها بين الصناع و له سلطة أبوية عليهم و يوفر لهم المساعدة و الأمان، و هو يتمتع بكامل الحقوق و إليه تعود كافة الأرباح. و يشكّل

---

[1]–عائشة غطاس ، المرجع السابق ، ص 192.

[2]– نفسه، ص 192.

[3]– نفسه، ص 197.

[4]– نفسه، ص 202.

المعلمين طبقة اجتماعية ذات امتيازات ، و كثيرا ما يتصاهرون فيما بينهم لتقوية مكانتهم في المجتمع[1].

يقوم المعلم بتكوين "المتعلم" أو "الصبي" و يلقنه تقنيات و أصول الصنعة، و كان عدد المتعلمين محدودا لمحدودية الدكاكين أو الورشات، ينفرد هؤلاء بحق امتلاك دكان أو ورشة أو تجارة يعرف هذا الحق ب: الأوسطاليك، و أصبح بعدها يعرف ب: الغيديك و يعتبر امتياز شخصيا يمكن أن يورثه المعلم لغيره شريطة أن يكون هذا الأخير يمتهن نفس الحرفة، غير أنّ المعلمون الآخرون يملكون حق الاعتراض على ذلك، يمكن للورشة بيع هذا الامتياز الحرفي إذ كان لديه المال الكافي يدفعه بالمقابل أو لشخص لا ينتمي لنفس التنظيم الحرفي شريطة موافقة المعلمين الآخرين و موظفي الحكومة، و يمكن بيع هذا الامتياز لمعلم آخر من نفس الحرفة كون المعلمين لهم حق امتلاك أكثر من ورشة أو دكان[2]

ج- المتعلم:

يلتحق الصبيان بالورشة لتعلم الحرفة بين سن العاشرة و الثاني عشر، و عليهم احترام معلمهم وتنص القوانين المسنونة منذ القرن 11هـ / 17م أنه على المتعلم أن لا يغادر الورشة حتى يستكمل تعليمه و يرقى إلى درجة المعلم، و بالمقابل لا يحق للمعلم رفض تعليمه، و في العادة فإنّ بعض الصبيان هم أبناء المعلم نفسه و بهذا فإن الحرفة تنتقل إليهم و تكون وراثية، و في هذه الحالة لا يمكن له الارتقاء إلى درجة معلم في ورشة أخرى غير ورشة والده[3].

د- اللباس:

تخلوا المصادر من أية إشارة إلى خلافات أو صراعات داخلية ضمن الجماعة نفسها سواء فئة المعلمين أو المتعلمين، و يعود ذلك إلى الدور الذي لعبه الأمين[4].

كان التجار و أصحاب المهن أو الحرف يرتدون أزياء خاصة بصناعتهم و لكلّ مهنة زي خاص بها و كأنهم يُعرفون بها، فقد كان التاجر العربي يلبس قميصا من الحرير أو القطن، و قميصا آخر له أزرار أمامية و خلفية و كمّان ضيّقان، سروال عريض يربط بحزام عريض كذلك، و فوق القميص

---

[1]- آيت سعيد نبيلة، المرجع السابق، ص 51.

[2]-نفسه ، ص 51.

[3]- نفسه، ص ص 51 – 52.

[4]- عائشة غطاس، المرجع السابق، ص 204.

يلبس ثوبا عريضا يصل إلى الركبتين و ينتعل بابوجا أو خفا من جلد الماعز أسود و ذو كعب، ويضع على كتفيه برنوسا أبيض، فوق رأسه طاقية حمراء تدور حولها عمامة بيضاء، و كان القراب أو حامل الماء يرتدي صدرية بدون أكمام و سروال قصير و قلنسوة فوق رأسه، و يضع على الصدر وسادة صغيرة و خفيفة ليمنع البلل عن ثيابه، أما المحتسب فكان يلبس سروالا عريضا يصل إلى الركبتين يغلق في جزئه العلوي بحبل حريري و صدرية بدون أكمام[1].

2- خصائص التنظيم الحرفي :

أ- تقسيم العمل:

من بين الخصائص التي تميّز بها التنظيم الحرفي تقسيم العمل، إذ كانت الصناعة الواحدة تتفرع إلى عدّة جماعات منظّمة، و مثال ذلك صناعة الجلد التي تفرّعت إلى عشر جماعات و هي: الدّباغون والرقاقون، الخرّازون، الشبارليّة، البرادعية و البشماقجية، الحلاطجية، البابوجية، البلاغجية و التماقون، كما تفرعت صناعة الأسلحة النارية إلى ثلاث جماعات [2] و هي: القنداقجيّة و التفكجية (المكاحلية)، الجقماقجية، و كذا الحال بالنسبة لصناعة الخشب حيث نجد النجارين و الخراطين، النشارين[3].

ب- وراثة الحرفة:

من التقاليد الراسخة لدى التنظيمات الحرفية وراثة الصنعة في الأسرة الواحدة على امتداد جيلين على الأقل، و قد كانت الأسر شديدة الحرص على أن تظل أسرار الصنعة و تقنياتها محصورة في نطاقها، و هو ما يترجمه المثل الشعبي العامي المتداول إلى يومنا هذا: "شكون عدوك؟ صاحب حرفتك"، و نصّ قانون الأسواق بكل جلاء و وضوح على ذلك: "و ابن المعلم معلم في مضرب أبيه هذا هو القانون بين الجماع (كذا)"[4].

بحيث تنتقل الصنعة من الأب إلى الابن و هو أمر يكاد يكون طبيعيا، و تكاد تكون الحرفة أو الصنعة متوارثة في كلّ الأسر الحرفية التي تولت أمانة الصنعة، فلا شك أن وصول بعض أفراد الأسر إلى أعلى سلم في هرم التنظيم الحرفي يعود لاكتسابهم مهارة و دراية و تقاليد حرفية، لذا سعت تلك

---

[1]- زهية بن كردرة، المرجع السابق، ص ص188 – 189.

[2]- أمين محرز، المرجع السابق، ص 187.

[3]- عائشة غطاس، المرجع السابق ، ص 168.

[4]- نفسه، ص 157.

الأسر على استمراريتها و امتدادها لعدة أجيال في الأسرة الواحدة، و الأمثلة في هذا الصدد كثيرة: «فهذا قدور العطار حرفة ابن السيّد الطيّب أمين جماعة العطارين، و هذا مصطفى الخياط بن السيّد عبد الرحمن أمين الخياطين، و هذا الحاج مصطفى الحداد صناعة ولد السيّد أمين جماعة الحدادين » كما يبدو أن الحرفة لا تأخذ عن الوالد فحسب بل عن الأخ الأكبر، و هي ظاهرة واسعة الانتشار ومن الأمثلة عن ذلك: الحاج إبراهيم أمين الجيارين و أخوه مصطفى الجيار و الحاج عبد القادر أمين النجارين و أخوه محمد النجار[1].

إن إحدى مميزات المجتمع الحرفي هي الحفاظ على التقاليد الموروثة في صفة معيّنة، حيث تنتقل الحرفة من الجد إلى الحفيد دون مرورها بالأب، كما تنتقل الصنعة عن طريق الخال. و تبدوا هذه الخاصية مميزة في صنعة الحرارة حسب ما تبينه هذه الحالة: « السيّد الحاج محمد الحرارين قاسم و حفيده الشاب أحمد الحرار بن علي و الحاج محمد بن عبد الرحمن بن أمين الحرارين »[2].

3- الإنتاج الحرفي:

لا يمكن من خلال تخصيص هذا العنصر للإحاطة بشتى أنواع المنتجات الحرفية، بل اقتصرنا على إعطاء لمحة عن أهمّها بحسب ما ذكره القنصل "شالر": « من أهم الصناعات الجزائرية هي صناعات الحرير و الصوف و الجلود المدبوغة »[3].

نالت مدينة الجزائر شهرة واسعة في مجال المنسوجات و ما يتّصل بها، و بوجه خاص كل ما يتعلّق بصناعة الحرير من نسيج و غيره، حيث كانت صنعة الحرارة أكثر فروع الإنتاج رواجا من بين الحرف[4]، و من المنتوجات التي اشتهروا بها نجد الأحزمة الحريرية ذات الحواشي المزيّنة بالألوان اللامعة الحمراء و البنفسجية، و الأحزمة المرصّعة بالذّهب و الفضّة التي عرفت ب "الحزام الشاوشي" و"الحزام الكريتلي" و "البنيقة" و "المنتقة"، و الفوطة المعروفة بالسفيحة، بالإضافة إلى المناديل والعمائم و حايك الحرير الذي كانت ترتديه النساء في المناسبات [5]، كما كان للحرارين منتجات أخرى من الأقمشة الفاخرة هي الدّيباج بالذهب، و المخمل و السندس[6].

---

[1]- عائشة غطاس المرجع السابق ، ص 158.

[2]- نفسه، ص159.

[3]- وليم شالر، المصدر السابق، ص 93.

[4]- عائشة غطاس، المرجع السابق، ص ص 278 – 279.

[5]- وليم شالر، المصدر السابق، ص 93.

[6]- أمين محرز، المرجع السابق، ص 189.

و كانت حياكة الصوف هي الأخرى من الصناعات المزدهرة فقد كانت البلاد تنتج كميّات كبيرة من الصوف و الوبر اللّذان استخدما في صنع البرانس و الحياك، الزرابي، الشالات، الشواشي و القواويق[1] كان يلبسها الأتراك[2].

وعرفت مدينة الجزائر أيضا بمنتجاتها الجلدية المتنوعة و بالأخص من نوع السختيان Maroquin[3] المدبوغ باللّون الأصفر أو الأسود أو الأرجواني أو الأحمر الذي كان يستخدم في صنع البوابيج و الأحذية و الأسرجة، المقانب التي اشتهر الجزائريون بتطريزها و تميزوا بمهارة فائقة في تصميم الأشكال و إعدادها[4]

4- الجماعات و الطوائف التي أثرت و خضعت لتنظيمات النشاط الحرفي :

كانت مدينة الجزائر تحتوي على 32 طائفة حرفية ونذكر منها [5]:

أ- طائفة اليهود:

توزع النشاط الاقتصادي لليهود عبر ثلاثة محاور رئيسية هي: الأسواق و السويقات، الأحياء السكنية، حيث شكّل يهود مدينة الجزائر جماعة وظيفية نشيطة، ومن النشاطات التي مارسها هؤلاء نجد الصنائع و الحرف، النشاطات المالية[6].

1- الصنائع و الحرف:

*** الصاغة:**

تعتبر حرفة الصياغة من الصنائع المركبة و الدّقيقة و الكمالية و المربحة في الوقت نفسه، و هي من أهم الحرف التي يمارسها اليهود، إذ اشتهروا باشتغالهم بجميع الحرف التي لها علاقة بالمجوهرات و المعادن الثمينة كالذهب و الفضّة، و ما شجعهم على مزاولتها ما توفره من أرباح مادية حتى احتكروا هذا المجال احتكارا تاما[7] خاصة و أنّ المسلمين ابتعدوا عن هذه الحرفة، و قد يكون السبب ما ورد في

---

[1]- القواويق: هي عبارة عن قلانس أي شواشي طويلة ،أمين محرز، المرجع السابق، ص 189.

[2]- نفسه، ص 189.

[3]- ناصر الدين سعيدوني، الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر (دار السلطان) أواخر العهد العثماني (1791 – 1830م)، دار البصائر، الجزائر، 2013م، ص 274.

[4]- أمين محرز، المرجع السابق، ص 189.

[5]- حنيفي هلايلي، المرجع السابق ، ص 184.

[6]- نجوى طوبال، المرجع السابق، ص 242 - 251.

[7]-haédo, Ibid, p108.

في بعض الأحاديث النبوية الشريفة التي تنهي الرجال عن لبس الذّهب، فتجنبوا الاشتغال بكل ما له علاقة بذلك[1]، دليل أنّ الصاغة اليهود بمدينة الجزائر لم يوظفوا سوى الأسرى المسيحيين لمساعدتهم في هذا العمل[2].

ومن بين العائلات اليهودية التي اشتغل أفرادها بصناعة الذّهب و الفضة، صناعة المجوهرات نذكر: عائلة كوهين و عائلة زرافة، عائلة بلخير، عائلة ليبي، عائلة سرور و مزغيش، عائلة دابيد، عائلة بن نحموش إلخ، حيث مارس هؤلاء هذه الحرفة بالسوق المخصص لها ألا و هو سوق الصاغة[3].

*** العطـــارة:**

وجد بمدينة الجزائر سوق عرف بسوق العطارين لليهود، يقع أسفل سوق السمن و بمقربة من سوق الدخان، كما انتشرت محلات العطارين بمواقع أخرى، فعلى سبيل المثال: « ...ملك الذمي موشـــي بن ناون محلا لبيع العطـــرية قرب القـــهوة الكـــبيرة... »، و وجد «...محل لبيـــع العطـــرية بســـوق الخراطين... » إضافة إلى ما عرف ب «...محلات العطاريـــن اليهود الواقـــعة سـوق الحاشية[4]، و من بين العائلات التي اشتغل أفرادها هذه الحرفة: عائلة الجورنو و شريك، ليبي بلنسي[5].

*** القـــزازة:**

القزازون هم المشتغلون بصناعة الحرير و المنتجات الحريرية الرفيعة مثل: الحواشي و الأحزمة وخيوط الحرير الرفيعة، و بالرغم من وجود سوق القزازين إلا أنّه وجد الحرفيين القزازين اليهود خارج السوق، فمثلا وجدت: «... محلات القزازين اليهود أسفل سوق السمن »، كما كان «...الذمي موشي القزازين إسحاق محلا بسوق اللوح »، و من القزازين نذكر يعقوب القزاز عام 1705م والمعلم موشي القزاز بن إسحاق شريك عام 1756م، القزاز مخلوف بن شلمو باروخ عام 1773م[6].

---

[1]- نجوى طوبال، المرجع السابق، ص 253.

[2]- كمال بن صحراوي، الدور الديبلوماسي ليهود الجزائر في أواخر عهد الدايات، مذكرة لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث، معسكر، الجزائر، 2007 – 2008م، ص 60.

[3]- نجوى طوبال، المرجع السابق، ص 255.

[4]- نفسه، ص 257.

[5]- نفسه، ص ص 257 – 258.

[6]- نفسه، ص 259.

*** الخياطة:**

من الخياطين اليهود «...الذمي الخياط هارون بن مردخاي اشكانصو...» المذكور في عدد من العقود، فقد اشترك مع جماعة من: «...الذميين في ملكية إحدى الدور الواقعة بسوق التماقين...»، و ورد اسمه في بيان صدر عن هيئة بيت المال، ضمّ أسماء أشخاص ترتبت عليهم ديون لصالحه[1].

*** الحرارة:**

و نعني بها صناعة المنتجات الحريرية، و كانت من أكثر الحرف رواجا، و قد اشتغل بها العنصر الأندلسي من المسلمين و اليهود، فقد وردت الإشارة في إحدى العقود على اشتغال بعضهم بهذه الصناعة من ذلك أنّ: «...الدمي مردخاي الذباح بن إسحاق اليهودي، اشترى محلا بالقرب من الجامع الأعظم احتوى على آلات معدة لصنعة الحرير...»[2].

2- النشاطات المالية:

نعني بها كل النشاطات التي لها علاقة بالأموال و التجارة، التسويق، و من بين المعاملات المتعلقة بالمعاملات النقدية نجد الصرفة (تبديل العملة) و السمسرة، حيث نجد في أحد العقود الذمي يعقوب شترود الصرّاف و الذمي حميز السمسار بن دابيد زيتون[3]، و قد أشار إلى احتكار اليهود لمثل هذه الأعمال بقوله: «كما في عادة اليهود في مختلف البلدان فإنّهم يمارسون جميع فروع التجارة وهم يحتكرون في هذا البلد السمسرة و أعمال المصارف و تبديل العملة »[4]. اشتغل اليهود في التجارة، إذ إذ عملوا على توفير العديد من المواد الغذائية التي يحتاجها الأهالي يوميا فمثلا: «...اشترك الذميون بيرس بن إسحاق كوهين و يوسف كوهين و عمار بن إسحاق، في ملكية أحد الأفران المعد لعجن القمح و الشعير الواقع بسوق السمن...»[5]، كما اشتغل بعضهم ببيع الدخان إذ «...ملك الذميون مردخاي بن هارون و إسحاق بن إبراهيم ننوشي وهارون بن شالوم محلا لبيع الدخان يقع بكجاوة»، و لعلّ أهم فروع التجارة التي مارسها اليهود هي تجارة القماش بمختلف أنواعه، و منه القماش الخاص بصناعة الحايك الجزائري و الذي ذكر في الوثائق ب "قماش حياكة التلحيف" والأقمشة الحريرية و القماش المعروف بالأنجاد و النوع المعروف بالأطلاس الأسود، كما تاجروا

---

[1]- نجوى طوبال ، المرجع السابق، ص 260.

[2]-نفسه، ص 261.

[3]- نفسه ، ص 263.

[4]- وليم شالر، المصدر السابق، ص 89.

[5]- نفسه ، ص 264.

في المحارم الحريرية، و الشاشية الجزائرية[1]، فقد تعددت وسائل و طرق التعامل بين المسلمين و اليهود، فبالرغم من شيوع استعمال النقود كأهم وسيلة للتبادل التجاري حيث استعملت طرق أخرى كالقروض[2] و المعاوضة [3]، البيع بالمزاد [4]، البيع بالأجل [5] و الوكالة [6] و التي تعد من أهم الوسائل استخداما في ذلك الوقت.

و عليه فإنّ اليهود بمدينة الجزائر مارسوا نشاطاتهم الحرفية و التجارية بكل حرية إذ لم تسجل أي إشارة تدل على منعهم من ممارسة نشاطاتهم الاقتصادية، أو إجبارهم على ممارسة حرفة معينة دون أخرى، إذ اشتغلت كل فئة في النشاط الذي يناسب وضعها، فالبسطاء من اليهود اشتغلوا بالصنائع و الحرف اليدوية البسيطة و الدقيقة مثل صناعة الحلي و المجوهرات، و كبائعين متجولين، أما اليهود الأثرياء فاشتغلوا بالأعمال التجارية الكبرى و احتكروا تصدير مواد هامة مطلوبة بالأسواق الأوروبية كالحبوب و الجلود، الأقمشة، الحرير، ريش النعام و الخمور[7].

ب– طائفة بنو ميزاب:

يشكلون إحدى جماعات الدخلاء المهمة بمدينة الجزائر، ينسبون إلى موطنهم بالصحراء الجزائرية (وادي ميزاب بمنطقة الشبكة)، ارتبط نشاطهم بمدينة الجزائر في العهد العثماني بالعمل في الحمامات[8] و المطاحن، أفران الخبز، دكاكين بيع اللحم، عرفوا بتماسكهم و انضباطهم و جديتهم، و أعطيت لهم صلاحيات تشريعية لانتمائهم للمذهب الإباضي، حصل بعضهم على ثروات ساعدت على تدعيم مكانتهم و زيادة نفوذهم[9].

---

[1]–وليام شالر، المصدر السابق، ص ص 265 – 266.

[2]– القروض: يقوم فيها صاحب المال (الدائن) بإقراض مبلغ من المال إلى الشخص المستدين مع تحديد تاريخ إعادته و عبرت هذه الممارسة في الوثائق الشرعية بعبارة "سلف إحسان و توسعة". نجوى طوبال، المرجع السابق ، ص 278.

[3]– المعاوضة: تسمى أيضا بالمقايضة، و هو بيع العين بالعين أي مبادلة مال بمال غير نقدي. نفسه، ص281.

[4]– البيع بالمزاد: تتم هذه العملية عندما يعجز المالك عن أداء التزامات مادية ترتبت عليه، فتعرض أملاكه للمزايدة عليها في الأسواق و تباع لمن يدفع أكثر. نفسه، ص 286.

[5]– البيع بالأجل: يقصد به تعيين مدة للوفاء بثمن سلعة معينة و هو يقوم على الثقة بين الطرفين المتعاملين. نفسه، ص288

[6]– الوكالة: عندما يكون صاحب الملك غائبا لسبب ما يفوض بعقد شرعي من ينوب عنه لإجراء عقد البيع مثلا. نفسه، ص 290 .

[7]– نفسه ، ص 267.

[8] – أنظر الملحق رقم 21، ص126.

[9]– الشويهد، المرجع السابق، ص 50.

تميّزت هذه الطائفة بدقة تنظيمها الداخلي عن غيرها من الأقليات حيث كان لها مجلس قضائي يدعى "الحلقة"، يساعد أمين الطائفة في الإدارة الداخلية[1].

ب- جماعة الجيجليون:

استقر هؤلاء بمدينة الجزائر منذ استنجاد أهل المدينة بالأخوة بربروسة عام 1516م، و بالرغم من النشاطات التي استقطبت العناصر الجيجلية خاصة الغزو البحري، إلاّ أنهم اهتموا بشراء الأفران و منافسة الجماعة الميزابية حول تزويد الجيش الإنكشاري بالخبز [2] مثلما يؤكده: « الإتفاق الذي وقع بين الكواشة الجيجليين و كواشة بني ميزاب على أن تكون أجرة طحن الخبز بالرحى أربعة دراهم للصاع كما تدخل الداي بابا حسن على أن يبقى سعر الخبز المخصص للعسكر بنفس السعر القديم أي أربعة دراهم للصاع، و إذا كان عند الجيجليين فائض منه يبيعونه لبني ميزاب ب 12 للصاع عام 1109هـ/1697م.»[3]

د-الأندلسيون :

اشتغل الأندلسيون بمدينة الجزائر في الأعمال التجارية و الحرف اليدوية تفوقوا في الصنائع التي تتطلب المهارة و الإتقان فانتشرت حوانيتهم و مشاغلهم في أرجاء مدينة الجزائر ، و كانت أغلبها بالشارع الرئيسي والممتد من باب عزن إلى باب الوادي والمتفتح على حومة الأسواق الرئيسية بالقسم الأسفل من المدينة [4]

و أهم الصناعات التي عرف بها الأندلسيون في مدينة الجزائر هي صناعة النسيج بمختلف أصنافها (أقمشة الكتان و القطن و الحرير و المخمل القطيفة و قد كان يعمل بها في الربع الأول من القرن 16 مالا يقل عن 3000 صانع ، ولا تقل عن هذه الصناعة أهمية أعمال التطريز (الشبيكة) والقلانس (الشاشية) وصناعة الحلي(إسورة وخلاخل و أقراط و مشريفيان) و تجهيز السفن وصناعة الأسلحة (البنادق و البارود) و معالجة الجلود و الخشب و تشكيل الأجور و القرميد و الخزف (الزليج) وتحضير الصابون وتقطير ماء الورد و الأرنج [5]، كما كانت للأندلسيين مشاركة في النشاط

---

[1]- مصطفى بن حموش،فقه العمران الاسلامي، المرجع السابق، ص 119.

[2]- حنيفي هلايلي، المرجع السابق، ص 184.

[3]- الشويهد، المرجع السابق ، ص 69.

[4] -ناصر الدين سعيدوني ،دراسات أندلسية مظاهر التأثير الابيري و الوجود الأندلسي بالجزائر ، ط2 ،دار البصائر ،الجزائر 2013 ، ص 130.

[5] - نفسه ، ص130.

البحري بمدينة الجزائر ، حيث تحصلوا على الأسرى و الغنائم و اشتهر منهم رياس بحر عديدين منهم: بلانكيو و أحمد بوعلي الأشبوني ...الخ .

شكل الأندلسيون أساس اقتصاد مدينة الجزائر ، فعرف سكانها سعة الرزق ورخاء المعيشة خلال القرنين 16 م و17 م ، وهدا ما جعل سيور دو لا كروا sieur de Lacroix،يؤكد أن 2000 أندلسي هم السبب في جعل مدينة الجزائر غنية بمشاغل الحرير والقطينة وغيرها [1].

[1]–سعيدوني ، دراسات أندلسية ، المرجع السابق، ص 131.

المبحث الثالث: المعاملات المالية و التجارية بمدينة الجزائر العثمانية خلال القرنين (10 – 11هـ / 16 – 17م)

المبحث الثالث: المعاملات المالية و التجارية بأسواق مدينة الجزائر العثمانية خلال القرنين

(10 – 11هـ / 16 – 17م)

المطلب الأول: العملة المتداولة بأســواق مدينــة الجـزائر العثــمانية.

1– العملة الجزائرية و أنـــــواعها.

2– العملات الأجنبية بمــدينة الجزائر.

المطلب الثاني: أسعار المنتوجات بأســواق مدينـــة الجزائر العثمانية (القرن 16م و بداية القرن17 م)

1– حركــية الأسعار

2- المكاييل و الموازين و الأطوال

المطلب الأول: العملة المتداولة بأسواق مدينة الجزائر العثمانية

1- العملة الجزائرية و أنواعها:

كان النظام المالي للجزائر العثمانية يخضع لقوانين التعامل النقدي [1] الذي تميّز بتعايش العملة الجديدة المضروبة في الجزائر مع قطع النقد الموروثة عن العهود السابقة، مثل العملة الزيانية المسكوكة في تلمسان و المستعملة في مدينة الجزائر و في وسط و غرب البلاد، العملة الحفصية التي تسك في بجاية و قسنطينة و الجزائر، فهي كذلك ظلّت متداولة إلى جانب قطع نقدية مختلفة الأصل[2].

أما في النصف الثاني من القرن 16م، تركّز ضرب العملة في مدينة الجزائر إلى جانب تلمسان التي بقيت تسك الدنانير الزيانية باسم السلطان العثماني حتى بداية القرن 17م، كما هو ظاهر على القطع الزيانية المحفوظة في المتاحف[3].

و باعتبار أن العملة هي حجر الزاوية لكل تعامل مالي سواء داخلها أو خارجها، و لها مدلول حضاري و تعطي أصدق صورة للتطور الحرفي للبلاد [4]، فكان بمدينة الجزائر عملات مختلفة مثلما توجد لغات البلدان المسيحية [5]، فالعملة خلال ثلاث قرون من الوجود العثماني في الجزائر عرفت تغيرات كثيرة في عيارها و وزنها و شكلها و قيمتها و حتى في تسميتها [6]، فالمحلية كانت تضرب بدار النقود المعروفة بدار السكة الواقعة قرب قصر الداي غير بعيدة عن جامع كتشاوة [7] وقد تسك وفقا للمحتوى المعدني في القيمة و الوزن الموضوعين حسب المعيار الرسمي للقسطنطينية، و إصدارها يتم بأمر بإشراف الخزناجي[8]. و قد كان على رأس دار السكة أمين و عدد من الموظفين منهم وكيل الحرج و راقم الطابع، صاحب الطابع، العمال التقنيون أو الحرفيون[9].

---

[1]- سعيدوني، النظام المالي، المرجع السابق، ص 179.

[2]- المهور مروش، دراسات عن الجزائر العثمانية في العهد العثماني، العملة، الأسعار، و المداخيل، ج1، دار القصبة، الجزائر، 2009م، ص 32.

[3]- نفسه، ص 33.

[4]- سعيدوني، المرجع السابق، ص 179.

[5]- جمال قنان، نصوص و وثائق في تاريخ الجزائر الحديث 1500 – 1830م، دار هومة، الجزائر، د ت، ص 71.

[6]- المهور مروش، المرجع السابق، ص 23.

[7]- سعيدوني، المرجع السابق، ص 179.

[8]- سعيدوني، الجزائر في التاريخ، المرجع السابق، ص 27.

[9]- يمينة درياس، السكة الجزائرية في العهد العثماني، ط 1، دار الحضارة، الجزائر، 2007م، ص 60.

تبرز مهارة عمال دار السكة في المحافظة على شكل النقود و معيارها، و من حيث النوع دخل في تكوين العملة الجزائرية عدّة معادن ثمينة، فهي إما ذهبية أو فضية أو برونزية أو نحاسية، و كان معيار مزج المعادن الثمينة خاضع لقوانين تحدد نسبة المزج، و عدد القطع المضروبة للقنطار، و كيفية استعمال بقايا المعدن أو إضافة بعض المعادن الثمينة، و القصد من هذه القوانين هو الحفاظ على روح العملة الجزائرية[1].

و لتوفير هذه المعادن النفيسة من أجل عملية المزج اضطرت دار السكة إلى شراء السبائك الذهبية و الفضية من الصاغة و بعض الأهالي، كما كانت تستورد كميات من المعادن الثمينة من البلاد الأوروبية، لأن المناجم المحلية لم تكن تغطي إلا جزءا ضئيلا مما تحتاجه دار السكة[2].

و من أهم أسماء العملات التي كانت متداولة في تلك الفترة نجد:

* العملات الذهبية: السكة أو السلطاني، نصف السلطاني، ربع السلطاني.

* العملات الفضية: ريال بوجو أو بدقة قوردة، زوج بوجو أو دورو الجزائر، الصايمة، ربع بوجو و ثمن بوجو، موزونة، زوج موزونة، الأسبر الفضي.

* العملات النحاسية البرونزية : الخروبة و ريال درهم الصغير، زوج دراهم صغار، الأسبر النحاسي و الفلس[3].

إن السكة الجزائرية séquin algérien "السلطاني"[4] تزن 60 غرام و التي تقدر بـ : 1000/810 و قيمتها 8.74 فرنك، و تعادل السكة 10.50 بدقة شيك[5]، فالسلطاني (السكة) كان من الذهب الذهب الخالص و قيمته 140 أسبر، و كان يضرب في مدينة الجزائر فقط [6]، فالدنانير السلطانية المضروبة في الجزائر حافظت على وزنها و جودتها و قيمتها حتى القرن 19م[7].

---

[1]- سعيدوني، النظام المالي، المرجع السابق، ص ص 180- 181.

[2]- نفسه، ص 182.

[3]- نفسه، ص 192.

[4]- السلطاني: هو الدينار الذهبي الجزائري، أطلق عليه اسم السلطاني نسبة إلى السلطان العثماني، و كان في الفترة العثمانية الأولى يدعى بالدينار أو الدينار السلطاني و أخيرا سمي بالسلطان، و شاع استعمال هذه اللفظة الأخيرة استخفافا في نطقها. يمينة درياس، المرجع السابق ، ص 147. و السلطاني قيمته 140 درهما. المهور مروش، المرجع السابق، ص 39.

[5]- بدقة شيك: تعني الدرهم الأبيض. نفسه، ص 281.

[6]- جمال قنان، المرجع السابق، ص 73.

[7]- المهور مروش، المرجع السابق ، ص 36.

أما العملة الفضية "البوجو" فهي تساوي ثلاث بدقة شيك، و يزن البوجو 10 غرامات أو ما بين 178.50 و 188 حبة grains، و يقدر البوجو ب 1000/860، أي أنّ قيمته الذاتية تعادل فرنك واحد و 87.50 سنتيم[1].

أما "الدرهم"[2] فهو أقدم قطعة منذ العهد العثماني، و قد ضربت بالجزائر باسم السلطان "سليم الأول"، و يذكر "Lane Poole" قطعتين فضيتين مضروبتين في الجزائر في عهد السلطان "سليمان القانوني"، و وجود درهما مضروبا باسم السلطان "مراد الثالث" و هو محفوظ بمتحف اســـــطنبول و الذي يزن 0.40 غرام[3]. و الجدول التالي يوضح لنا أهم النقود الذهبية و الفضية و النحاسية و قيمة كل عملة:

*** الذهبية:**

العملة	قيمتها
السكة الجزائرية أو السلطاني	8.5 ب ش/ 13.5 ب ش / 10 بش أو 11ف / 9 إلى 10 ب ش / 8.5 ف / 28.56 ف
نصف سكة أو نصف سلطاني	6.75 ب ش أو 14.28 ف / 4.449 ف
ربع سكة أو ربع سلطاني	3.60 ب ش / 3.80 ف / 7.14 ف
السلطاني الجديد	

*** الفضية:**

العملة	قيمتها
ريال بوجو أو بدقة قوردة أو قرش الجزائر.	3 ب ش أو 1.86ف / 1.80 ف / 1.60ف
ربع بوجو	0.471 ف / 0.45 ف
ثمن بوجو	0.375 ب ش / 0.225 / 0.229
زوج بوجو أو دورو الجزائر	6 ب ش / 3.723 ف

[1]- سعيدوني، النظام المالي، المرجع السابق، ص 281.

[2]- الدرهم: هو قطعة فضية مربعة، عشرة منها تساوي ريالا إسبانيا، و كانت تضرب في الجزائر فقط، و للدرهم أقسام هي النصف درهم و ثلث درهم، سدس درهم (خروبة)، المهور مروش،المرجع السابق ، ص 39.

[3]- نفسه، ص 36.

الموزونة	0.125 ب ش / 0.75 ف
زوج موزونة	0.25 ب ش / 3.155 ف
الصائمه	50 أ س

*** النحاسية:**

العملة	قيمتها
خروبة	0.16 ب ش / 0.03875 ف
غرامس دراهم صغار	0.0134 ف
زوج غرامس صغار	0.0053 ف
أسبر شيك أو دراهم صغار	0.0026 ف

[1] و بالتالي نجد أن العملة المحلية فرضت وجودها و مكانتها في ميدان التعامل النقدي و نالت ثقة التجار و إقبال الأهالي بفضل قوة الاستعمال اليومي و استقلاليتها و بقائها مرتبطة بما كان متعارف عليه.

فضلا عن هذا، فإن النقود المعدنية هي أساس كل تعامل مالي لأنّ العملات الورقية لم تكن موجودة بالمعنى الصحيح، و إن وجدت فهي في بعض المعاملات المالية في نطاق التجارة الخارجية لبعض التجار الجزائريين من حضر و يهود، أما الأهالي فامتنعوا عن قبولها باعتبارها غير مأمونة العاقبة و تكبدهم في كثير من الأحيان خسائر مالية هذا من جهة، و من جهة أخرى، فإنّ النقود الجزائرية ظل نطاق استعمالها ضيّق لا يتعدّى الحواضر الكبرى مثل الجزائر، و كل نوع من أنواعها اعتمد تقييمه على نسبة المعدن الثمين المكوّن منه و على وزنه و حجمه، و على مدى مقدرته للصمود أمام بقية العملات سواء محلية أو أجنبية[2].

2- العملة الأجنبية بمدينة الجزائر العثمانية:

إلى جانب العملة الجزائرية التي تميزت بتنوع مادتها و اختلاف قيمتها [3] وجدت العملات الأجنبية التي أضحت رائجة في الجزائر آنذاك، ومن بين تلك العمل نجد: العملة الإسبانية و التونسية، المغربية،

---

[1] -سعيدوني ،النظام المالي ،المرجع السابق ،ص- ص 194-196 .

[2]- نفسه، ص 191 - 206.

[3]- سعيدوني، الجزائر في التاريخ، المرجع السابق، ص 27.

والأقطار العثمانية بالمشرق،و الدويلات الإيطالية، النمسا و البرتغال، فرنسا، ومن الأسباب التي أدّت إلى وجود كل هذه العملات الأجنبية بالجزائر هو تعاملها مع الشركات الأجنبية، و حصولها على حصتها من الإتاوات و الهدايا، و من جهة أخرى نتج عن إجراءات عتق الأسرى المسيحيين توفر كميات من النقود الأجنبية بالجزائر، و التي امتازت بتنوع أصنافها و تعدد مصادرها[1].

*** أهم النقود الأجنبية التي انتشرت في الجزائر خلال العهد العثماني:**

نوع النقود المستعملة	قيمة النقود المستعملة أو وزنها
*دويلات المدن الإيطالية:	
- قرش ليفورن.	3.6 ب . ش
- سكة البندقية.	2.6 ب . ش
- نقود تسكانية "لاروز".	4.96 ف
*النمسا	
- التالاري	5.58 أو 5.25 ف
*البرتغال:	
- الغروزاد البرتغالي	7 ب . ش
*فرنسا:	
- الجنيه الفرنسي.	5 ف
- الريال الفرنسي.	5 ف
- لويز فرنسا.	20 ف
- الفرنك الفرنسي.	1 ف[2]

و بالنسبة لأوقة إيطاليا و الأوقة الإسبانية على الخصوص كان لها رواج في الجزائر مثلها مثل مثقال فاس وسلطاني تركيا [3]، وكل هذه القطع من الريالات و الأوقات، السلطاني و غيرها، قيمتها غير ثابتة لأنّ باشوات الجزائر يرفعون قيمتها و يخفضونها حسب ضروريات الساعة[4].

---

[1]- سعيدوني،الجزائر في التاريخ ،المرجع السابق، ص 183.

[2]- نفسه ، ص 189.

[3]- جمال قنان، المرجع السابق، ص 71.

[4]- نفسه، ص 73.

*** العملات في البلاد الإسلامية:**

نوع القيمة المستعملة	قيمة النقود المستعملة أو وزنها
*المغرب الأقصى:	
- السلطاني المغربي.	2.4 ب . ش أو 10.5 ف
- البندقي أو العشراوي.	65 أوقية.
- نصف البندقي أو نصف العشراوي.	32.5 أوقية.
- مثقال درهم.	4 أوقيات.
- الموزونة.	/
- الفلوس: زوج فلوس.	/
- الثمينة.	/
- أربعة ريال فلوس.	/
*الدولة العثمانية و أقطار المشرق العربي:	
- سلطاني أو محبوب أو زر محبوب.	9 ب. ش، و في بعض الأحيان 10 ب. ش أو 6 ب. ش أو 35.24 ف.
- نصف محبوب.	4.5 ب. ش[1]

*** النقود التونسية:**

نوع النقود المستعملة	قيمة النقود المستعملة أو وزنها
- السلطاني التونسي.	3.5 غ ذهب

[1]- سعيدوني، النظام المالي، المرجع السابق، ص 191.

- الريال التونسي.	16 خ 3.4 ب. ش 0.75 نصري
- الدرهم الناصري.	2 فل
- الفلس أو الأسبر القفصي	نصف نصري
- فلس رقيق (bourbine)	0.12 قفصي
- فلس (bourbe)	0.5 قفصي[1]

*** هيمنة الريال الإسباني على أسواق مدينة الجزائر :**

لقد عرفت الجزائر هيمنة العملة الإسبانية و هذا يرجع إلى تهاطل المعادن الثمينة على شبه الجزيرة الإيبيرية، مما ساعدها على غزو أسواق المغرب العربي، و تدعيم قيمتها النقدية و لا سيما بالجزائر، إضافة إلى كثرة التجاء الفارين من الأندلس و اليهود المطرودين من إسبانيا إلى المدن الساحلية للإيالة الجزائرية، و استقرارهم حاملين معهم ما يملكونه من نقود إسبانية، و هذا ما جعل الحكام يفضلون العملة الإسبانية على غيرها من العملات الأجنبية الأخرى خاصة عند تعاملهم مع الدول الأوروبية، و لكن من أهم الأسباب لانتشار العملة الإسبانية هو استيلا ء إسبانيا على أغلب مراسي الجزائر، وتعززت هذه العلاقة لحاجة إسبانيا للمواد الأولية، و كذلك رغبة الحكام الإسبان في افتداء الأسرى، والحفاظ على الاتفاقيات السلمية لخدمة مصالحها الاقتصادية[2].

فكل هذه الظروف هيّأت لسيطرة الريال الإسباني على المعاملات النقدية في الجزائر [3]، حيث كان يتمتع بثقة كبرى لدى المتعاملين بسبب استقرار عياره وزنه، و شكله [4]، كما أن استقرار القيمة الذاتية للريال الإسباني في الجزائر يجعل منه مقياسا لتتبع تطور العملة الجزائرية، ففي وثائق المحاكم

[1]- سعيدوني النظام المالي ، المرجع السابق ، ص 190.

[2]- نفسه ، ص ص 184 – 185.

[3]- المنور مروش، المرجع السابق، ج 1، ص 39.

[4]- نفسه، ص 42.

الشرعية كان "الدينار الخمسيني" هو الأكثر استعمالا، ثم حلّ محلّه "الريال الثماني"، لسجلات البايلك والأحباس تقيّد بالدراهم و الدنانير الخمسينية والمبالغ الكبيرة للريالات الثمانية[1].

إن أغلب المؤلفات الأوروبية للقرن 17م تتفق على رواج الريالات الإسبانية في الجزائر، لكن بعضها يقدم معدلات صرف بين الريال و الدينار الخمسيني، حيث ورد رسم مؤرّخ في سنة 1643م أنّ صرف 400 ريال ثمانية هو 1856 دخ، و في سنة 1672م كان صرف 5450 دخ ما يعادل 1174 ريال ثمانيا[2]، كما أن رباعي إسبانيا كان يحظى بأكبر تقدير و ترحيب[3].

و من العملات الإسبانية الأكثر استعمالا في الجزائر نجد:

- الدبلون El dablon: و يعرف عند الأهالي بالفلبون، و الدبلون هو عبارة عن دينار مصنوع من الذهب.
- الدوكة Ducat: تعادل قيمتها الدينار الذهبي.
- الكرونة La carona: مصنوعة من الفضة الخالصة و لها رواج كبير في كافة بلدان البحر المتوسط الغربي.
- الدورو الإسباني Douro: أصبحت قيمته مع مرور الوقت أقل من المحبوب الذهبي.
- الدرهم أو الريال الإسباني Rial: انتشر و سيطر على الأسواق منذ أوائل العهد العثماني[4].

و الجدول التالي يبين أهم النقود الإسبانية المستعملة في الجزائر و قيمة كل عملة:

نوع النقود المستعملة	قيمة النقود المستعملة أو وزنها
الدبلون الفضي.	5.40 ف
الدوكة.	24 أس أو 9 ص
الكرونة.	/
الدورو الإسباني.	5.25 ف
أو القرش الإسباني.	5.43 ف

[1]- المنور مروش، المرجع السابق، ص ص 43 – 44.

[2]- نفسه ، ص ص 44 – 45.

[3]- سعيدوني، النظام المالي، المرجع السابق، ص 305.

[4]- نفسه ، ص ص 185 – 186.

أو الدولار الإسباني.	3.40 ف
قرش إشبيلية.	/
القرش المكسيكي.	3.7 ب. ش
الريال الإسباني.	15 أس
الإسبر الفضي.	15 ر. إسباني
البستول الإسباني.	4.4 ب. ش
الكاتريبل الإسباني.	86 ف
الكاتريبل المكسيكي المضاعف.	1.68 ف[1]

المطلب الثاني – أسعار المنتجات بأسواق مدينة الجزائر العثمانية خلال القرن 16م بداية القرن 17م:

1– حركـــية الأســـعار:

لدراسة مسألة التسعير في تنظيم الحياة الاقتصادية بالجزائر ،وحسب مروش فـ "دلفين.ج" يؤكد بمقال كتبه في صحيفة أسيوية بعنوان " Histoire des pachas d'Alger de 1515 a 1745 " أن أغلبية ضروريات الحياة كانت مسعرة في البيع التفصيلي. وهذا باعتماده على مخطوط قانون الأسواق، حيث أنّ المواد التي وردت بالمخطوط هي مسعرة كالخبز و الزلابية و الصابون...، ففي الفترة ما بين (1695 – 1699م) سُجلت عدّة أسعار مما أدّى لتعديل وزن الخبز،فكان هناك نوع من الخبز يدعى "خبز الرضوم" الذي كان يوزّع مجانا على الجنود و العزاب و وزنه ثابت[2].

و يذكر لنا "De brèves" صاحب كتاب: " Relation des voyage de **m**. *de* brive tant en crèce...qu 'aux royaumes de tunis et d'alger "، انه في عام 1605مكان الإنكشارية يحصلون على أربع خبزات باليوم بسعر 2 دونيي للخبزة، أما "Le pére Dan" صاحـب كتـاب: "Histoire de la barbarie et de ses corsaire " ، قد ذكر أنّ الخـبز من

[1]– سعيدوني ،النظام المالي،المرجع السابق، ص 188.

[2]– المنور مروش، المرجع السابق، ج 1، ص 86.

الرخص و أن ما يمكن أكله في اليوم لا يتجاوز 3.33 در[1]، و سعـــر ثـلاث خـبزات بدرهم واحد و ميزان الخـــبز أربعة عشر وقية [2]، مما يعني أن أسواق الخبز عرفت تغيرات في أسعارها ،حيث وصل سعره من 1.25 اسبر الى 1.59 اسبر[3] .

بينما كان سعر الحصان في أكتوبر سنة 1611م يقدر بـ 3دخ (الدينار الخمسيني). وصندوق بـ: 2دخ، برمة نحاس كبيرة بـ4 دخ، و إجمالي سعر حلية الفضة و الملابس والفخار...الكل ب25 دخ[4].

والجدول الآتي يوضح اختلاف أسعار المنتجات في سنة 1611م وفي 1649م:

ســـــنـــة 1611م	
المنتوج	**السعر**
قنطار حديد	44دخ
قنطار فلفل أسود	185 دخ
عمامة	4 دخ
شاشية	2.50 دخ
عقد جوهر	260 دخ
قميص	4 دخ
مضربة كبيرة	16 دخ
بساط	30 دخ
طبق نحاس كبير	45 دخ
ميزان	8 دخ
إبريق	1 دخ

[1]- المنور مروش،المرجع السابق،ج1 ص 86 - 90.

[2]- جمال قنان، المرجع السابق، ص 99.

[3]- حسان كشرود ، رواتب الجند وعامة الموظفين وأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية بالجزائر العثمانية من 1659 إلى 1830 ، مذكرة الماجستير في التاريخ الحديث ،جامعة منتوري ، قسطينة،2007- 2008 م،ص34.

[4]- المنور مروش، المرجع السابق ،ج1، ص 86 . 90.

طبق	2 دخ[1]

سـنـة 1649م	
صندوق	1.95دخ
كرسي	8 دخ
إبريق	3.30 دخ
القفطان	29 دخ
القفطان بخيط ذهبي	300 دخ
برمة نحاس	17 دخ[2]

وفيما بين عامي 1667 – 1675م قدّر سعر قنطار لحم البقر ب 5.87 ريال بوجو، وهو ما يعادل سعر ربع الشاه المقدرة ب 6.375 ريال بوجو[3]، و كانت أسعار اللحوم في متناول كل فرد نظرا لوفرتها و انخفاض أسعارها[4].

و من أسعار المنتجات الزراعية، احتل زيت الزيتون المرتبة الثانية بعد الحبوب في استهلاك سكان مدينة الجزائر، حيث قدّرت قلة الزيت بها سنة 1659م ب 6.00 دخ لترتفع إلى 12.00 دخ سنة 1661م، أما في سنة 1668م فقد قدرت ب 7.66 دخ، لترتفع من جديد سنة 1699م إلى ما بين 20.00 دخ و 18.29 دخ، و في عام 1700م كانت 17.50 دخ[5].

و في سنة 1685م عرف الدينار الخمسيني درجات تدهور تمثلت في ارتفاع الريال الثماني الإسباني إلى 4.64 دخ و من ثم إلى 9.28 دخ سنة 1706م[6].

---

[1]- المنور مروش، المرجع السابق، ج1، ص 91.

[2]- نفسه، ص 92.

[3]- زهية بن كردرة، المرجع السابق، ص 34.

[4]- حسان كشرود، المرجع السابق، ص 34.

[5]- المنور مروش، المرجع السابق، ج 1، ص 97 . 104.

[6]- نفسه، ص 110.

فيما يخص الحبوب، فقد بلغ سعر صاغ القمح سنة 1660م ب 9.26 دخ ليرتفع إلى 11.60 دخ سنة 1667م، و صاغ الشعير بلغ في نفس السنة 3.50 دخ[1]، فكانت الأسعار ترتفع في فصل الشتاء[2] و السبب في هذا الغلاء الشديد في الفترة (1660 – 1665م) هو وباء فادح، حيث جاء في تقرير مؤرخ فرنسي سنة 1664م عن الوباء الذي أصاب مدينة الجزائر أنه لم يبق فيها سوى 4000 أسرة و بين 25 و 30 ألف من السكان، و لكن بعد تلك الفترة عاد الانخفاض في أسعار الحبوب لتوفر الأراضي الخصبة، مع رجوع دورة مناخية مساعدة على استئناف الإنتاج الزراعي، و بلغ صاع سعر الشعير بمدينة الجزائر سنة 1684م ب 1.32 دخ[3].

أما عن سعر الحيوانات بمدينة الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1660 – 1681م بالدينار الخمسيني (دخ) يوضحها الجدول التالي:

النوع	عدد المعطيات	السعر الأدنى	السعر الأقصى	السعر المتوسط
البغال	14	34.00	127.00	70.12
البقر	7	14.00	33.00	24.34
الثيران	3	22.00	28.00	25.67
الغنم	6	2.33	11.00	6.20
الخيل	4	24.00	69.60	41.36
الحمير	3	9.28	18.56	14.28

ففي عام 1700م أمر الداي مسؤولي مدينة الجزائر بشراء على الأقل ألف حصان، يدفع ثمنها سكان المدينة كمساهمة منهم في الحملة التي يهيّئها ضد تونس، و قد تم تسجيل شراء 618 حصانا دفع ثمنها الحرفيون، و مجمل المبلغ قدّر 17731 ر د ص. و في عام 1701م تم شراء 764 حصانا على نفقة أهل المدينة و مساهمة يهود المدينة بربع المجموع أي 254 حصانا بثمن 7398 ردص[4].

الجدول الذي بين أيدينا يوضح لنا قائمة بالمواد المعروضة للبيع بأسواق دار السلطان مع ذكر قيمتها التقريبية.

---

[1]- المنور مروش،المرجع السابق، ج 1،ص 25.

[2]- سعيدوني، الحياة الريفية، المرجع السابق، ص 310.

[3]- المنور مروش، المرجع السابق ، ج1، ص ص 126 – 127.

[4]- نفسه، ص ص 181 – 182.

السلعة	متوسط السعر بالفرنك	الكمية
الصبار (الهندي)	0.04	100
البطيخ	0.07	1
اللوز	3	صاع واحد
العناب	0.1 إلى 0.2	100
المواشي		
الكبش	2 إلى 4	1
الثور أو البقرة	20 إلى 30	1
حصان الركوب	100 إلى 150	1
حصان العمل	55	1
البغل	50	1
الحمار	15	1
الجمل	150	1
الماعز	2 إلى 3	1
الدواجن	0.5	2

المواد ذات القيمة التجارية العالية		
الشمع	12.5	**40** كلغ
الزبدة	0.75 إلى 1.5	باوند واحد
الصوف	40	40 كلغ
الزيت	5	قلة واحدة
الملح	20.4	صاع واحد
العسل	0.8	باوند واحد
الأرز	10 إلى 11	صاع واحد

السكر	0.6 إلى 3.6	باوند واحد
الحليب	0.1	كلغ واحد
القهوة	40.5	باوند واحد
التبغ	1	كلغ واحد
الجلد	64	40 كلغ
الخشب	0.75	حمولة واحدة
الفحم	1.75	حمولة واحدة
السلع ذات الاستعمال الواسع		
الطربوش	6.2 إلى 15	
البرنوس	12.4 إلى 62	
الأغطية	3.1 إلى 12.4	
الشاش	1.24	بالة واحدة (200 إلى 400 قدم)
قماش الأشرعة	0.93	متر واحد
الزربية	0.62 إلى 3.72	
السبحة	0.56 إلى 1.11	
المحراث	150[1]	

و من أسعار الأغطية و الأقمشة لسنة 1691م كان سعر الغطاء ب 6.20 ريال بوجو و سعر الذراع من قماش القفطان سنة 1695م قدّر ب 3.45 ريال بوجو، سعر الحرير سنة 1693م ب 4.80 ريال بوجو للذراع الواحد[2].

كما كان سعر الأحزمة حسب نوعيتها، فالجيدة منها تقدّر ب 0.66 ريال بوجو و الحزام الحريري المطرز بالذهب و الفضة ب 1 ريال بوجو[3].

---

[1]- سعيدوني، الحياة الريفية، المرجع السابق، ص ص 312 – 313.

[2]- حسان كشرود، المرجع السابق، ص 35.

[3]- نفسه، ص 35.

و من المنتجات المستوردة نذكر القهوة باعتبارها مشروب شعبي شائع، فسعر رطل من القهوة بمدينة الجزائر قدر سنة 1691م ب 0.70 ر د ص للقنطار، و سعر رطل ب 1.70 دخ سنة 1700م[1].

أما أسعار المواد الغذائية بمدينة الجزائر عام 1632م نذكر العسل، فلكل رطل 27 أوقية، والقنطار ب 168.12 ريالا، أما قنطار السمن فقد حدّد ب 168.12 ريالا، رطل الزبيب ب 27 وقية، رطل الكرموس ب 27 أوقية[2].

و عن أسعار المنتوجات بالقرش الإسباني، فسعر ذراع القطيفة كان سنة 1695م ب 1.38،و سعر رطل الحرير ي 2.40 سنة 1693م[3].

و بالتالي من خلال ما ذكرناه نخلص إلى أنّ مدينة الجزائر عرفت تقلبات في الأسعار صعودا وهبوطا.

2- المكاييل و الموازين و الأطوال

عند حديثنا عن المقاييس و المكاييل و الموازين فإن وثائق الرصيد العثماني لم تبيّن المقدار المضبوط لها، كما أن النصوص الأساسية كدفتر تشريفات و قانون الأسواق غير كافية للتحديد الدقيق[4].

فالمقاييس كثيرا ما تتبدل بأنواعها (الطول، الوزن، المساحة) حسب العرق و المكان و المواد، فصاع القمح بمدينة الجزائر يعادل 106 كلغ و صاع الشعير 60 كلغ، صاع الملح 135 كلغ، أما الرطل فهو حوالي . 0.446 كلغ للحرير الخام و 0.0921 للعسل و الزبدة و العنب ، و يساوي قنطار الكتان 109.216 كلغ، قنطار الحديد 150 كلغ، و رغم ضرورة هذه المقاييس إلاّ أنّها كانت تفتقر للدقة[5].

و من أهم مقاييس الحجم المستخدمة بمدينة الجزائر نجد:

أ- الصاع: و تقاس به الحبوب و الملح و مواد غذائية أخرى، ويتراوح الصاع بين 48 و 150 كلغ حسب المواد و الأسواق.

---

[1]- المنور مروش، المرجع السابق، ج 1، ص 208.

[2]- جمال قنان، المرجع السابق، ص 97.

[3]- المنور مروش، المرجع السابق ،ج1 ، ص 220.

[4]- نفسه، ص 407.

[5]- سعيدوني، الحياة الريفية، المرجع السابق، ص 303.

ب– الكيلة أو القيسة : فهي قياس أو حمولة خاصة بالحبوب، و تستخدم لتصدير الحبوب نحو الخارج و في المبادلات، تسمى الفنيق أو الفنيقة أو القفيز أو حمولة مرسيليا، و هي تعادل 72 لتر بمدينة الجزائر.

ج– القلة : هي جرة تستعمل في تحديد كمية السوائل خاصة الزيت، و تتراوح سعتها بين 12 و 18.16 لتر، أما السعة الأكثر انتشارا تقدر ب 16 لترا[1].

أما مقاييس الوزن فهي الأوقة و الوزن، القنطار:

أ– الأوقة: هي وحدة قياس قاعدية تساوي 12 دراهم أو 37.5192 غرام، و تنقسم إلى ثمانية أجزاء متساوية، و هي بدورها –ثمانية أقسام– تنقسم إلى عشرين جزءا، و تستخدم الأوقية في قياس وزن المعادن الثمينة و المواد الخفيفة مثل الشاي.

ب– الرطل: هو أداة موازنة تتكوّن من 14 إلى 28 أوقية حسب السلعة، و يتألّف في المتوسط من 16 أوقية، و هو مصنف إلى أربعة أصناف.

ج– القنطار: هو وحدة رئيسية لوزن عدد من المواد مثل الكتان و الصوف، القطن، الحديد، و قنطار الجزائر له ثلاث أصناف حسب السلعة الموزونة، فهناك القنطار الكبير و القنطار الخضاري (المتوسط)، القنطار الفضي أو القنطاري (الصغير)[2].

و عن مقاييس الطول منها المستعمل في حساب طول المنسوجات المعروف بالذراع و هو نوعان حسب طبيعة النسيج:

أ– الذراع الكبير أو الذراع التركي : يستخدم لحساب طول الأغطية و الأقمشة الحريرية و الذهبية، المنسوجات الصوفية و القطنية، الخيوط، و قداره 633 أو 636 أو 670 سنتيمترا.

ب– الذراع الصغير: يستعمل لحساب طول قماش الموسلين (الموصلي) و الأشرطة و الأشرطة المبرومة، القيطان (الدونتيل) الذهبية و الفضية، و يعادل الذراع العربي 456 أو 480 أو 500 سنتيمتر[3].

---

[1] –سعيدوني،الحياة الريفية، المرجع السابق، ص ص 303 – 304.

[2]– نفسه، ص 304 - 306

[3]– نفسه، ص 307.

و الجدول التالي يبين لنا مختلف الموازين و المكاييل و مقاييس الأطوال:

*** الموازين:**

التسمية	الوزن بالغرامات	الاستعمال
قيراط	4 حبات قاسية 0.207 غ	الأحجار الكريمة
مثقال	24 حبة خروب 4.669 غ	ذهب مصنوع، جواهر صافية، عطور
رطل فضي أو سوقي	497.435 غ	قطع الذهب و الفضة، نقود
رطل عطاري هو الأكثر تداولا	546.000 غ	بقالة، توابل، عقاقير...
رطل خضاري	614.340 غ	خضر، فواكه غير يابسة، حشائش
رطل كبير	921.510 غ	عسل، زبدة، فواكه يابسة
قنطار فضي أو عطاري (قنطار صغير)	608 غ	
قنطار خضاري متوسط	434 غ	
قنطار كبير	216 غ	للأوزان الثقيلة[1]

*** المكاييل:**

التسمية	ما يعادلها	الاستعمال
المد	0.750 لتر	
القلة	16 لتر	الزيت و الخل، و تنقسم إلى النصف و الربع و الثمن
الصاع	60 لتر	حبوب، ملح، خضر جافة
القفيز أو القيسة	300 كلغ	ينقسم إلى النصف و الربع و الثمن

[1] – المنور مروش، المرجع السابق، ج 1، ص 409، سعيدوني، النظام المالي، المرجع السابق، ص 292، سعيدوني، الحياة الريفية، المرجع السابق، ص 306.

*** مقاييس الطول:**

التسمية	الطول بالأمتار	الاستعمال
الذراع العربي	0.476 متر	أنسجة قطنية و كتانية، الحبال
الذراع التركي	0.636 متر	الأقمشة الحريرية و الأشياء المطرزة و الموشاة، يستعمله أصحاب الدكاكين[1]

لكل من هذه الموازين و المكاييل و المقاييس أنواع ، حيث خضعت كل منها للمراقبة في الاسواق رغم افتقارها للدقة.

[1]- سعيدوني،النظام المالي، المرجع السابق، ص ص292 - 293. المنور مروش، المرجع السابق،ج1، ص ص 409 – 410.

المبحث الرابع- العلاقات التجارية بمدينة الجزائر العثمانية(10-11 هـ/16 -17 م)

المبحـث الرابع: العلاقات التجارية بأسواق مدينة الجزائر العثمانية

(10–11 هـ/16 –17 م)

المطلب الأول: المبادلات التجارية الداخلية والخارجية لمدينة الجزائر

1– المبادلات التجارية الداخلية مع مدن ايالة الجزائر

2– المبادلات التجارية الخارجية لمدينة الجزائر .

أ– التجارة مع الأقطار الإسلامية

ب– التجارة مع الأقطار الأوربية

جـ– طرق المبادلات التجارية الخارجية

المطلب الثاني : الغنـائم البحرية بمدينة الجزائر خلال العهد العثماني:

1– الغنائم البحرية خلال القرنين 16 و 17م.

2– الأسرى الأوروبيون بمدينة الجزائر و عملية الافتداء.

المطلب الثالث: الضرائب والرســـوم بـــمدينـة الـجزائر :

1- الجبايات والرسوم الخاصة بالأسواق

2– الضرائب والرسوم على الميناء والسلع

المطلب الأول :المبادلات التجارية الداخلية والخارجية بمدينة الجزائر خلال القرنين (10-11 هـ /16-17 م):

إن مدينة الجزائر هي المحور الرئيسي للنشاط التجاري لكونها مقرا للجهاز الإداري المركزي لاستقرار التجار بها و لاتصالها بالخارج، فهي بذلك محطة للتصدير و مستودع للإنتاج المحلي و مركز لاستراد البضائع و السلع الخارجية، و كل هذا ساعدها على تطوير تجارتها و انتشار الأسواق بها، فالقسم السفلي للمدينة و المحاذي للبحر كان مقصد التجار للانتشار الأسواق و الدكاكين به مثل سوق الرحبة (البادستان) و السوق الكبير (القيسرية)، سوق اللوح [1]، سوق الزيت، سوق السمن، وسوق الصوف و رحبة الزرع[2].

1- المبادلات التجارية الداخلية مع مدن إيالة الجزائر:

هيمنت مدينة الجزائر دوما على العلاقات التجارية الداخلية مع مدن الإيالة لكونها مقر السلطة الحاكمة و لوزنها الديمغرافي الذي جعلها أوّل مركز استهلاكي في البلاد، تصب في أسواقه مختلف البضائع و المنتجات سواء من المناطق القريبة لدار السلطان أو من البيالك الثلاث [3]، فكانت القوافل تقصدها من داخل البلاد من جرجرة و الجنوب، و أنحاء أخرى من الوطن الجزائري [4]، و كذلك من مزارع المناطق المجاورة لها التي تأتيها بالمواد الغذائية مثل الفحوص و سهل متيجة، شرشال، البليدة وحتى من المناطق الجبلية و الجنوبية[5].

إن القوافل كانت تحمل الفواكه و الخضر، الزيت و غير ذلك، و فيها من الدواب الحمير والبغال، الإبل و تقف أمام باب عزون [6] أو خارجه أي رحبة الزرع و هي مكان تلاقي هذه القوافل التجارية القادمة من مختلف أنحاء البلاد، و في نفس الوقت هي محطة تنطلق منها القوافل لجهات مختلفة[7] حاملة معها منتجات حرفية محلية الصنع و مواد مستوردة من الخارج مثل القهوة و السكر

---

[1] -أنظر الملحق رقم 22 ،ص 127.

[2]- ناصر الدين سعيدوني، ولايات المغرب العثمانية الجزائر تونس طرابلس الغرب، ط 2، دار البصائر، الجزائر، 2013م، ص 102

[3]- أمين محرز، المرجع السابق، ص 191.

[4]- عبد القادر نور الدين، المرجع السابق، ص 146.

[5]- أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص 335.

[6]- عبد القادر نور الدين، المرجع السابق، ص 146.

[7]- أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص 338.

و التوابل، العطور، الورق... إلخ[1]. أما التي تصل للباب ليلا فإنها تبيت خارج البلاد، فحسب عادتهم إذا أغلقوا أبواب المدينة لا تفتح إلا بالغد[2].

كان مزارعو الأرياف و الفحوص يقصدون المدينة لبيع إنتاجهم المتمثل في الخضر والفواكه، الأعشاب، الدواجن، البيض[3]، الزبدة و السمن، العسل، الحبوب و غيرها، و عادة ما يحفظ جزء من من الإنتاج الموجه لمدينة الجزائر بمخازن البيالك لوقت الحاجة إليه، بينما يعرض أغلبه في الأسواق المنتشرة بالجزء السفلي للمدينة القريب من البحر[4].

أما القبائل الصحراوية فتتوافد على أسواق المدينة محملة بالتمور و الصوف المغزولة لتأخذ عند عودتها لمواطنها الصوف الخام و الحبوب، الأغنام [5]، أما القبائل الواقعة بالشرق فتتجه إليها بأحمال كبيرة من التين و الزيتون و مقادير معتبرة من الزيت و الشمع و الفحم[6].

و هذه قائمة لبعض واردات مدينة الجزائر من الأسواق المحلية:

بايلك التيطري	الصوف – الأغنام.
تلمسان	الحايك – البرانس.
أوطان دار السلطان	خضر – فواكه – خشب – فخار.
الصحراء	ريش النعام – الجمال – التمور.
بايلك الغرب	الحبوب – الخيل – الملح.
بلاد القبائل	التين المجفف – الزيت – الزيتون – الصابون – الفحم.
قسنطينة	القمح – الصوف – جلود الماعز – البرانس – الزرابي[7]

[1]- أمين محرز، المرجع السابق، ص 193.

[2]- عبد القادر نور الدين، المرجع السابق، ص 146.

[3]- أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص 339.

[4]- شويهد، المرجع السابق، ص 28.

[5]- أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص 344.

[6]- أمين محرز، المرجع السابق، ص 194.

[7]- نفسه، ص ص 194 – 195.

إن أغلب بضائع الاستيراد و التصدير لمختلف الأقاليم الجزائرية كانت تتم عن طريق مرسى مدينة الجزائر[1]، كما أن هذه العلاقات التجارية الداخلية قامت عبر شبكة من الطرقات منها:

– **الطرق الرئيسية** المعروفة بالطرق السلطانية و التي تربط بين الجزائر و عواصم البيالك، فهذه الطرق كانت تؤمّن حركة المبادلات التجارية.

– **الطرق الثانوية** كانت تربط بين الجزائر و أهم مدن و قرى دار السلطان و اعتنى بها الحكام لتسهيل تنقل الأفراد و البضائع من و إلى مدينة الجزائر[2].

2– المبادلات التجارية الخارجية لمدينة الجزائر:

عند دراسة التجارة الخارجية للبلاد بين نهاية القرن 16م و نهاية القرن 17م فإنّ معظم الباحثين و المصادر المسيحية تتفق على أن تجارة الرقيق للأوروبيين [3]، و الغنائم البحرية مثّلت القسم الرئيسي لتجارة المدينة مع الخارج [4]، غير أن المدينة ارتبطت تجاريا برحلات بحرية مع الأقطار العثمانية مثل مصر و الشام، أقاليم الأناضول و بلاد البلقان[5]، و كانت على اتصال مباشر بهذه الأقاليم الشرقية[6]، الشرقية[6]، فاستوردت من الشرق بعض الزرابي و الخناجر و النارجيلات و في لهجتنا تسمى رنقيلة [7]، كما اتصلت مع الدول الأوروبية [8] و حافظت على علاقتها مع مرافئها الرئيسية للبحر المتوسط مثل مالطة ،نابولي وليفورن، جنوه، البندقية، مرسيليا [9] فضلا عن ارتباطها عن طريق القوافل بالأقطار الإسلامية المجاورة مثل المغرب الأقصى و تونس، طرابلس الغرب، بلاد السودان [10]، و بعض ما كانت

---

[1]- الشويهد ، المرجع السابق ، ص 28.

[2]- أمين محرز، المرجع السابق، ص 193.

[3]-نفسه، ص 195.

[4]- محمد بن سعيدان، علاقات الجزائر مع فرنسا(1070 – 1170هـ / 1659 – 1756م)، مذكرة مقدّمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، المركز الجامعي بغرداية، 2011 – 2012 م، ص 59.

[5]- الشويهد، المرجع السابق ، ص 33.

[6]- سعيدوني، ولايات المغرب العثمانية، المرجع السابق، ص 103.

[7]- عبد القادر نور الدين، المرجع السابق، ص 148.

[8]- الشويهد، المرجع السابق، ص 33.

[9]- سعيدوني، ولايات المغرب العثمانية، المرجع السابق، ص 103.

[10]- الشويهد، المرجع السابق، ص 33.

المدينة تصدره للخارج تمثل في القمح الذي كان لا يخرج من المرسى إلا برخصة، و الشعير و الزيت، الشمع، الصوف الذي يخرج من مرسى الجزائر إلى أوروبا، و الجلودو الخضر[1].

أ- التجارة مع الأقطار الإسلامية:

ظلّ التبادل معها محدودا يعتمد على المواد الكمالية فانحصرت صادرات المدينة على أنواع الشاشية المحلية و الزرابي، الأغطية، الحياك، البرانس الصوفية[2]، أما وارداتها فاقتصرت على بعض الزرابي الزرابي الفاخرة و الخناجر المطعمة، خيوط الحرير الرفيعة، سبائك الذهب، الأقمشة الحريرية و بعض التوابل و العطور النادرة، و كميات من الأرز و السكر[3].

فهذه التجارة مع الأقطار العثمانية بالمشرق و كذلك تونس و المغرب الأقصى كانت مرتبطة بموسم الحج مما جعلها تدرّ أرباحا طائلة على المساهمين فيها[4].

أما تجارتها مع بلاد السودان فاعتمدت على ضروريات العيش إلى جانب المواد الكمالية مقابل استراد العبيد و التبغ و ريش النعام إلخ، و رغم ذلك فإنّ تجارة الجزائر مع هذه الأقطار لا تمثل إلا جزءا ضئيلا للتبادل التجاري مع الدول الأوروبية[5].

جدول يوضح قائمة الصادرات و الواردات بين الجزائر و أسواق الأقطار الإسلامية:

البلد	أهم الأسواق	المواد المستوردة	المواد المصدرة
المغرب	فاس – تيطوان – تافيلالت	حياك – زرابي – عسل – سكر – تبغ – عبيد – ذهب – عاج – خيل – سروج – كحل – طفل– أواني نحاسية.	صوف – برانس – عطور – شمع – شالات – قرمز – جلود – ريش النعام – خردوات – أقمشة حرير.
السودان	تومبوكتو – سقاطو – كاتشنة – كانو –	عبيد – عاج – تبغ – جلود – بخور – عقاقير – عسل – شمع – فول سوداني – ريش النعام – حشيش.	حبوب – زيت – تمور – توابل – سكر – قهوة – شاي – حياك – أقمشة – ورق – شواشي – حرير– عطور – أسلحة نارية –

[1]- عبد القادر نور الدين، المرجع السابق، ص 147.

[2]- الشويهد، المرجع السابق، ص 34.

[3]- سعيدوني، ولايات المغرب العثمانية، المرجع السابق، ص 105.

[4]- سعيدوني، النظام المالي، المرجع السابق، ص 37.

[5]- نفسه، ص 38.

	أغادس		بارود- خردوات
تونس	تونس- قفصة – غدامس -	شواشي – قطن – أقمشة – حرير – قهوة – زيت – زيتون – توابل – صابون – زليج – مصنوعات أوروبية –كبريت – ملح البارود - عطور	صوف – جلود خام و مدبوغة – أحزمة حريرية – برا نس – حياك – شواشي – فراصد – تبغ – تمور- شمع
طرابلس	طرابلس غاث مرزوق	عبيد – تبغ – عاج – بخور – جلود – ريش النعام – عقاقير – أقمشة قطنية – حمير مصرية	حرائر – عطور – جواهر – أقمشة- مصنوعات أوروبية – حياك – تمور – ورق – أسلحة
مصر	الإسكندرية القاهرة الرشيد دمياط	حرير سورية – أقمشة قطنية – قطن مغزول –كتان – قهوة – أرز – توابل - عطور	حياك – شواشي – أحزمة حريرية – ذهب – شمع – مرجان – زبدة – عسل
تركيا	إزمير إسطنبول	أقمشة هندية – أقمشة قطنية – حرير خام – حرير موصلي – زرابي- عمائم – قطن – شب – توابل – زبيب – خردوات – بندق- أفيون - أسلحة	حياك – عبيد – أحزمة حريرية – مصنوعات أوروبية – جلود – شمع[1]

ب- التجارة مع الأقــطار الأوروبــية:

كانت المدينة تصدّر إلى هذه الأقطار كميات من الحبوب و الصوف و الجلد و الشمع، العسل، التمر، الزيت، التين اليابس و بعض البقول، الحمضيات، الخضر و الفواكه[2]، و في مقدمة هذه الدول نجد: ليفورن و مرسيليا، جنوة، جبل طارق و التي تصدر إليهــا كميات من فائض إنتــاج الحبوب[3].

[1]- أمين محرز، المرجع السابق، ص ص 200 – 201.

[2]- سعيدوني، تاريخ الجزائر في العهد العثماني، المرجع السابق، ص 211.

[3]- الشويهد، المرجع السابق، ص ص 33 – 34.

في المقابل كانت المدينة تستورد ما تحتاجه من مواد معالجة أو مصنعة مثل الأقمشة القطنية الحريرية و بعض العتاد الحربي و صفائح الحديد و النحاس، الرصاص، قطع الزجاج، الزليج والآجر،التوابل و البن، السكر و الأعشاب الطبية[1].

بالإضافة إلى كميات ضئيلة من المواد الغذائية ونذكر منها الملح[2].

تعدّ فرنسا من أهم الدول المتعاملة مع مدينة الجزائر فقد بلغت قيمة الصادرات من المدينة إلى فرنسا سنة 1775م حوالي نصف مليون جنيه، و من ثمّ تأتي بريطانيا التي أغلب معاملاتها التجارية كانت تجري مقايضة بين الناس يدا بيد فلا تداين إلا عند الضرورة [3]، و من فرنسا كانت ترد القطنية أي نسيج القطن و الحديد، المسامير، الأقفال، الأمواس (المواسي)، المشروبات الطبية و المعاجين والمربيات، و كانت انجلترا و هولندا تعوضان بضائعهما بالتين اليابس و الشمع، التمر، الجلود و الصوف، الزبيب (العنب اليابس) و الدخان و بعض المنسوجات[4].

وحسب "عبد الله الشويهد" فإنّ ما قدمه "شالر" عن الفرق بين الواردات و الصادرات للتجارة الخارجية الجزائرية قد بلغ حوالي 2888.748 فرنك [5].

و هذه قائمة للصادرات و الواردات بين الجزائر و الأسواق الخارجية:

البلد	أهم الأسواق	المواد المستوردة	المواد المصدرة
إيطاليا	ليفورنه – جنوه	الرخام- الزجاج – المرايا- خرز –أواني فضية – أجبان – قرنفل – ثريات – حبال – أجواخ حرير.	قمح – جلود – شمع – صوف – ريش النعام – عطر الورد – قفف.
فرنسا	مرسيليا	أججواخ – أقمشة قطنية – مخمل – قطيفة – حرير – منادف – فواكه مجففة – شب– جوزة الطيب – مربيات	حبوب – مرجان – شمع – صوف –جلود – قرون – خيل- ريش النعام – زيت – غنم – تين.

[1]- الشويهد، المرجع السابق، ص 34.

[2]- أمين محرز، المرجع السابق، ص 197.

[3]- عبد الرحمن الجيلالي، المرجع السابق، ج 4، ص 130.

[4]- عبد القادر نور الدين، المرجع السابق، ص 148.

[5]- الشويهد، المرجع السابق، ص 169.

		— قرمز — نحاس — حديد الفولاذ– بارود — خردوات – كبريت.	
إسبانيا	بليار	ملح — أجبان — عرق — خمر.	قمح — جلود.

ج– طرق المبادلات التجارية الخارجية:

كانت المبادلات التجارية بين الجزائر و الأسواق الخارجية تتم من خلال طريقين منها:

***الطرق البحرية:**

والتي كانت تربط الجزائر بموانئ لفورنه و جنوه، مرسيليا، تطوان، تونس و قابس، طرابلس الغرب، الإسكندرية، أزمير، إسطنبول[1]، و كان ميناء الجزائر يستقبل جلّ البضائع المستوردة عن طريق البحر و كان يعاد توزيع جزء منها على الأسواق المحلية ، كما كان أسطول الجزائر التجاري لا يظم سوى عدد قليل من المراكب و بضع عشرات من القوارب مما أدّى بالتجار لنقل بضاعتهم على متن السفن الأوروبية خاصة الفرنسية، و أحيانا يستأجرون سفن الرياس[2].

***الطرق البريــة:**

كانت تستعمل فيها قوافل كبيرة عابرة للصحراء و كانت تربط بين أسواق بلدان شمال إفريقيا و الساحل السوداني، الحجاز، و كانت أكبر القوافل هي ركب الحج[3].

المطلب الثاني : الغنائم البحرية بأسواق مدينة الجزائر خلال العهد العثمانــي:

1– الغنائم البحرية في القرنين 16 و 17م:

تعرف الفترة الممتدة من 1580م و إلى غاية القرن 17م بقرن القرصنة (الجهاد البحري) ، باعتبارها النشاط المركزي لمدينة الجزائر، فكان لها تأثير قوي على اقتصادها [4]، إن هذه القرصنة (الجهاد البحري) أو كما سماها الأوروبيون بلصوصية البحر كانت تدرّ ثروات طائلة على إيالة الجزائر[5].

---

[1]– أمين محرز، المرجع السابق، ص 197.

[2] - محمد بن سعيدان ،المرجع السابق ،ص 61.

[3]– أمين محرز، المرجع السابق، ص 198.

[4]– المنور مروش، دراسات عن الجزائر في العهد العثماني: القرصنة الأساطير و الواقع، ج2، دار القصبة، الجزائر، 2009م، ص 191.

[5]– محمد بن سعيدان، المرجع السابق ، ص 45.

ثم إنّ مختلف النشاطات الاقتصادية والتجارية بمدينة الجزائر هي منبثقة عن الجهاد بحري فهو يُشغل الكثير من الناس، وحسب "هايدو" فإنه كان يضمن تشغيل ربع القوة العاملة في الجزائر [1]. وبالرغم من خطورته إلاّ أنّه يعتبر فرصة ربح للتجار من خلال ما يحصلون عليا، سواء كانت نقود أو بضائع وحتى أسرى...[2]

يذكر لنا "مارمول" بأن الهدف من حملة شارلكان على الجزائر كان هدفها تخريب قاعدة الميناء المملوءة عادة بسفن المسيحيين و مشحونة بالأسرى و الغنائم، و مثال ذلك هو استيلائه م على سفينة إسبانية مليئة بالسلع و النقود، و كميات من الرصاص و الأسلحة، لكن هزيمة شارلكان بالجزائر كانت لها نتائج هامة على المستوى الداخلي و الخارجي[3].

و قد بلغ الأسطول أقصاه من الغنائم خلال زعامة كل من "إبراهيم عرباجي" و"علي بتشين" لطائفة رياس البحر و ذلك سنة (1621 – 1645م)، و ضمت البحرية الجزائرية 45 سفينة قرصنة وثلاث قادرغات[4] وستة غليوطات[5]، عشرون من نوع بركانطي[6] سنة 1645م.

أما عن تقدير الغنائم فإنه من سنة 1586م إلى غاية 1621م كان أسطول الجزائر قد استولى على سفن ضخمة، و كان ثمنها من غير حمولتها يبلغ 10 آلاف إيكي، وسفن كانت تحمل عقاقير وسكر، زيت، حرير، أبسطة، خمر، قماش و مرايا، عنب مجفف. أما سنة 1618م فقد جلبت للجزائر 251 سفينة من الغنائم و 7035 أسيرا، في عام 1621م استولى رياس البحر الجزائر على 936 سفينة منها 447 سفينة هولندية و 193 فرنسية، و 56 ألمانية، 60 انجليزية[7].

كان تقدير مجموع الغنائم الفرنسية سنة 1621م حوالي 800 إيكي، أما في سنة 1633م فذكر "الأب دان" أن قرصان الجزائر أخذوا 80 سفينة فرنسية و أسروا 1331 فردا فرنسيا، و فيما يخص الإنجليز بمدينة الجزائر فقد بلغوا حوالي 380 أسير و 53 سفينة[8].

---

[1]- المنور مروش، المرجع السابق، ج 2، ص 203.

[2]- محمد بن سعيدان، المرجع السابق، ص 49.

[3]- المنور مروش، المرجع السابق ،ج2 ص ص 100 - 102.

[4]– القادرعة (Galére): تسمى أيضا يالع، و هي سفينة ذات مجادف مزودة بشراع مثلث طولها حوالي 45م و عرضها 55م، وتحمل من 3 إلى 5 مدافع. محمد بن سعيدان، المرجع السابق ، ص 48.

[5]- غليوطات (Galiote): تعرف باسم فرجاطة لدى الجزائريين، و هي عبارة عن سفينة صغيرة ذات مجادف نفسه، ص 48.

[6]- بركانطي (Brigantin): سفينة لا تختلف عن القادرغة لكنها أصغر منها. نفسه، ص48.

[7]- المنور مروش، المرجع السابق ، ج 2، ص ص 306 -311.

[8]- نفسه، ص ص 316 - 324.

و يذكر كذلك أنه من خلال الخمسة و العشرين أو الثلاثين سنة الماضية ارتفع عدد الغنائم، وألحق الجزائريون بتجارة فرنسا خسائر فادحة قدّرت ب 4.752.000 ليرة، وكشف "ألبير ديفولكس" أن الغنائم بلغ عددها 38 سنة 1674م و 83 سنة 1675م، و يذكر مصدر انجليزي مجهول أنه أتى بنحو 187 غنيمة لميناء الجزائر في أقل من ثلاثين شهرا[1].

والجدول الآتي يوضح لنا عدد السفن التي أخذتها الجزائر و قيمة الغنائم التي نزلت بمينائها:

السنة	عدد السفن	قيمة الغنائم بالقرش الإسباني	متوسط قيمة كل سفينة
1674م	38	79.207.44	2084
1675م	83	278.211.50	3352
1676م	58	83010	1431
1677م	12	8127	677[2]

2- الأسرى الأوروبيون بمدينة الجزائر و افتدائهم:

إن القصد من جلب الأسرى، الحصول على مبالغ للفدية بالدرجة الأولى [3]، حيث كان هذا القطيع الآدمي يخضع للبيع الأول عن طريق المزاد بالأسواق المحلية "البادستانات" و الثاني عند افتدائهم على يد رجال الدين أو عن طريق الوساطة اليهودية[4].

هذه المبالغ البشرية شكّلت السلعة الأكثر رواجا في الجزائر و يتم تسويقها و تصديرها نحو المراكز التجارية الأوروبية لا سيما مالطا، باعتبار هذه الأخيرة عاصمة القرصنة المسيحية، و قد كانت مدينة الجزائر في القرن 17م تعجّ بأعداد هائلة منهم، أغلبيتهم مسيحيين من مختلف الأجناس (ايطاليا، إسبانيا، إنجلترا، البرتغال، هولندا إلخ)[5].

وعن تقديراتهم بمدينة الجزائر فإن الجدول الآتي يوضح لنا أعدادهم و هذا حسب المصادر الأوروبية ما بين سنتي (1580 – 1675م):

---

[1]- محمد بن سعيدان، المرجع السابق ، ص ص 49 - 51.

[2]- المنور مروش، المرجع السابق ، ج2 ، ص 342 . أنظر الملحق ، رقم 23 ص128.

[3]- نفسه ، ص 207.

[4]- نفسه، ص 50.

[5]- نفسه، ص ص 52 - 54.

السنة	عدد الأسرى	المصدر
1580م	حوالي 25.000	ديغو دي هايدو
1634م	25.000	الأب دان
1660م	5.000	لويس دوماي
1665م	أزيد من 40.000	دوفال
1675م	18.000	ج .ب. وولف[1]

لقد تراجع عدد الأسرى مع انخفاض عدد السكان في زمن كثرت فيه الأوبئة، ثم عاود الارتفاع عند انتعاش نشاط الغزو البحري مجددا و ذلك في عهد الدايات الثلاث الأوائل، و من ثمة انخفض مجددا سنة 1698م إلى 2600[2].

أما بالنسبة لأثمان الفدية فقد وصلت لمبالغ كبيرة خاصة تلك التي تدفعها اسبانيا [3] لعمليات افتدائهم، فغالبا ما يكونون قساوسة، فكانت هناك ثلاث مجموعات مسيحية للافتداء و هي: جماعة المرسدير Merédaire و جماعة أبناء الرحمة (الفرنسيسكان)، جماعة الثالوث المقدّس Les trinitaire.

هذه المجموعات هي التي أشرفت على أهم عمليات الافتداء بالجزائر، و تحريرهم كان يتطلّب إلى جانب الفدية نفقات أخرى، ومع انخفاض عدد الأسرى قابله ارتفاع محسوس في ثمن الفديات ذلك وابتداءً من منتصف القرن 17م[4].

وفي سنة **1691م** جاء رجال الدّين الإسبان للجزائر و معهم 300 ألف قرش لافتداء 753 أسيرا[5].
أسيرا[5].

و الجدول التالي يوضح أثمان افتداء الأسرى في كل سنة:

السنوات	1644م	1662م	1666م	1683م	1685م
ثمن الافتداء	155 ليرة فرنسية	500 ليرة فلورين[6]	600 ليرة فرنسية	750 ليرة فرنسية	800 ليرة فرنسية[1]

[1]- المنور مروش ، المرجع السابق ج2، ص 53.

[2]- محمد بن سعيدان، المرجع السابق، ص 55.

[3]- المنور مروش، المرجع السابق ، ج 2، ص 207.

[4]- محمد بن سعيدان، المرجع السابق ، ص ص 56 – 57 ،أنظر الملحق رقم 24 ، ص 129 .

[5]- المنور مروش، المرجع السابق، ج2،ص 209.

[6]- فلورين: عملة هولندية قيمتها تقارب الليرة. نفسه ج 1، ص 51.

المطلب الثالث : الضرائب و الرسوم بمدينة الجزائر:

عرف النشاط الاقتصادي بمدينة الجزائر وجود منطقة حضرية تحتوي عددا من الأسواق والحوانيت و الجماعات المهنية المتخصصة، و ميناء متميز بنشاطه نظرا لاستقباله سلعا و بواخر أجنبية التي فرضت عليها العديد من الضرائب والرسوم [2]، حيث تميّزت بانعدام الدقة في التسمية فلم تعرف الضرائب بأسماء خاصة عدا بعضها، و أطلقت عبارة المغرم للدلالة على الضرائب بوجه عام[3].

1- الجبايات و الرسوم الخاصة بالأسواق

لقد فرضت على أسواق مدينة الجزائر خلال القرن 10 - 11هـ/16 - 17م عددا من الضرائب و الرسوم و المتمثلة في:

أ- ضريبة الغرامة (المغرم) أو مغرم المخزن : كان يدفعها حوالي ثمانية و عشرين جماعة [4] في وقت معين حدد بعبارة "من الراتب إلى الراتب" أي مرة كل شهرين [5]، إذ أن أهم مبلغ دفعته جماعة الفكاهين و الذي بلغ اثنين و خمسين و مائتي ريال، ثم يليه ما دفعه الدلالون بسوق الخياطين و هو سبعة عشر و ماية وريال، أما أدنى مبلغ فكان من نصيب جماعة الحلفاوية و هو أحد عشر ريالا، بينما دفعت جماعات و هي: القوقجية و المقايسية، الغمادين، الحصارين ، السفاجين المبلغ نفسه و قدر بثمانية و عشرين ريالا، كما دفعت جماعتا الحفافين و العطارين المبلغ نفسه و هو سبعة و ثلاثون ريالا[6].

ب- ضريبة التعيين أو بشماق القشتولة : دفعها أربعة أمناء فقط و هم: أمين البحاري الذي سدد مستحقا قدره أربعة و ستين أربعمائة صايمة، و أمين فندق الجعلولة الذي قدم ثلاثمائة صايمة، أمين القبائل الذي أسندت إليه تجارة الحبوب و الزرع سدد مائتي صايمة و أمين الجيجلية الذي سدّد المبلغ نفسه[7].

---

[1]- محمد سعيدان، المرجع السابق، ص 57.

[2]- عمر حرفوش، الإدارة الجزائرية في العهد العثماني " الإدارة المركزية نموذجا"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، الجزائر، 2008 – 2009م، ص 199.

[3]- عائشة غطاس، المرجع السابق، ص 234.

[4]- نفسه، ص 235.

[5]- جمال قنان، المرجع السابق، ص 150.

[6]- عائشة غطاس، المرجع السابق، ص 237.

[7]- نفسه، ص 238.

ج– غرامة العسة: التزم الحرفيون بمبلغ مالي الذي كان يختلف من جماعة لأخرى، يبقى الحرفي مطالبا به حتى بعد وفاته، حيث يقتطع من التركة: « خرج في عسكة الدكان ريال واحد من تركة الحاج جلول التماق »[1].

د– ضريبة الوطاق[2]: خصت هذه الضريبة عددا من الجماعات التي عنيت بالخدمات و هي خاصة بالحراسة الليلية كجماعات البرادعية و الدخاخنية، الفحامين، الفخارجية و دلالي الحوائج، وزاعي البقر، و فرضت أيضا على الكوش[3].

لقد تميزت عملية جباية الضرائب بتنظيم محكم و دقيق حيث سهر على تنظيمها مشرفين و ذلك حسب التوزيع الجغرافي و من أمثال ذلك:

اسم السوق	المشرف على السوق
سوق الكبير	عبد القادر
سوق السمن	الحاج قاسم
سويقة عمورة	بن مغل الحاج محمد
عند دار الإنكشارية	عبد الرحمن بن عان
باب الجزيرة	سي محمد الجيجلي
سوق باب الوادي	سي محمد الزاوي
الرحبة القديمة	يحي
كجاوة	عبد القادر
سيدي محمد الشريف	الجعدي
سوق الخضارين	قاسم الخضار
باب عزون	الخريف الفكاي[4]

[1]- عائشة غطاس، المرجع السابق، ص 238.

[2]- الوطاق: جمع وطقات و هي كلمة تركية تعني الخيمة، و أقيمت الوطقات خارج المدينةنفسه ، ص 239.

[3]- نفسه، ص 239.

[4]- نفسه، ص 240.

هـ– الضرائب الاستثنائية:

خضعت التنظيمات الحرفية إلى ضرائب أخرى و تعلق الأمر بالتبرعات الإجبارية و التي أخضت طابع الضريبة مثل ضريبة ضيفة رأس العام، كان شيوخ البلد يشرفون عليها، حيث تقدم هذه المساهمة سنويا مع حلول العام الجديد و هي كما يلي مرتبة حسب أهميتها:

1– رحبة الزرع **64.5** ريال. 2– دلال سوق الخياطين 64.5 ريال.

3– الفكاي 33 ريالا. 4– الصفار 23 ريالا.

5– القزدار 23 ريالا . 6– الجلاب 17 ريالا.

7– الحمامات 12.5 ريالا. 8– الحوكي 12 ريالا.

9– سوق القبايل 8.5 ريالا. 10– الحواج 6 ريالات.

11– التبان 5.5 ريالات. 12 – اللبان 5.5 ريالات.

13– الخراز 5.5 ريالات. 14 – الجرابة 5 ريالات.

15– حمال الرمانة 4.5 ريالات[1].

و علاوة على ضيفة رأس العام، فُرض على الجماعات الإنتاجية إسهامات إجبارية لخدمة البايلك وبطريقة مباشرة، فجماعة البرادعية تزوده مجانا بكل ما تحتاجه من بردعات و جوخ، أما جماعة الجزارين فتقدم أسبوعيا كل يوم خميس خروفين و نصف إلى كلّ سـفرة من الحامية العسكرية، ونصف خروف إلى الطباخين، كما تزود سفرة الأغا بخروف كامل كل يوم أربعاء [2]وجماعة الحدادين هي الأخرى تزود البايلك بكل ما يحتاجه في مجال الحدادة، أما جماعة الفرانين فكان عليها طحن القمح الموجه لاستهلاك دار الباي، و كانت أنظار السلطة تتوجه للجماعات الحرفية كلما تعلق الأمر بإصلاح القنوات و الطرقات، أسوار المدينة أو بناء منشآت أخرى من مرافق عمومية ذات المصلحة العامة، حيث يتحمل سكان المدينة ثلاثة أرباع و يتحمل أهل الذمة أي طائفة اليهود الربع الباقي[3].

و رغم هذا، فقد أسهمت الجماعات في الحراسة الليلية للمدينة، ففي عام 1692م من بين ستين شخصا أسندت لهم حراسة المدينة، و نجد ثلاثين شخصا من الجماعات الحرفية وخمسة من

---

[1]– عائشة غطاس، المرجع السابق، ص 241.

[2]– نفسه، ص 242.

[3]–نفسه ، ص ص 242 – 243.

العرابجية و خمسة من الجباجية، و يتم الفصل في القضايا ذات العلاقة بالنظام الضريبي بجامع السيدة بحضور أمناء الجماعات و شيوخ البلد[1].

2- الضرائب و الرسوم على الميناء و السلع:

يعدّ ميناء الجزائر من أهم الموانئ التي كان يرتادها التجار المسيحيون على الضفة الجنوبية للبحر المتوسط، فكانت هناك بواخر آتية من أوروبا (انجلترا، إسبانيا، فرنسا، إيطاليا) و أخرى من البلدان الإسلامية، و قد احتوى الميناء على بوابتين ذات أهمية اقتصادية كبيرة، حيث سميت الأولى بالجمارك يشرف عليها "خوجة الجمارك" خاص لعملية جمركة السلع التي يأتي بها التجار[2].

كان أوّل ما يفرض في الميناء ضريبة خاصة بحقوق إرساء البواخر، فالبواخر الإسلامية كانت تدفع نصف ما تدفعه البواخر المسيحية الصديقة، و هذه الأخيرة تدفع نصف ما تدفعه البواخر الدول المعادية، حيث قدّرت هذه الرسوم ب 20 – 40 – 80 ريال، و التي عرفت ارتفاعا متتاليا عبر مرور الزمن[3].

أما الرسوم على السلع فكانت مختلفة حسب الفترات و حسب العلاقات السياسية، ففي القرن 16 م كانت كل السلع الآتية من البلدان المسيحية يفرض عليها رسما قدره 11% من قيمة السلعة ليرتفع في منتصف القرن 17م إلى 12 %، و بقيت هذه الضريبة مفروضة إلى غاية القرن 19م، و بالنسبة لجمركة السلع الآتية من السلع فكانت تقام بمكتب الجمارك بباب البحر و جزء من السلع الآتية من البلدان المسيحية تقام جمركتها بدار الإمارة، فمثلا القماش الهندي الآتي من اسطنبول يدفع عليه 21 صايمة للقنطار، بينما الآتي من مصر ف 12 صايمة للقنطار، و الرسوم المقدرة على الأرز تقدر ب 25 درهم على كل قنطار، أما السلع التي لا يتم بيعها كان يسمح بإعادة شحنها دون أن يدفع عليها أي رسم[4].

وكل هذه الرسوم والضرائب المرتبطة بالحياة الاقتصادية للأسواق، هي مصادر دخل للخزينة العمومية.[5]

---

[1] -عائشة غطاس ، المرجع السابق ،، ص 243.

[2]- عمر حرفوش، المرجع السابق، ص 207.

[3]- نفسه، ص 207.

[4]- نفسه ، ص 208.

[5] -سعيدوني،النظام المالي،المرجع السابق، ص94.

الخاتمة

- امتدت أسواق مدينة الجزائر العثمانية خلال القرنين (10-11هـ / 16-17م) عبر شارعين رئيسين، أحدهما من باب عزون إلى باب الواد و الثاني من وسط المدينة إلى المرسى، حيث ارتبط توزيعها و تنظيمها الفضائي بمعيار مُهم وهو القرب و البعد عن المسجد لجذب الناس باعتباره القلب النابض للمدينة، فنجد تمركز الأسواق ذات الأهمية العالية حول المسجد كالقيصرية و الصاغة الخ بينما توزعت الأخرى حسب طبيعتها، فكلما اقتربنا من أبواب المدينة وجدنا الحرف التي تقل أهمية كالحدادين و السمارين، و في خارج أسوار المدينة نجد أسواق مخصصة لاعتبارات اجتماعية كالصوت المزعج و الروائح الكريهة، وبالنسبة للمعيار الثاني تمثل في نظام التخصص وهذا ما تعكسه الأسماء المعطاة للأسواق لكن بصفة غير صارمة، إذ توجد نشاطات بأسواق لا تمت لها بأي صلة مما خلق جوا من التعاون و التضامن بين أهل الحرفة الواحدة.

– ارتبطت أسواق بمدينة الجزائر بعدّة مرافق اجتماعية ذات أهمية اقتصادية من خلال ترويجها للسلع و بيعها كالفنادق و الحوانيت، الرحبات إلخ، كما كانت هناك أماكن للاجتماع والتسلية و عقد الصفقات التجارية مثل المقاهي والحمامات، فتعد هذه المرافق مؤشرات عن طابع المدينة الاقتصادي إلى جانب الأسواق.

– خضع تسيير الأسواق و مراقبتها و تنظيمها لإشراف مجموعة واسعة من موظفي البايلك كالمحتسب المعروف بصاحب السوق و شيخ البلد، أمين الأمناء، العساس الخ ، كما كانت هناك مجموعة من الطوائف الحرفية خاضعة لتنظيمات النشاط الحرفي كاليهود و بني ميزاب، الجيجليين، الأندلسيين، الذين كان لهم دور بارز في تطوير الأسواق.ومثّلت الصناعات و الحرف بأسواق المدينة نشاطا تقليديا معتمدا على المهارة اليدوية والتقاليد الموروثة بهدف سدّ الحاجيات الضرورية للسكان.

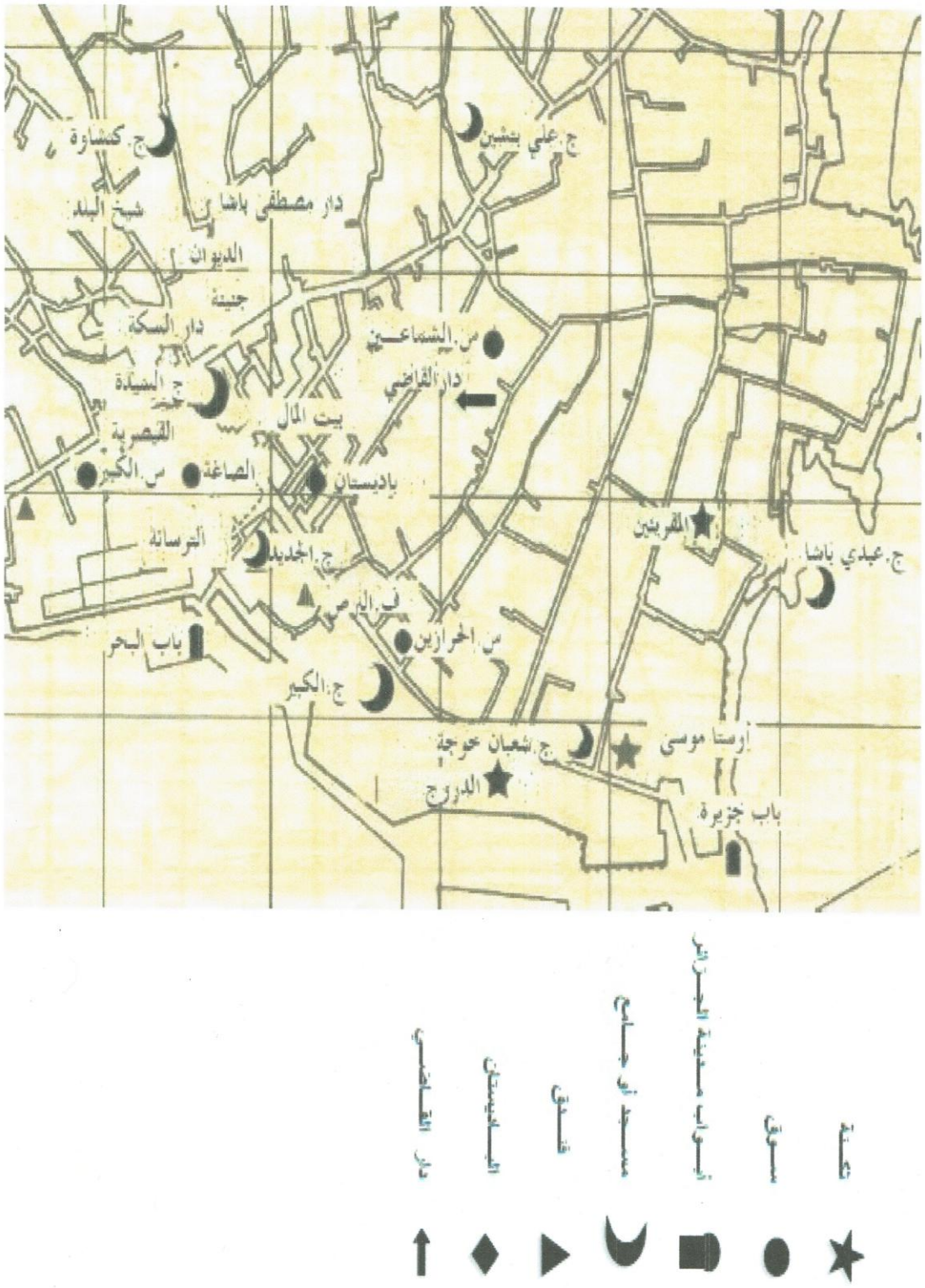
– شهدت مدينة الجزائر في مجال التعامل النقدي وجود عدّة عملات منها المحلية المضروبة بمدينة الجزائر مثل: السلطاني، ريال بوجو، الآسبر النحاسي إلخ، إلى جانب القطع الموروثة عن الفترة الزيانية، كما كانت هناك عملات أجنبية إسلامية عثمانية كالمحبوب وزر محبوب عثماني،وتونسية كالريال تونسي،وكذلك سلطاني المغرب الأقصى،ومن العملات الأوروبية نذكر الفرنك الفرنسي وأوقة ايطاليا، وخاصة ريالات إسبانيا التي هيمنت على المعاملات التجارية بالأسواق ، بالإضافة إلى أن مختلف البضائع و السلع و المنتجات كانت مُسَعرة مما ساعد على تنظيم الحياة الاقتصادية، فشهدت الأسعار ارتفاعا وانخفاضا وذلك حسب نوعية السلعة وقيمتها ووزنها .

– هيمنت مدينة الجزائر على التجارة الداخلية بفضل مقرها الإداري ووزنها الديمغرافي،حيث تمت مبادلاتها الداخلية مع مدن الإيالة ،ومع المناطق القريبة منها ،وحتى مع القبائل الصحراوية، فكانت المدينة تأتيها مختلف البضائع والسلع عبر طرق سلطانية ربطت بين الجزائر وعواصم البيالك، وأخرى ثانوية بين الجزائر واهم المدن وقرى دار السلطان، وفيما يتعلق بتجارة المدينة الخارجية مثلت الغنائم البحرية قسمها الأكبر، إضافة إلى ارتباطها تجاريا برحلات بحرية مع الأقطار الإسلامية مركزة في تبادلها على ضروريات العيش والمواد الكمالية ،إلا أن هذه التجارة لم تمثل سوى جزء ضئيلا مقارنة بالتبادل الأوربي الذي اعتمد على تصدير كميات من الحبوب ومواد أخرى مقابل استيراد مواد مصنعة أو معالجة وفي مقدمتها فرنسا ،ليفورن جنوه، فهذه التجارة الخارجية تمت عبر طرق بحرية وأخرى برية والتي كانت اكبر قوافلها ركب الحج لما يدره من أرباح طائلة .

وفي الأخير يمكن القول، أنّ الأسواق بمدينة الجزائر كان لها دور بارز في تفعيل الحياة الاقتصادية سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي من خلال ورود السلع والبضائع إليها ، ووجود العديد من الحرف والمهن التي ساهمت في تنشيط الأسواق وتوسيعها،بالإضافة لمختلف ضرائبها ورسومها التي كان لها دور في مصادر دخل الخزينة .

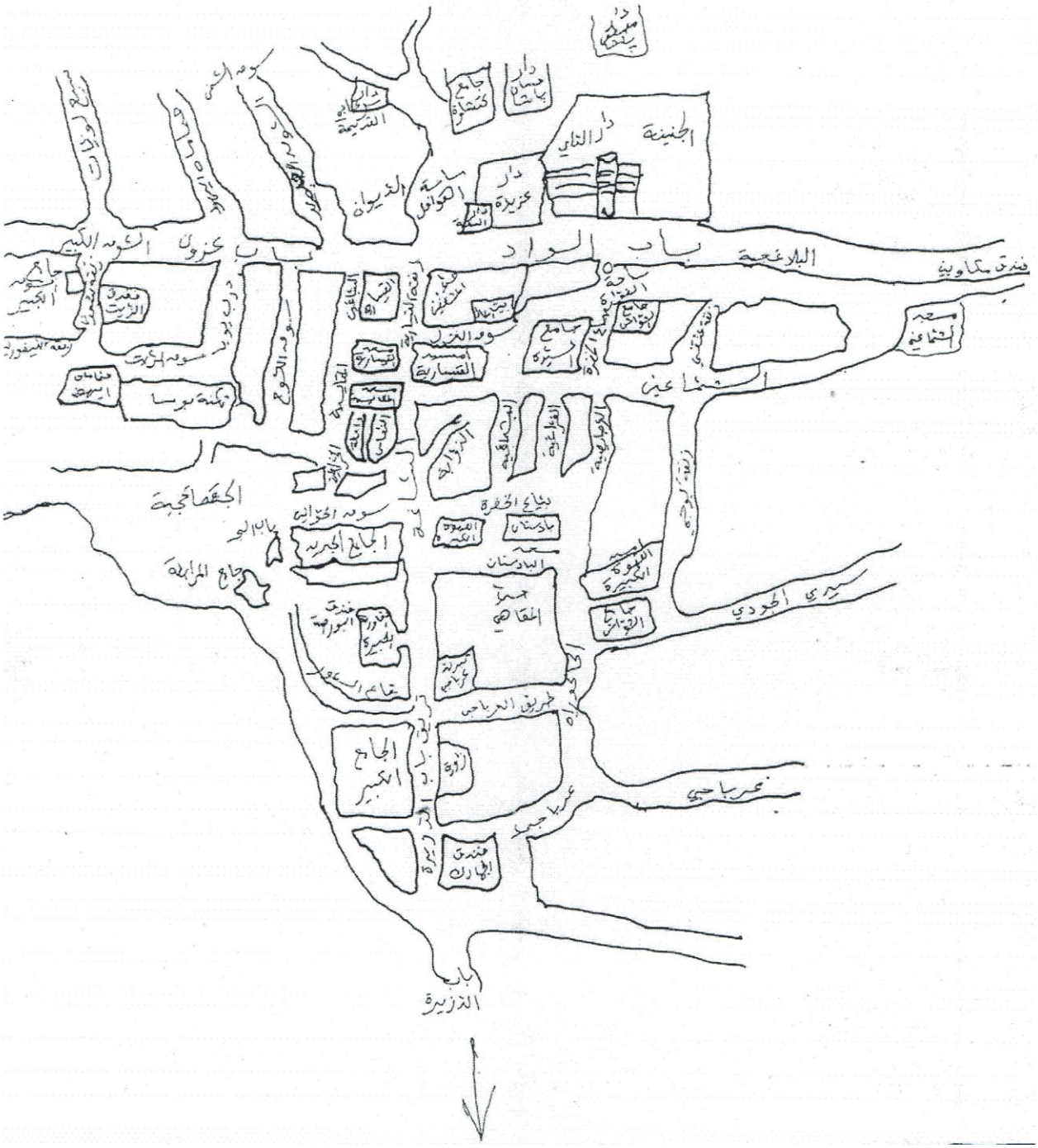
الملاحق

الملحق رقم (01)



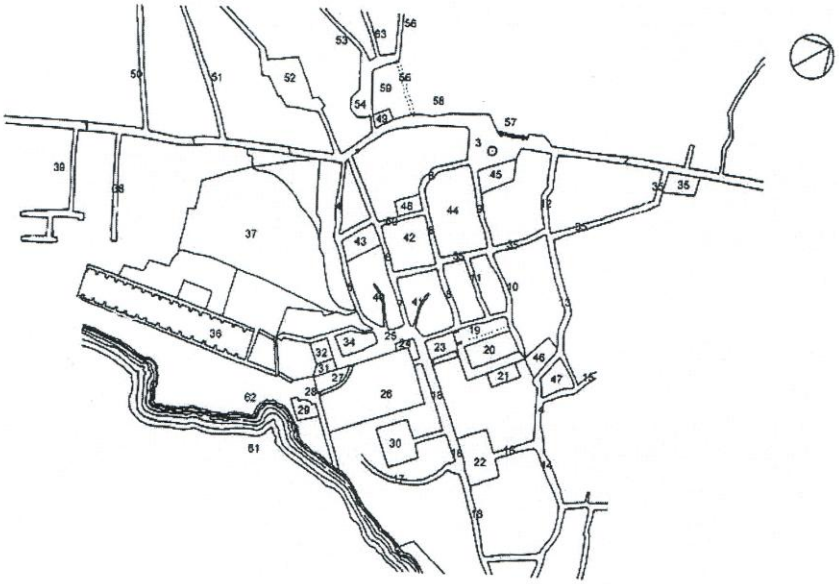
خريطة توضح الأسواق و أهم المرافق الاجتماعية المتفرعة عنها.

لطيفة حمصي،المجتمع والسلطة القضائية المجلس العلمي بالجامع الأعظم بمدينة الجزائر(1122-1246هـ/1710-1830م) نموذجا، مذكرة لنيل الماجستير في التاريخ،جامعة الجزائر 2011-2012 ،ص232.



مخطط عن الأسواق بمدينة الجزائر.

زهية بن كردرة، المرجع السابق، ص 226

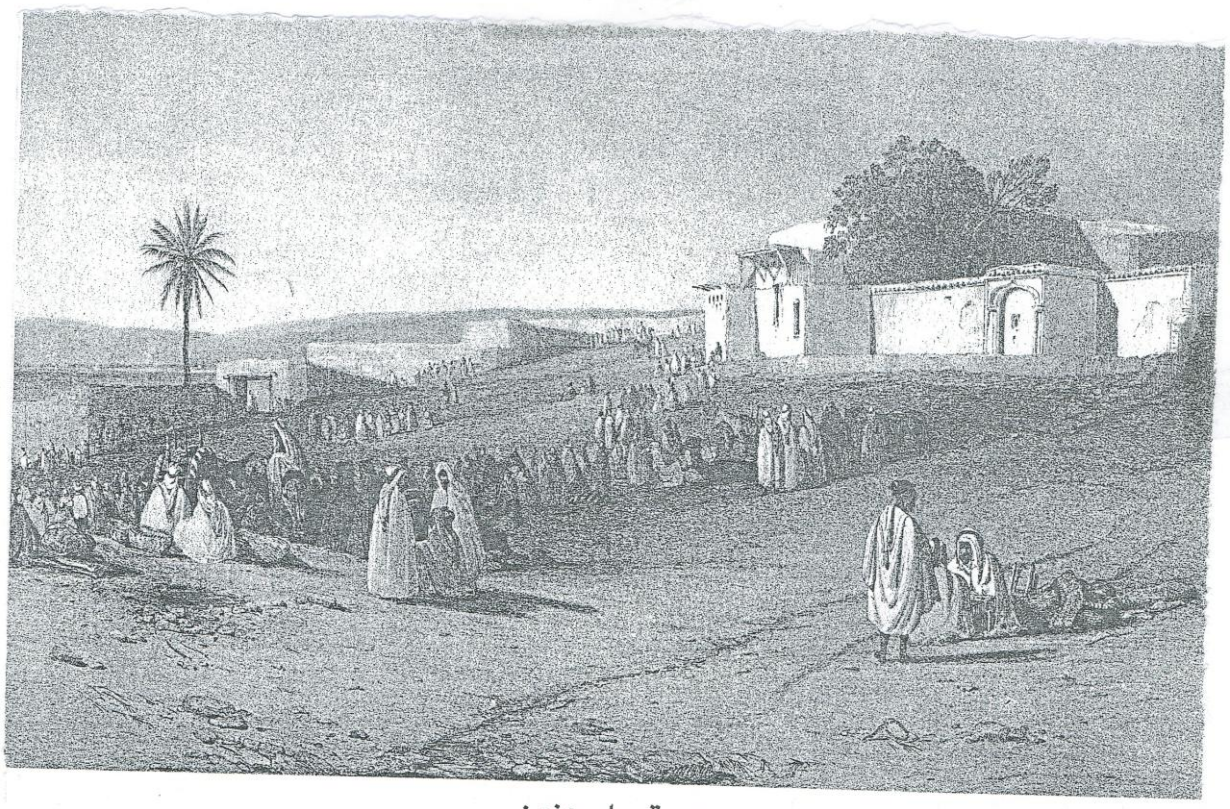


1-باب عزون
2-باب الواد (الشماعين)
3-ساحة النافورة
4-الصباغين
5-المقايسية
6-القيسارية
7-الصاغة
8-الباشماجية (الإسكافيون)
9-بياع الخضرة (بائع الخضر)
10-الرصايصية
11-الفراغية (صانعو الأقفال)
12-زنقة عنقني (شارع ماهون Mahon)
13-زنقة بوجي (شارع ماهون Mahon)
14-الحاقورة (شارع ماهون Mahon)
15- سيدي جودي (شارع الألوان الثلاثة)
16-عرباجي (Rue des Sauterelles)
17-قاع السور (شارع القوس)
18-باب الدزيرة (شارع البحرية)
19-دورية (شارع la Dorade)
20-البادستان (سوق النخاسة)
21-مسجد البادستان (ساحة Mahon)
22-تبارنة عرباجي (سجن)
23-القهوة الكبيرة
24-مراحيض
25-سوق الحواتين
26-جامع الجديد
27-سوق باب البحر
28-باب البحر
29-مسجد الحواتين
30-الغورية الكبيرة (فندق البورصة)
31-بوعنان
32-علوي الجنان
33-جامع جقماجية
34-مسجد الربطة (ممر مسدود)
35-مسجد الشماعين
36-حصن باب البحر
37-ورشة أشغال
38- زنقة الليفورنية (شارع Palmyre)
39- ممر بوزة (ممر مسدود)
40-زنقة النحاس
41-زنقة الدوادة (ممر خيوط الذهب)
42-مسيد القيسارية (مدرسة)
43-مسجد المقايسية الصباغين
44-جامع السيدة
45-جامع الشاوش
46-مسيد القهوة الكبيرة
47-جامع السلطان
48-بيت المال
49-دار السكة
50-سوق اللوح (شارع القديسة)
51- حمامات (شارع باب جديد)
52- سوق جديد (شارع يوبا)
53- الشباغلية البابوجية
54- ساحة القوافل (شارع الديوان)
55-زنقة حسن باشا (شارع السودان)
56- زنقة حسن باشا
57-مدخل الجنينة
58-الجنينة
59-قصر الداي
60- سوق الغزل (شارع الصوف)
61-ميناء تجاري
62-ميناء صيد
63-ساباط الديوان (شارع الديوان)

خريطة : توزيع الأسواق بمدينة الجزائر قبل 1830

نبيلة آيت سعيدة، المرجع السابق (نقلا عن Eudel)، ص 47.

الملحق رقم (02)



سوق بباب عزون

زهية بن كردرة، المرجع السابق، ص 265

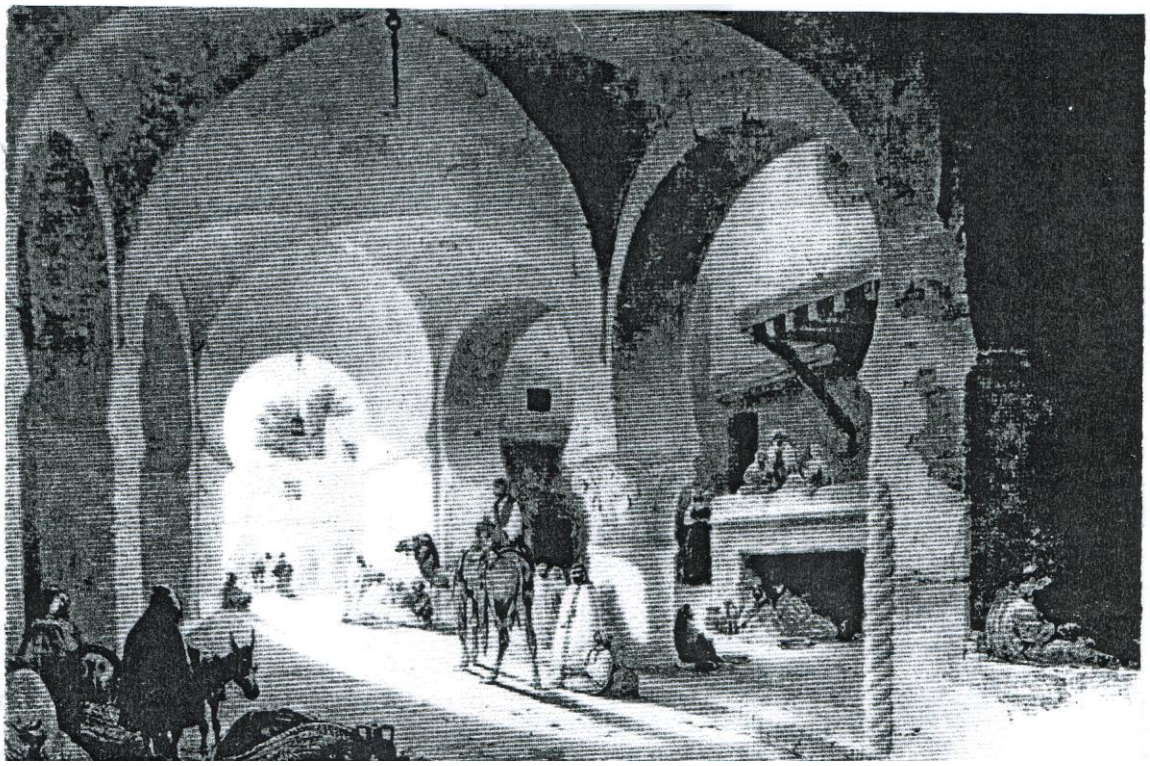
الملحق رقم (03)



سوق القيصرية

هاينريش فون مالتسان، المرجع السابق، ص 35.

الملحق رقم (04)



شارع تجاري مغطى بالقصبة السفلى بالجزائر

مصطفى بن حموش ، المدينة و السلطة في الإسلام، المرجع السابق، ص 125.

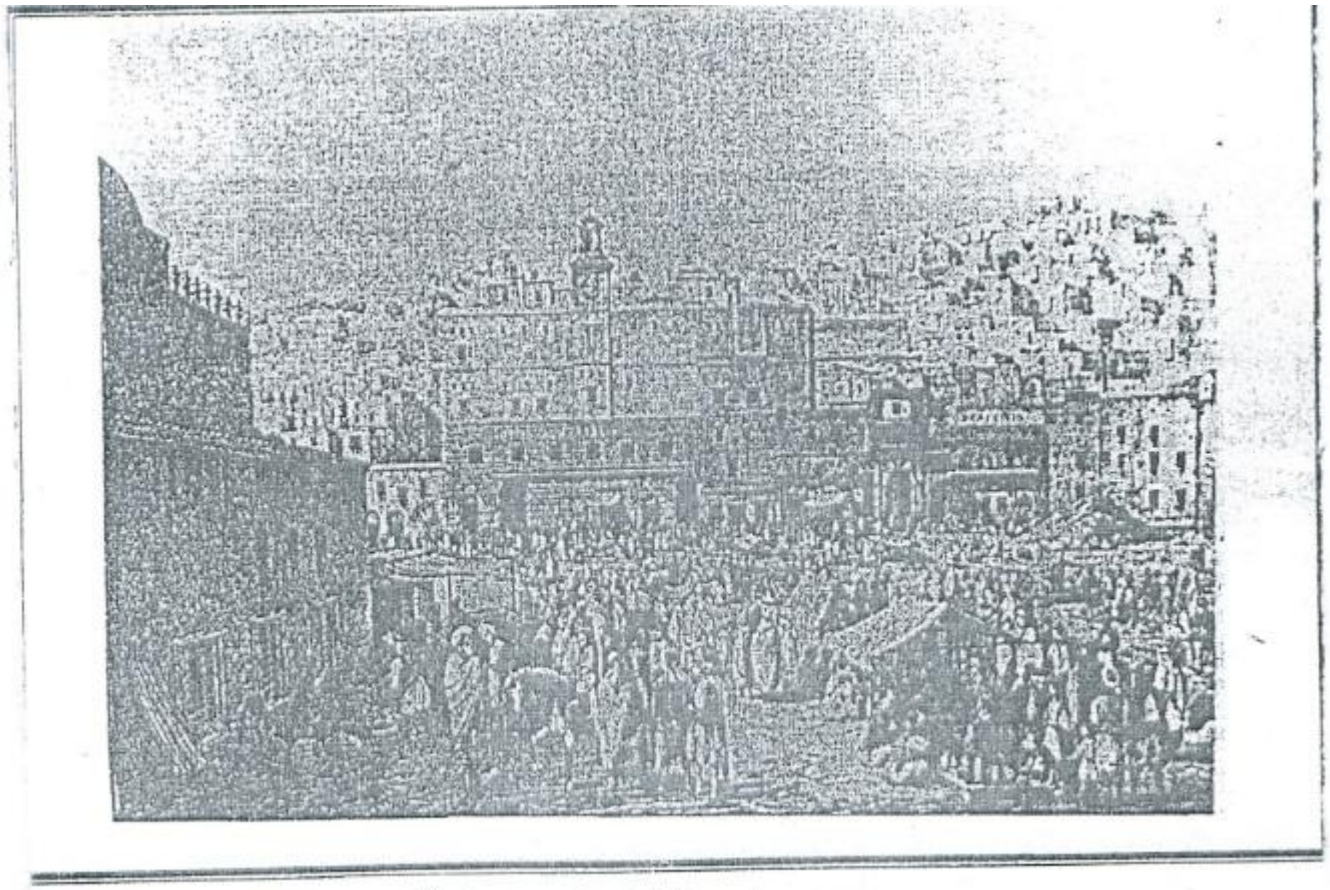
الملحق رقم (05)



السوق الكبير بمنطقة القصبة السفلى بالجزائر قبل هدمه. (المكتبه الوطنيه الجزائرية).

مصطفى بن حموش، المرجع السابق، ص 127.

الملحق رقم (06)



: ساحـــة الجنينة (دار السكة)

زهية بن كردرة، المرجع السابق، ص 270.

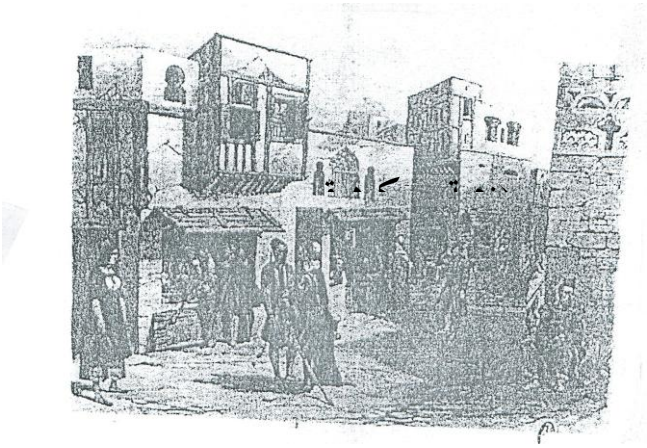
الملحق رقم (07)



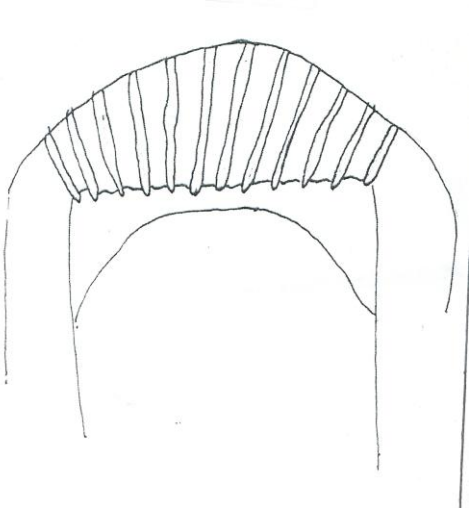
. باب (باب الواد)

زهية بن كردرة، المرجع السابق، ص 280.

الملحق رقم (08)

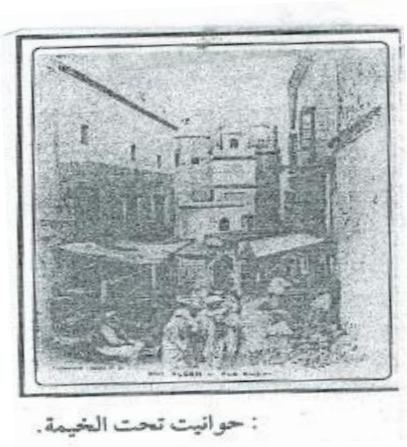


حوانيت



سقف حانوت

زهية بن كردرة، المرجع السابق ،ص247.



: حوانيت تحت الخيمة.



: حوانيت من الخشب.

الشويهد، المرجع السابق، ص 213.



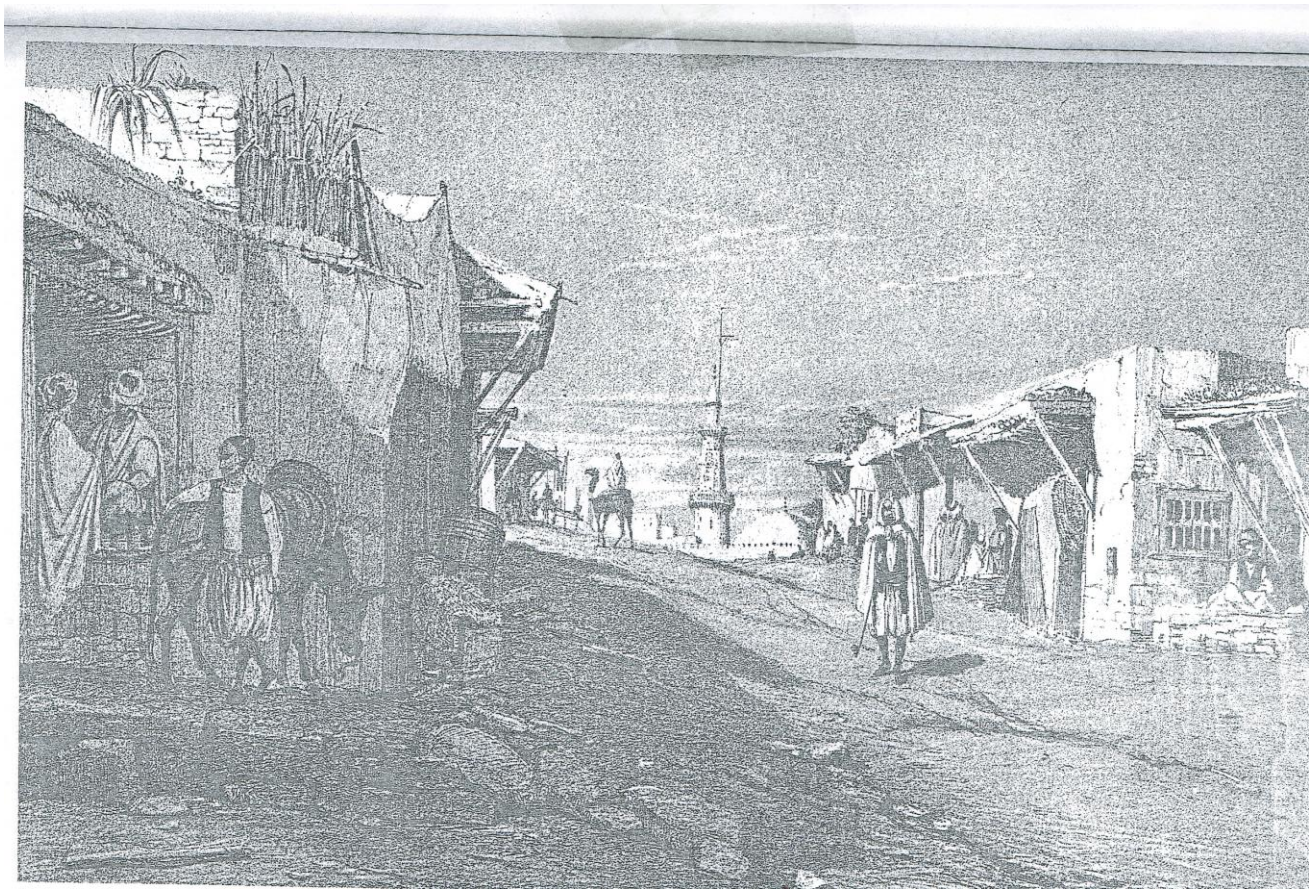
حانوت القصاب



: ظلة حانوت القصاب

زهية بن كردرة، المرجع السابق، ص 289.

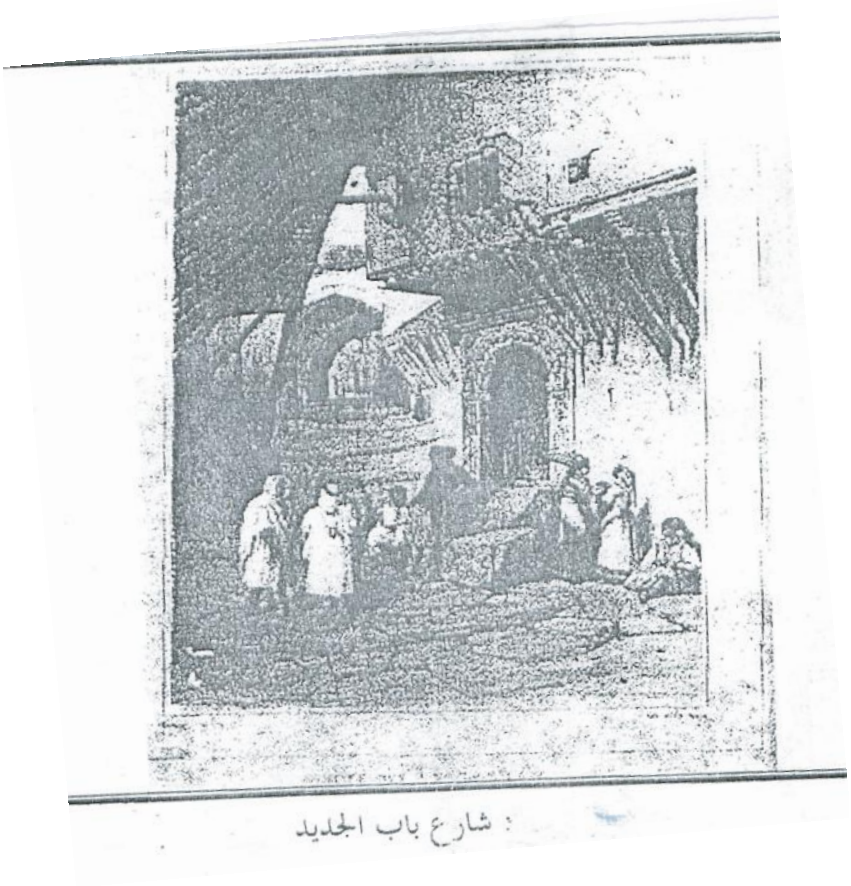
الملحق رقم (09)



شارع باب عزون

هاينريش فون مالتسان، المرجع السابق، ص183.

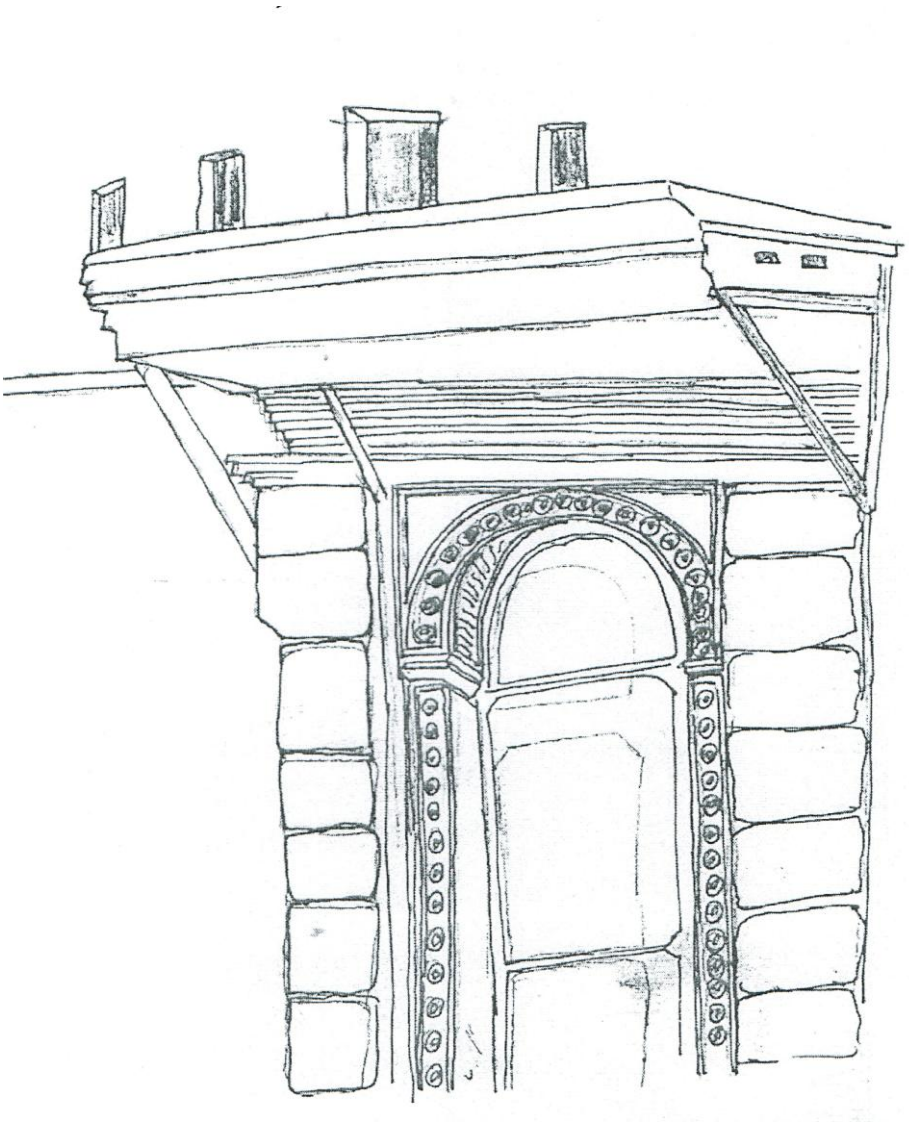
الملحق رقم (10)



: شارع باب الجديد

زهية بن كردرة، المرجع السابق،ص278.

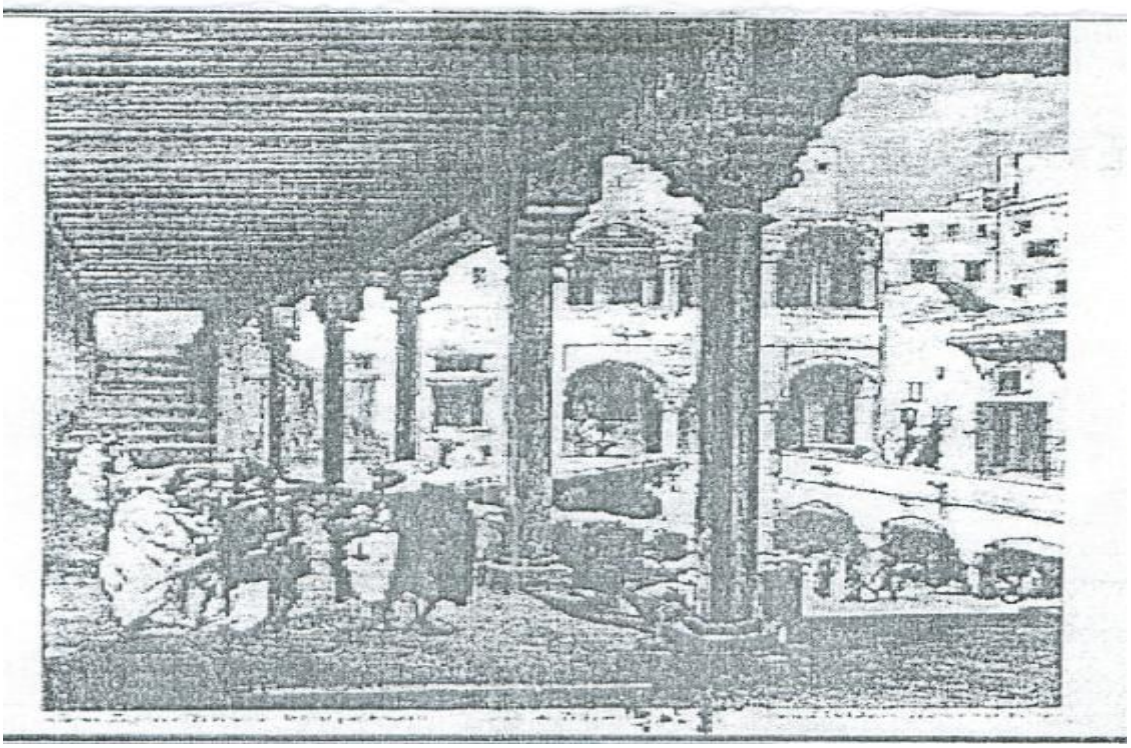
الملحق رقم (11)



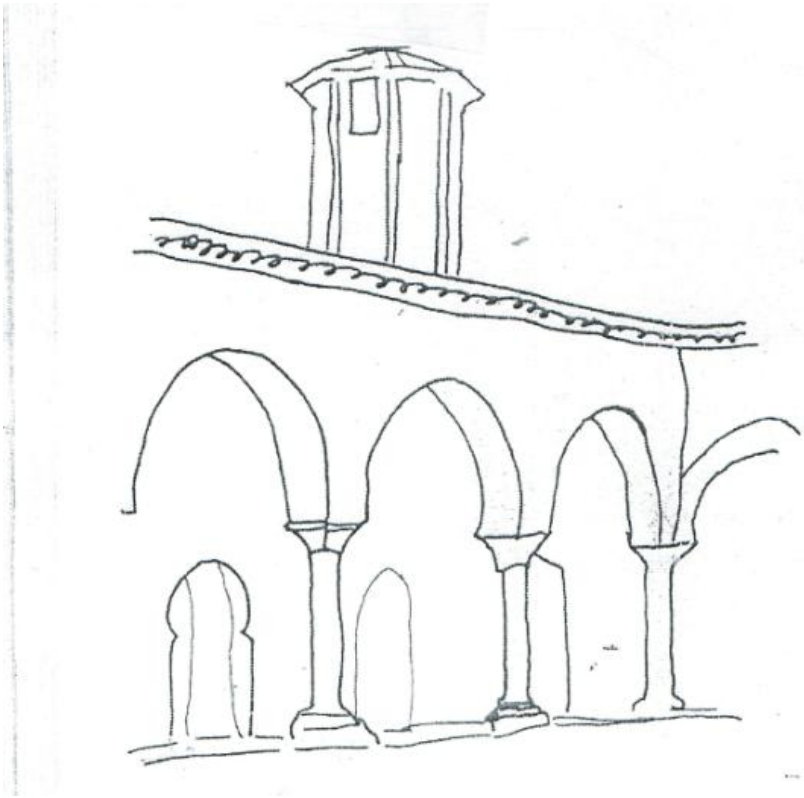
باب فندق بحرية

زهية بن كردرة، المرجع السابق، ص 258.

الملحق رقم (12)



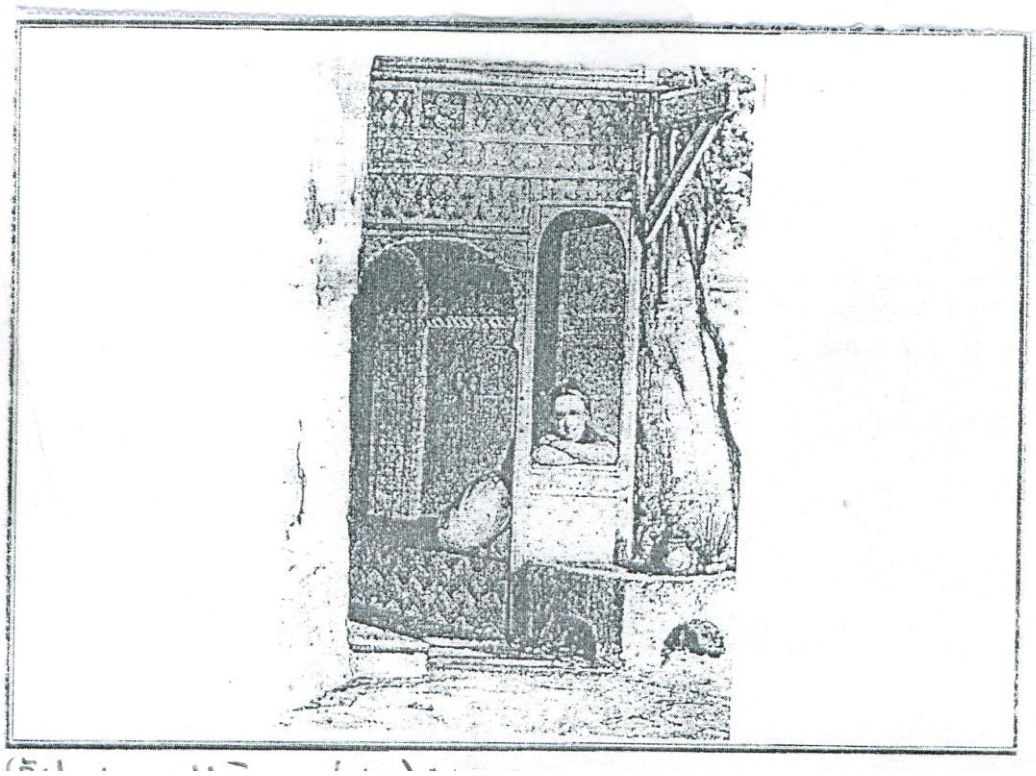
فندق الزيت



الطابق العلوي

زهية بن كردرة، المرجع السابق، ص ص 252 –272.

الملحق رقم (13)



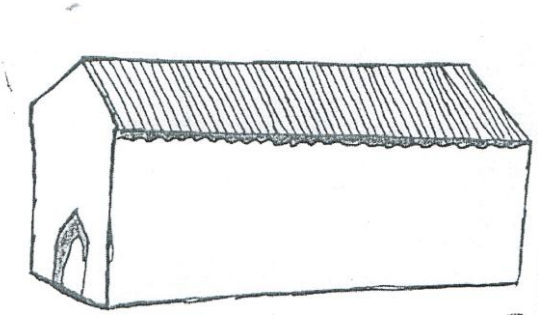
حلاق

زهية بن كردرة، المرجع السابق، ص 265.

الملحق رقم (14)



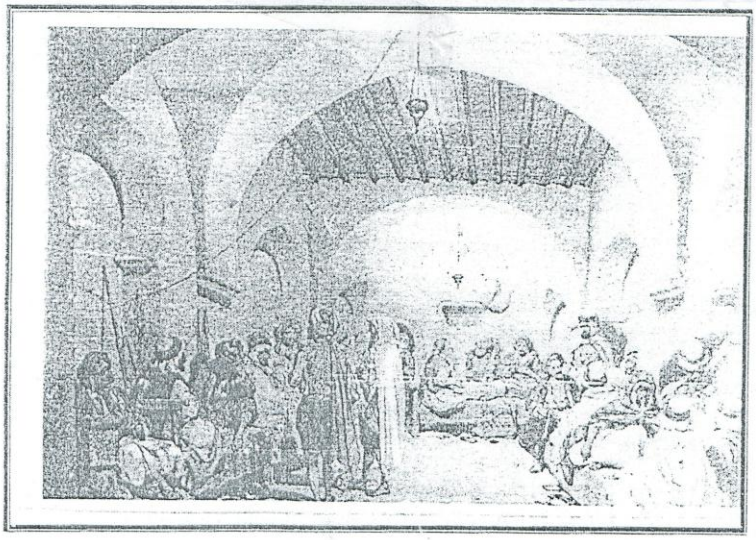
الرحبة



مستودعات الرحبة

زهية بن كردرة، المرجع السابق، ص ص 239-255.

الملحق رقم (15)



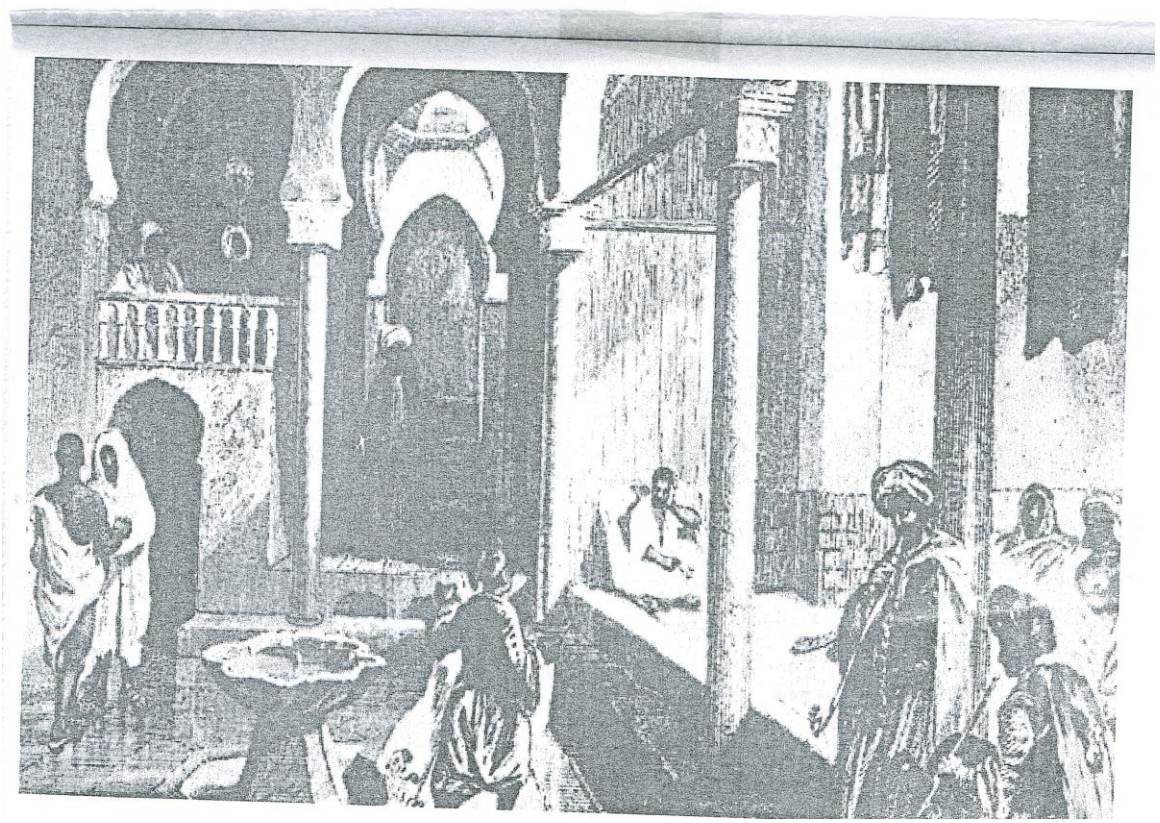
مقهى



القهواجي

زهية بن كردرة زهية، المرجع السابق، ص ص 264-296.

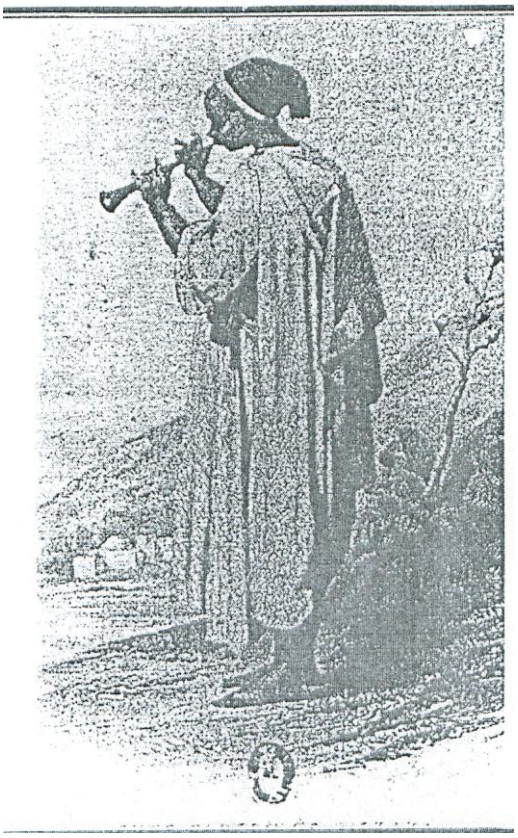
الملحق رقم (16)



حمام

هايرنيش فون مالتسان، المرجع السابق، ص 135.

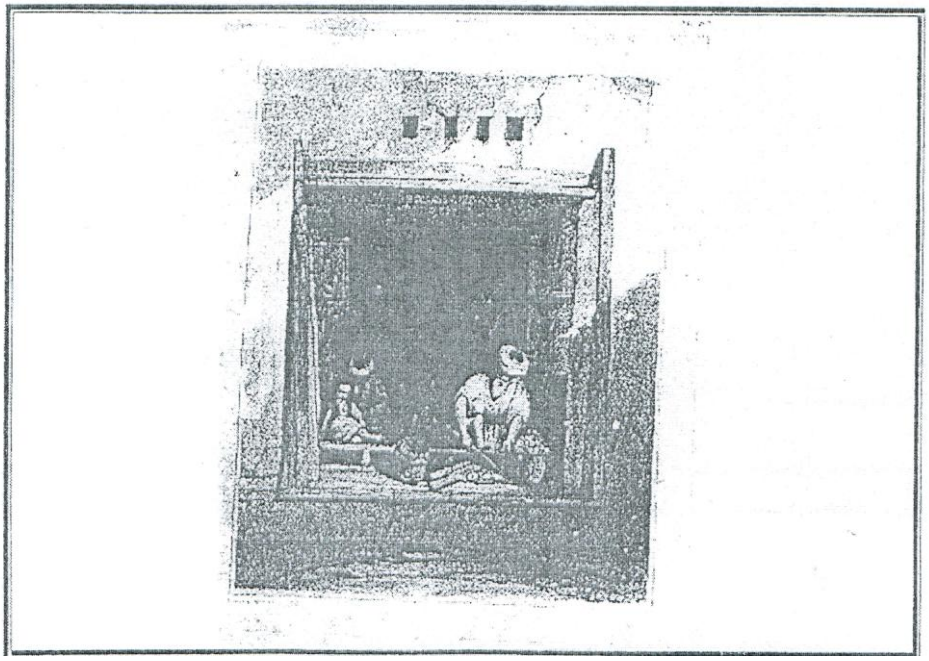
الملحق رقم (17)



بسكري

زهية بن كردرة، المرجع السابق، ص 293.

الملحق رقم (18)



خراط

زهية بن كردرة، المرجع السابق، ص 262.

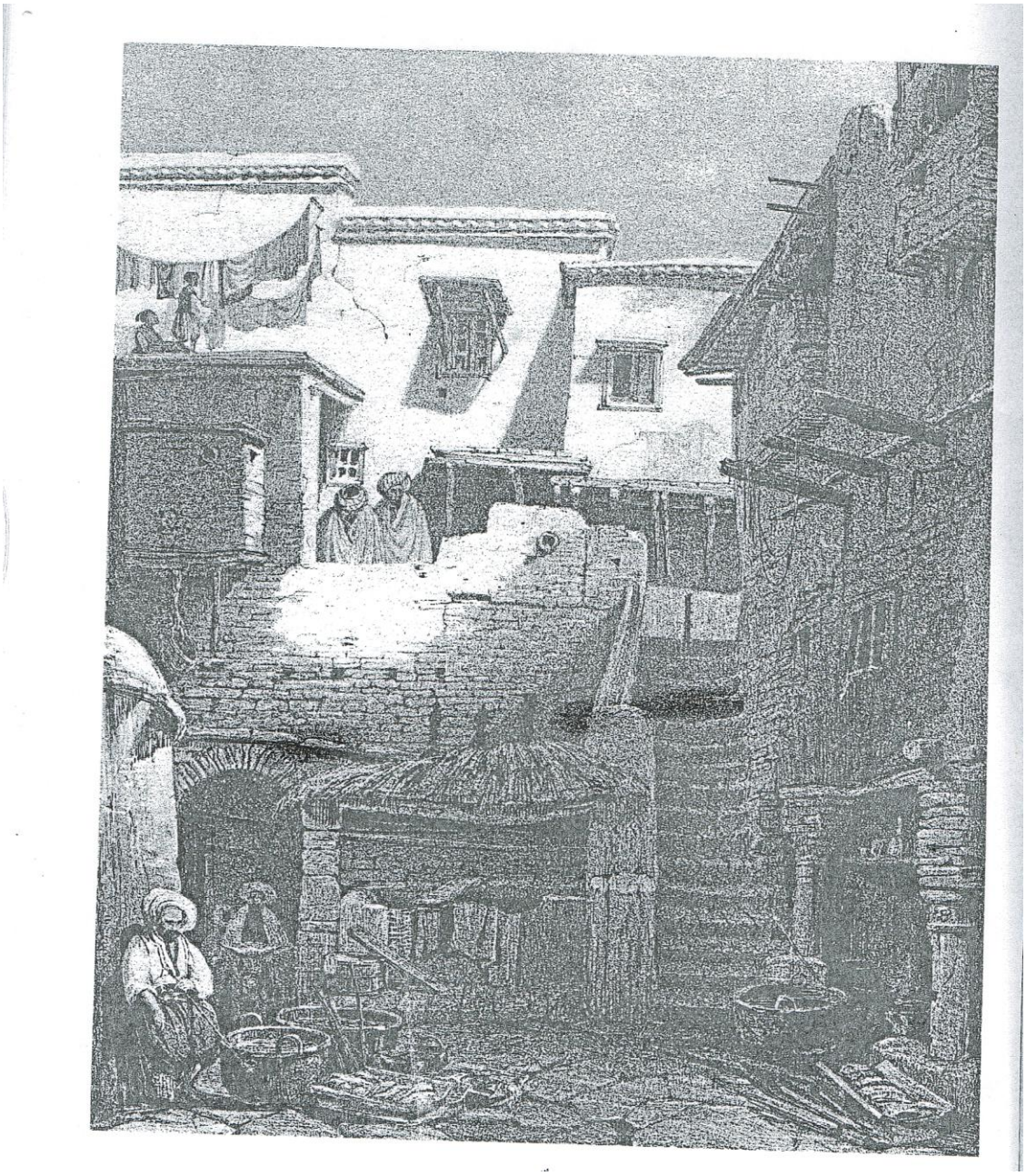
الملحق رقم (19)



تاجر فواكه

زهية بن كردرة، المرجع السابق، ص 293.

الملحق رقم (20)



صباغ

هايرنيش فون مالتسان، المرجع السابق، ص 118.

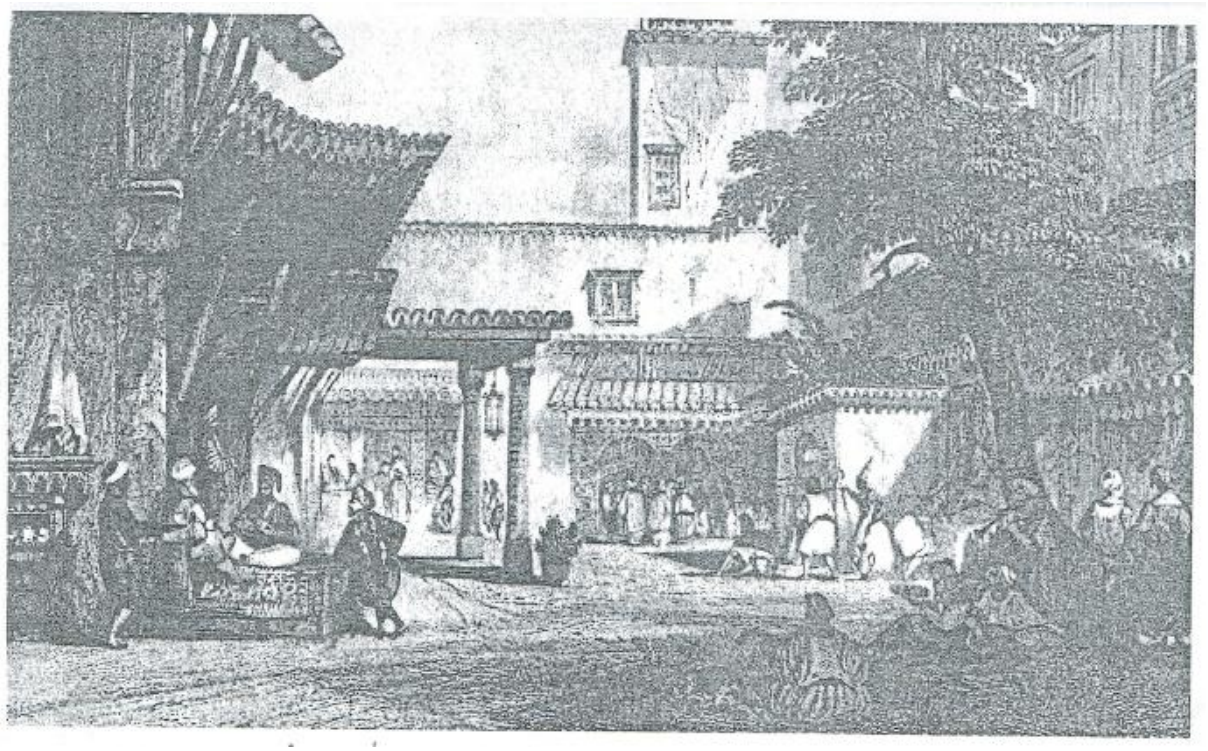
الملحق رقم (21)



أمزابي حمامجي

زهيةبن كردرة ، المرجع السابق، ص 295.

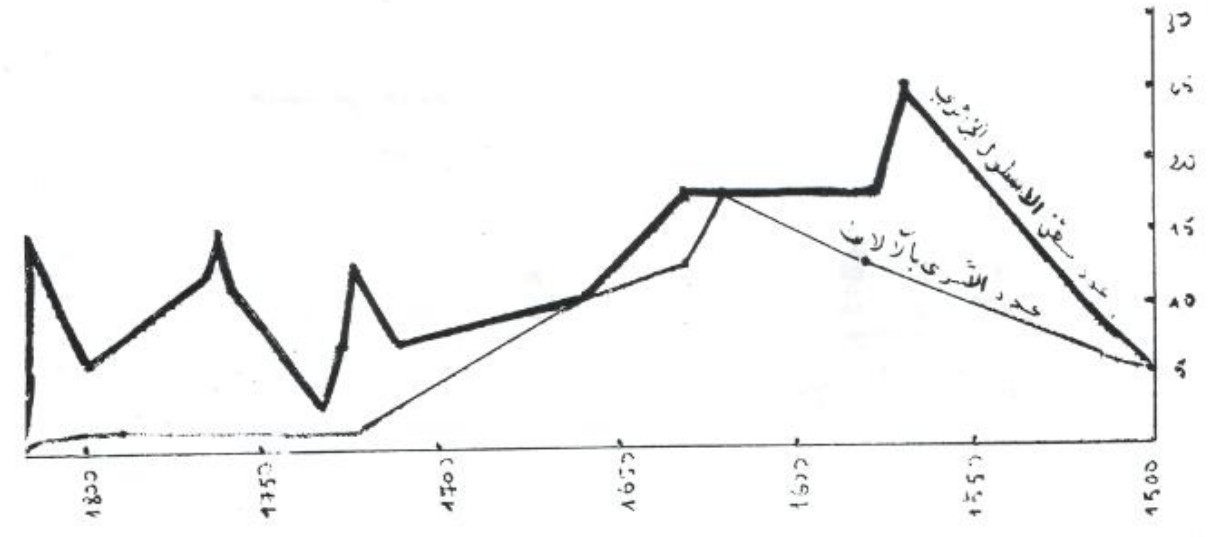
الملحق رقم (22)



سوق اللوح

هاينريش فون مالتسان، المرجع السابق ص165.

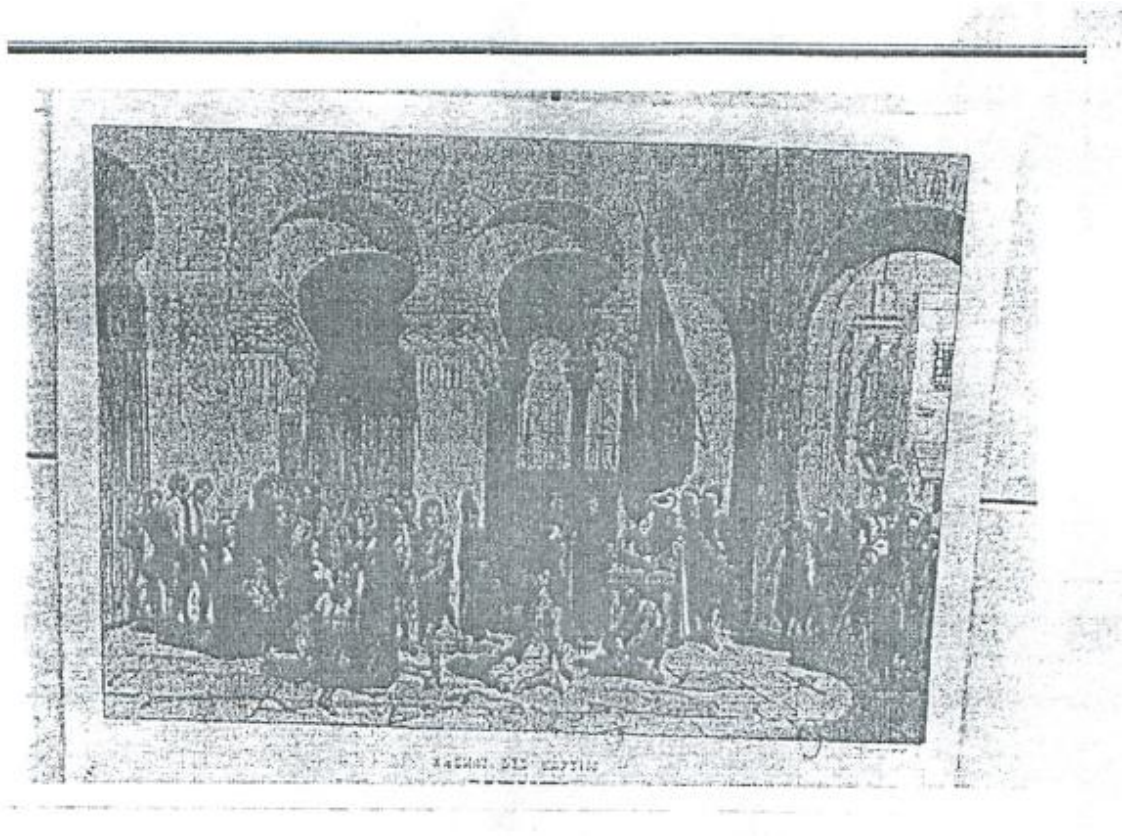
الملحق رقم (23)



رسم بياني لتطور عدد السفن و الأسرى في مدينة الجزائر أثناء العهد العثماني من 1500 إلى 1800.

سعيدوني ، الجزائر في التاريخ،المرجع السابق، ص 240.

الملحق رقم (24)



عتق الأسرى و إفتدائهم بمدينة الجزائر

زهيةبن كردرة، المرجع السابق، ص 277.

قائمة المصادر

و المراجع

القرآن الكريم

المصادر :

1– بفايفر سيمون، مذكرات أو لمحة تاريخية عن الجزائر، تق و تع: أبو العيد دودو، الشركة الوطنية للنشر، الجزائر، 1974م.

2– الزهار أحمد الشريف، مذكرات أحمد الشريف الزهار نقيب أشراف مدينة الجزائر، تح و نشر: أحمد توفيق المدني، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، 1974م.

3– كربخال مارمول، إفريقيا، تر: أحمد التوفيق، ج 2، الجمعية الغربية للتأليف و الترجمة و النشر، د ب، 1989م.

4– ابن ميمون محمد الجزائري، التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية، تح: محمد بن عبد الكريم، الطباعة الشعبية للجيش، الجزائر، 2007م.

5– ابن مفتي حسين بن رجب شارش، تقييدات ابن المفتي في تاريخ باشاوات الجزائر و علمائها، جمعها و اعتنى بها: فارس كعوان، بيت الحكمة، الجزائر، د ت.

6– الفاسي ابن زاكور، نشر أزاهير البستان فيمن أجازني بالجزائر و تطوان من فضلاء أكابر الأعيان، المعرفة الدولية للنشر و التوزيع، الجزائر، 2011م.

7– الفاسي حسن محمد الوزان، وصف إفريقيا، تر: محمد حجي و محمد الأخضر، ج 2، ط 2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1983م.

8– شالر وليام، مذكرات قنصل أمريكا في الجزائر، تح و تع و تق: إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، 1982م.

9– خوجة حمدان بن عثمان، المرآة، تق و تع و تح: محمد العربي الزبيري، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، 1975م.

المصادر الأجنبية:

1- Haédo, de la vie à Alger les année 1600 topographie et histoire général d'Alger, trad par monnereau et borbudder,Alaino Spenatto , alger ,1870.

المراجع:

1– أشنهو عبد الحميد بن أبي زيان، دخول الأتراك العثمانيين إلى الجزائر، د ب، 1972م.

2– آلتر عزيز سامح، الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية، تر: محمود علي عامر، ط 1، دار النهضة العربية، بيروت، 1919م.

3– بالحميسي مولاي، الجزائر من خلال رحلات المغاربة في العهد العثماني، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، 1979م.

4– بوحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر من البداية و لغاية 1962م، ط 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1997م.

5– بحري أحمد، الجزائر في عهد الدايات دراسة للحياة الاجتماعية إبان الحقبة العثمانية، ج 2، دار الكفاية، الجزائر، 2013م.

6– الجيلالي عبد الرحمن بن محمد، تاريخ الجزائر العام، ج 4، ط 8، شركة دار الأمة، الجزائر، 2008م.

7– الجيلالي عبد الرحمن، تاريخ المدن الثلاث (الجزائر، المدية، مليانة)، ط 1، وزارة الثقافة مديرية الأدب و الفنون، الجزائر، 2007م.

8– دودو أبو العيد، الجزائر في مؤلفات الرحالين الألمان 1830 – 1855م، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1989م.

9– دويب عبد الرحمن، تاريخ المدن، ط 1، عالم المعرفة، الجزائر، د ت.

10– درياس يمينة، السكة الجزائرية في العهد العثماني، ط 1، دار الحضارة، الجزائر، 2007م.

11– هاينسترايت أ. و، رحلة العالم الألماني: ج- أ و- هاينسترايت إلى الجزائر و تونس و طرابلس، تر: ناصر الدين سعيدوني، دار الغرب الإسلامي، تونس، د ت.

12– هلايلي حنيفي، أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، دار الهدى، الجزائر، 2008م.

13– الزبيري محمد العربي، التجارة الخارجية للشرق الجزائري، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، 1972م.

14– بن حموش مصطفى أحمد، فقه العمران الإسلامي من خلال الأرشيف العثماني الجزائري 956- 1246هـ/ 1549 -1830م، ط 1، دار البحوث للدراسات الإسلامية و إحياء التراث، دبي، 2002م.

15– بن حموش مصطفى أحمد، المدينة و السلطة في الإسلام نموذج الجزائر في العهد العثماني، وزارة الثقافة، الجزائر، د ت.

16– طوبال نجوى، طائفة اليهود بمجتمع مدينة الجزائر 1700 – 1830م من خلال سجلات المحاكم الشرعية، الجزائر، 2008م.

17– ياغي إسماعيل أحمد، الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي، ط 2، مكتبة العبيكان، د ب، 1998م.

18–مؤلف مجهول، مذكرات خير الدين بربروس، تر: محمد دراج، ط 1، شركة الأصالة للنشر و التوزيع، الجزائر، 2010م.

19– مالتسان هاينريش فون، ثلاث سنوات في شمال غربي إفريقيا، تر: أبو العيد دودو، ط 1، دار الأمة، الجزائر، 2008م.

20– المدني أحمد توفيق، كتاب الجزائر، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 1989م.

21– محرز أمين، الجزائر في عهد الأغوات (1659 – 1671م)، دار البصائر الجديدة، الجزائر، 2013م.

22– الميلي مبارك بن محمد، تاريخ الجزائر في القديم و الحديث، ج 1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، د ت.

23– الميلي مبارك بن محمد، تاريخ الجزائر في القديم و الحديث، ج 3، مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر، 1964م.

24– مروش المنور، دراسات عن الجزائر في العهد العثماني: العملة، الأسعار و المداخيل، ج 1، دار القصبة، الجزائر، 2009م.

25– مروش المنور، دراسات عن الجزائر في العهد العثماني: القرصنة الأساطيل و الواقع، ج 2، دار القصبة، الجزائر، 2009م.

26– نور الدين عبد القادر، صفحات من تاريخ مدينة الجزائر من أقدم عصورها إلى انتهاء العهد التركي الأول، مصلحة البعث، قسنطينة، الجزائر، 1965م.

27– سبنسر وليم، الجزائر في عهد « رياس البحر »، تع و تق: عبد القادر زبادية، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2006م.

28– سعد الله أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي 1500 – 1830م، ج 1، عالم المعرفة، الجزائر، 2011م.

29– سعيدوني ناصر الدين و الشيخ بوعبدلي المهدي، الجزائر في التاريخ العهد العثماني، ج 4، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1948م.

30– سعيدوني ناصر الدين، الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر (دار السلطان) أواخر العهد العثماني (1791 - 1830م)، دار البصائر، الجزائر، 2013

31– سعيدوني ناصر الدين، النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية (1800 – 1830م)، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، 1979م.

32– سعيدوني ناصر الدين، دراسات و أبحاث في تاريخ الجزائر الفترة الحديثة و المعاصرة، ج 2، المؤسسة الوطنية للكتاب، د ب، 1988م.

33– سعيدوني ناصر الدين، ولايات المغرب العثمانية الجزائر تونس طرابلس الغرب، ط 2، دار البصائر، الجزائر، 2013م.

34– عباد صالح، الجزائر خلال الحكم التركي 1515 – 1830م، دار هومة للنشر، الجزائر، 2005م.

35– العقاب محمد الطيب، مدخل إلى العمارة الجزائرية قصور مدينة الجزائر في أواخر العهد العثماني، ط 1، دار الحكمة، الجزائر، 2000م.

36– العسلي بسام، خير الدين بربروس (و الجهاد في البحر) 1470 – 1547م، ط 2، دار النفائس، بيروت، 1983م.

37– صابان سهيل، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، مكتبة فهد الوطنية، الرياض، 2000م.

38– القاسي محمد سيد، قاموس الصناعات الشامية، ج 1، تع و نقده ظافر القاسمي، دار الطلاس للدراسات و الترجمة و النشر، دمشق، 1911م.

39– قنان جمال، نصوص و وثائق في تاريخ الجزائر الحديث 1500 – 1830م، دار هومة، الجزائر، د ت.

40- الشويهد عبد الله بن محمد، قانون أسواق مدينة الجزائر (1107– 1117هـ/1695 – 1705م)، تح و تق و تع: ناصر الدين سعيدوني، البصائر الجديدة، الجزائر، د ت.

41– شويتام أرزقي، المجتمع الجزائري و فعالياته في العهد العثماني 926–1246هـ/ 1519–1830م، دار الكتاب العربي، الجزائر، 1979م.

42– خلاصي علي، قصبة مدينة الجزائر، ج 1، ط 1، دار الحضارة، الجزائر، 2000 .

الرسائل الجامعية:

1– آيت سعيد نبيلة، التحف المعدنية العثمانية المحفوظة بالمتحف الوطني للآثار القديمة– دراسة أثرية فنية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الآثار الإسلامية، معهد الآثار، الجزائر، 2008م.

2– بوارية لطيفة، التصوير في سقوف المنشآت المدنية في العهد العثماني بمدينة الجزائر و المدن السورية (حلب و دمشق) دراسة أثرية فنية، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في الآثار الإسلامية، جامعة الجزائر، 2008 – 2009م.

3– بودرية ياسين، أوقاف الأضرحة و الزوايا بمدينة الجزائر و ضواحيها خلال العهد العثماني من خلال المحاكم الشرعية و سجلات بيت المال و البايلك، مذكرة الماجستير، جامعة بن يوسف بن خدة، جامعة ، 2006 – 2007م.

4– حرفوش عمر، الإدارة الجزائرية في العهد العثماني "الإدارة المركزية نموذجا"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، الجزائر، 2008 – 2009م.

5–حمصي لطيفة، المجتمع و السلطة القضائية المجلس العلمي بالجامع الأعظم بمدينة الجزائر 1122-1246هـ / 1710-1830م نموذجا، رسالة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الجزائر، جامعة الجزائر، 2011 – 2012م.

6– بن كردرة زهية، أسواق مدينة الجزائر من الفتح الإسلامي إلى العهد العثماني من خلال المصادر دراسة تحليلية، مذكرة ماجستير في الآثار الإسلامية، جامعة الجزائر، 2000م.

7– كشرود حسان، زواتب الجند و عامة الموظفين و أوضاعهم الاجتماعية و الاقتصادية بالجزائر العثمانية من 1659 إلى 1830م، مذكرة الماجستير في تاريخ الحديث، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2007 – 2008م

8– موساوي عريبة سليمة، الحمامات الجزائرية من العصر الإسلامي إلى نهاية العهد العثماني دراسة أثرية معمارية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر.

9– سعيدان محمد، علاقات الجزائر مع فرنسا (1070 - 1770هـ/1659 - 1756م)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، المركز الجامعي بغرداية، الجزائر.

10– سقاي نوال و يوسف عشيرة شريفة، الحياة الاجتماعية و الثقافية في مدينة الجزائر في أواخر العهد العثماني، مذكرة لنيل شهادة أستاذ التعليم الأساسي في التاريخ و الجغرافيا، المدرسة العليا للأساتذة في الأدب و العلوم الإنسانية، بوزريعة، الجزائر، 2007 – 2008م.

11– صحراوي كمال، الدور الدبلوماسي ليهود الجزائر في أواخر عهد الدايات، مذكرة لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث، معسكر، الجزائر، 2007 – 2008م.

12– شبيرة صبرينة، حضر مدينة الجزائر و موقفهم من الاحتلال الفرنسي (1830 – 1848م)، مذكرة الماستير في التاريخ الحديث و المعاصر، جامعة خيضر، بسكرة، 2013 – 2014م.

13–غطاس عائشة، الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر 1700 – 1830م مقاربة اجتماعية– اقتصادية ،ج 1، أطروحة لنيل دكتوراه دولة في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، 2000 – 2001م.

المقالات:

1– حمد الشهد ابن مؤيّد محمود رمضان م–م سلون رشيد، "أوضاع الجزائر خلال الحكم العثماني 1518- 1830م"، مجلة الدراسات التاريخية و الحضارية، مج 5، عد 16 نيسان 2013م جمادى الأخرى 1434هـ، جامعة تقرت.

الفهرس

الفـهـــرس	الصـفـحــة
الإهداء	
كلمة الشكر	
قائمة المختصرات	
مقدمة	**6-1**
مدخل تمهيدي: نبذة تاريخية عن مدينة الجزائر خلال العهد العثماني	**23-9**
*** أوضاع إيالة جزائر الغرب**	**11**
1- الأوضاع السياسية و الإدارية	**11**
أ- نظام الحكم	**11**
ب- التنظيم الإداري	**14**
2- الأوضاع الاجتماعية	**15**
أ- الأتراك	**16**
ب- الكراغلة	**16**
ج- الحضر	**17**
د- البرانية	**18**
هـ- الدخلاء	**18**
و- سكان الريف	**19**
3- الأوضاع الاقتصادية	**20**

أ- الزراعة	**20**
ب- الصناعة	**22**
ج- التجارة	**23**
المبحث الأول: واقع الحياة الاقتصادية بمدينة الجزائر العثمانية خلال القرنين (10-11هـ/16-17م)	**26-40**
المطلب الأول: المعايير الأساسية لتوزيع الأسواق بمدينة الجزائر العثمانية	**26**
1- مفهوم السوق	**26**
2- معيار القرب و البعد عن المسجد	**26**
3- نظام التخصص	**29**
المطلب الثاني: الأسواق التجارية بمدينة الجزائر العثمانية و أهم المرافق المرتبطة بها	**30**
1- تصنيف و تحديد أسواق مدينة الجزائر	**31**
2- المرافق التجارية العامة المرتبطة بالأسواق	**34**
أ- الفنادق (الخانات)	**34**
ب- السويقات أو الحوانيت	**36**
ج- الرحبات	**38**
د- المقاهي	**38**
هـ- الحمامات	**39**

و- الكوشات	**40**
المبحث الثاني: تنظيم أسواق مدينة الجزائر العثـــمانيـــة خـــلال القـرنيــن (10-11هـ / 16- 17 م)	**62-43**
المطلب الأول: تنظيم و مراقبة الأسواق و تسييرها	**43**
1- المحتسب	**43**
2- شيخ البلد	**44**
3- أمين الأمناء	**46**
4- البساكرة و حراسة الأسواق	**47**
5- الدلال (البراح)	**47**
المطلب الثاني: التنظيم الحرفي بأسواق مدينة الجزائر	**48**
1- بنية الحرفة	**52**
أ- الأمين	**52**
ب- المعلم (الأوسطا)	**53**
ج- المتعلم	**54**
د- اللباس	**54**
2- خصائص التنظيم الحرفي	**55**
أ- تقسيم العمل	**55**
ب- وراثة الحرفة	**55**

3- الإنتاج الحرفي	**56**
4- الجماعات و الطوائف التي أثرت و خضعت لتنظيمات النشاط الحرفي	**57**
أ- اليهود	**57**
ب- بني مزاب	**60**
ج- الجيجليون	**61**
د- الأندلسيون	**61**
المبحث الثالث: المعاملات المالية و التجارية بأسواق مدينة الجزائر العثمانية خلال القرنين (10- 11هـ / 16-17م)	**82-65**
المطلب الأول: العملة المتداولة بأسواق مدينة الجزائر العثمانية	**65**
1- العملة الجزائرية و أنواعها	**65**
2- العملات الأجنبية بمدينة الجزائر	**68**
المطلب الثاني: أسعار المنتوجات بأسواق مدينة الجزائر خلال القرن 16م و بداية القرن17)	**73**
1- حركية الأسعار	**73**
2- المكاييل و الموازين و الأطوال	**79**
المبحث الرابع: العلاقات التجارية بمدينة الجزائر العثمانية (10-11هـ / 16-17م)	**98-85**
المطلب الأول: المبادلات التجارية الداخلية الخارجية لمدينة الجزائر	**85**
1- المبادلات التجارية الداخلية مع مدن إيالة الجزائر	**85**

2- المبادلات التجارية الخارجية	**87**
أ- التجارة مع الأقطار الإسلامية	**88**
ب- التجارة مع الأقطار الأوروبية	**89**
ج- طرق المبادلات التجارية الخارجية	**91**
المطلب الثاني: الغنائم البحرية بمدينة الجزائر خلال العهد العثماني	**91**
1- الغنائم البحرية خلال القرنين 16-17م	**91**
2- الأسرى الأوروبيون بمدينة الجزائر و عملية الإفتداء	**93**
المطلب الثالث: الضرائب و الرسوم بمدينة الجزائر	**95**
1- الجبايات و الرسوم الخاصة بالأسواق	**95**
2- الضرائب و الرسوم على الميناء و السلع	**98**
الخاتمة	**100**
قائمة الملاحق	**103**
قائمة المصادر و المراجع	**131**
الفهرس	**139**